۹۵

۱

۱۰

این کتاب کهنه

این کتاب از مال امیر محمد علی و ...

ملا محمد ...

هر که این را بخواهد چهار عباسی
... پس ...

این کتاب قیمت چهار عباسی

این کتاب ... بیست

هر که که ... حلال ...

۱۴۱
ق ۳

کتابخانه ...
۳۹۹۲

من

بسم الله الرحمن الرحيم عونك يا كريم
نحمدك يا من ألهمنا فوائد المعاني وعلّمنا بدائع البيان •
وذوّقنا عوائد المثاني وخوّلنا ودائع الإحسان • بعث إلينا
رسولا منا يتلو علينا آياته • وجعل مدارج الفصاحة ومعارج
البلاغة أقوى دلائله ومعجزاته • صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه
الموصوفين ببراعة اللسان • وشجاعة الجنان وشناعة الجنان
ما تلائمت الكلمات لنظم الكلام • وطابقت التراكيب لمقتضى المقام •
وبعد فيقول الفقير إلى الله الغني محمد بن شريف الحسيني أصلح
الله حاله • ونوّر بجلائل معرفته باله • إن الفوائد الغياثية
المؤلف في القواعد البيانية للبحر المحقق الحبر المدقق ينبوع الحكمة
عضد الملة تغمده الله بغفرانه وأسكنه أعلى فراديس جنانه
كتاب لعمري جليل المقدار رفيع المنار يحتوي على جميع ما في المفتاح
في نهاية إيجاز عبارات الإيضاح مع حقائق وزوائد كالجواهر
وحق أن ينشد فيه قول الشاعر • كتاب معانيه خلال سطوره
جواهر في درج كواكب في برج • فدعاني إلى أن أشرحه شرحا متينا •
وأفتح مغالق أبوابه فتحا مبينا • ضامنا لتحليل تركيباته ومبانيه
كافلا لتوضيح دلالاته ومعانيه • موشّحا من فوائد هذا العلم بزوائد
لا تكون في البحر الزخار • ومن فوائده بفوائد لا توجد في الكتب و
الأسفار • مما تلقفته من والدي وأستاذي بل أستاذ البشر والعقل
الحادي عشر الأول والآخر في كل العلوم • والذي لا يمكنه كالإحاطة(?)
بالحدود والرسوم • قدس الله سره • وجعل مع الأنبياء بعثه وحشره
وعمدت فيه إلى ما هو محض اللباب لا إلى تكثير الروايات بتكثير حجم
الكتاب • وكل باب من أبواب الكتاب أتبعته الخاتمة(?) ومن كل فصل

مختص بكتابخانه مسجد اعظم - قم
از كتابخانه خارج نشود

من فصول الأبواب وردته أو رددت فيه الدعاوي بجملة
مع ذلك متوسطا بين التفريط والإفراط • وخير الأمور أوساطها •
ويستحسنه الأفاضل الماهرون • وينبذه الأرذال القاصرون •
لكنا هو الله ربنا • إليه المرجع وهو حسبنا •
بسم الله الرحمن الرحيم افتتح بالتحميد بعد التبرك بالتسمية
ليكون شكرا على ما وفق على هذا الكتاب وعلى غيره من الآلاء
في كل باب على ما طريقة معهودة فيها اقتداء بكلام الملك الجبار
وامتثالا بالآثار والأخبار • وموافقة مع الأئمة الأخيار •
فإن قيل الأثران المستفيضان يتدافعان لأن الافتتاح بأحدهما
يفوت الافتتاح بالآخر ضرورة أن المتقدم منهما لا يكون إلا
أحدهما قلنا التدافع ممنوع بل الافتتاح بأحدهما عين الافتتاح
بالآخر فإن التسمية ليست عبارة عن بيان بل ذكر ما يدل على الذات
وهو لا ينفك عن الدلالة على الكمال فإن ذاته القديم ملزوم
للكمالات ويمتنع فهم الملزوم من لفظ بدون فهم لازمه فبهذا
الاعتبار يحصل التحميد وكذا التحميد ليس إلا عبارة لفظ بعينه بل
الوصف بالكمال وأنت خبير بأن الوصف لا يعرى عن الدلالة
على الموصوف وبهذا الاعتبار يحصل التسمية هذا على الرواية
المشهورة أعني بسم الله وأما على رواية ببسم الله فمعنى الافتتاح
أمر الحسي العرفي والتحميد … اتسع لما يتصل بالتسمية حقيقة لسابقيته دون التحميد
لمسبوقيته وقيل بالعكس وهو الحق بيننا لأن حقيقة الافتتاح تحقق تقدم
المفتتح به على المفتتح مع حصول المقارنة بينهما وهما في التحميد على
الحقيقة وأما التسمية فيقدمها حقيقي دون مقارنتها لوجود الفصل بالتحميد
إلا أنه لا يعد عرفا فاصلا ومسبوقيته لا ينافي الافتتاح به لأنه إنما

بنسبته على الكتاب لا بان لا يكون مسبوقا بشيء اصلا فان
ذلك غير لازم قطعا والحمد هو الوصف بالكمال على قصد الاجلال
والوصف ذكر والكمال عام فلذا اختص باللسان موردا وعم
عن الفضائل والفواضل متعلقا والمدح زادة على ان يختص
بالجميل الاختياري كالحمد قال صاحب الكشاف فالمدح بالحسن
والجمال تمدح على آثارهما من الافعال الاختيارية الحسنة
وقول الامام الرازي رحمه الله بعموم المدح عن الاختياري
ليس بثبت ومدحت اللؤلؤة على صفائها مصنوع والشكر
وهو مقابلة الانعام بالاعظام اعم منه من وجه لعموم مورده
الدال عليه اطلاق الاعظام وخصوص متعلقه المستفاد من مقابلة
الانعام وقال اهل التحقيق الشكر صرف الظاهر والباطن
الى ما لاجله خلقا واللام للجنس وهو قول صاحب الكشاف
فيه لكونه مستفادا من جوهر الكلام ومستلزما لاختصاص جميع
الافراد بطريق البرهان وقيل لان الحمد من المصادر النائبة
مناب الافعال ولا يعدو دلالة الافعال عن الجنسية الى الاستغراق
ورد بان ذلك لا ينافي قصد الاستغراق بمعونة القرائن والنظر
بان النائب عن الفعل هو المنكر يكذبه النقل لتعميم النحاة في المصادر
النائبة عن الافعال فانهم لم يفرقوا بين المصدر المعرفة والنكرة
في وجوب اضمار الفعل والنيابة عبارة عن وجوب الاضمار
والعمل ايضا لان المصدر معرفة كان او نكرة حدث يتعلق
بمحل فيستدعي ما يدل على ذلك التعلق والاصل في بيان المتعلقات
هو الافعال وقد تايد تقدير الفعل بوجدان هذه المصادر
منصوبة وقيل لان الجنس هو المتبادر الشائع لاستيفائي

المصادر

المصادر وعند فقد القرائن ورد ايضا بان المقام
الخطابي مما يقتضي الاستغراق كما اشار صاحب المفتاح فيه
وقلت يمكن ان يقال الجنس اظهر معاني اللام لانه لا يتخلف
عنه اصلا فانه اما جنس مفهوما او جزؤه فان قيل كيف
يصح الحمل على الجنس ومذهب الزمخشري من خلق الافعال
ينافيه قلنا التمكين والاقدار عند المعتزلة ايضا منه تعالى
وذكره في سورة التغابن لكن الاقدار على الحسن حسن وعلى القبيح
غير قبيح كما تبين في علم الكلام **الله** هو اسم للذات المتصف
بجميع الكمالات الممكنة فهو يدل على الذات وضعا وعلى الكمال
عقلا على نحو دلالة حاتم على الجود فيحصل بتاثير الحكم على الوصف المناسب
اشعارا بالعلية نحو اكرم العالم وتقديم الحمد لعارض المقام وان
كان اسم الله من حيث هو اسمه اهم والتفصيل ان ذكر الله في
نفسه اهم والاعتناء به اتم وقد يعرض بحسب المقام عناية اخرى
لقصد الاختصاص مثلا فاذا اجتمعت العنايتان فلا محالة بعدم
واذا انفردت الاولى فان لم يعارضها ما هو اولى تقدم ايضا والا فلا
كما في اقرأ لان المقام مقام القراءة وكما في التحميد لان المقام له واعلم
انك اذا لاحظت المقام علمت ان الكلام مقدر بالجملة الفعلية
لان القائل يريد بقوله الحمد لله اما الاخبار عن نفسه بانه حامد
كما صرح به الشيخ عبد القاهر واشار اليه الزمخشري او انشاء
الحمد عن نفسه وكلاهما يوجب التقدير باحمد الحمد لله لكن بعد حذف
الفعل عدل الى الرفع ابرازا للكلام في صورة الجملة الاسمية
الدالة على الثبات ثم لما ابتدأ في ضمن عله الخاص عن الكمالات
اجمالا اخذ تفصيل بعض كمالاته الافضالية في مقام التحميد شكرا له

فقال **الذي خلق الانسان** اى اخرجه من ظلمة العدم الى نور
الوجود ولا يخفى انه نعمة جليلة يتفرع عليها سائر النعم ورتب
الحمد اولا على اسم الذات ثم تعرض للانعام تنبيها على الاستحقاقين
اى الذاتى والوصفى فان قبل الاستحقاق بحسب الصفات ظاهر
بخلاف الاستحقاق بحسب الذات لانه لا يعقل استحقاق
ما لم يلاحظ وصف كمالى مع الذات قلنا لما كان ذاته كافيا
في حالة من الصفات فتارة يلاحظ محض الصفات وهو الاستحقاق
بحسب الوصف واخرى يلاحظ ان هذه الصفات ناشئة من الذات
وهو الاستحقاق الذاتى وقد يقال الاستحقاق الذاتى باعتبار
الصفات الذاتية والاستحقاق الوصفى باعتبار الصفات الفعلية
والاول هو الحق الحقيق كذا افاده قدس الله سره ولما
كان مظنة ان يقال خلقه فماذا فعل به اجاب على طريقة الاستيناف
بالجملتين فقال **الهمه المعانى وعلمه البيان** الالهام فى اللغة
القاء الشىء فى الروع قال الامام الراغب رحمه الله
ويختص بما يكون من جهة الله تعالى وجهة الملاء الاعلى قال الله
تعالى فالهمها فجورها وتقويها فعلم انه غير مختص بالخير بل يعمه والشر
وفى الاصطلاح عبارة عن الشىء الذى يحصل فى القلب بطريق الفيض من
غير كسب فيختص بالخير لعدم اطلاق الفيض فى جانب الشر والمعانى
هى النقوش السانحة بحسب الحوائج المختلفة من مضمرات القلوب
والبيان الافصاح عنها بالالفاظ والحروف وهى كيفيات
تعرض للنفس الضرورى وطرق التفهيم وان تعددت كالنغمة
والاشارة والكتابة لكن الاول اولها فان الاشارة لا تفى
بالمعدومات والمعقولات وفى الكتابة مشقة وفضله لبقاء اللفظ

بعد

٤

بعد انقضاء الحاجة بخلاف التعبير فانه واف بالكل لا كلفة فيه لفنائه
بانقضاء الحاجة ولا يخفى ان الهام المعانى وتعليم البيان من جلائل
النعم لتوقف صلاح المعاش ونجاح المعاد عليه وفيه وان براعة
الاستهلال رعيه فى العبارة لفظا لذكر لفظى المعانى والبيان صريحا
ومعنى للاشارة الى ان المقصود من جنس اللفظ والمعنى وهذا بيان
علم البلاغة المتحقق الى العلمين اللذين هما المقصد فى هذا الكتاب
ولما كان اصل جميع المعارف الواصلة الينا هو المعارف الالهية
ووصولها بتوسط النبى فى الحقيقة واله واصحابه صار الدعاء
لهم تلو الثناء عليه فلذا اردف الحمد بالصلوة وقال
والصلوة الظاهر ان لفظ الصلوة مشترك من معان ثلثة الرحمة من
الله والاستغفار من الملائكة والدعاء من المؤمنين لكن استعماله
والدعاء يرجعان الى طلب الرحمة فتشبهان المعانى يكون ثنائية
لا ثلاثية والتحقيق ان الصلوة لفظ مفرد وضع لمعنى واحد
هو الامداد والامداد من الله تعالى بالرحمة ومن غيره طلبها
فهو من المشترك المعنوى الا ترى ان تعيين الاختلاف فى معانيه
لا يمكن الا بالتعرض لاختلاف المسند اليه فيقال الصلوة من
الله رحمة ومن غيره طلبها واللام فيها للجنس او للاستغراق على ما
مر فى الحمد اى الرحمة نازلة من الله تعالى **على رسوله** الرسول
نبى له كتاب وشريعة والنبى من اوحى الله باوامره سواء
كان له كتاب اولا فهو اعم مطلقا وقيل هما متحدان بالذات
مختلفان بالاعتبار فمن حيث الانباء نبى ومن حيث الارسال
رسول واولوا العزم اخص من الرسول مطلقا **محمد** بيان
لرسوله وهو من حمد للمبالغة فى حمده سمى عليه السلم به لكثرة خصاله

الحيدة فيحصل بناء الحكم على الوصف المناسب اشعارا بالاكا
وصفا اي بملاحظة هذا المعنى الاصلي الوصفي واسما اي بملاحظة
ان ذاته عليه السلم ملزوم لكل كمال ممكن في كل كامل ممكن على ما
تقدم مضى في لفظ الله وحاتم الذي انزل عليه القرآن القرآن في
اللغة الجمع والقراءة ثم نقل الى المجموع المقروء وفسر بالكلام
المنزل على النبي المنقول عنه بالتواتر فيما بين الدفتين ووصفه
بوصف حامل ما يتعلق به من الخط والقراءة فانه يمتنع ان يكون
جبريل عليه السلم حاملا لعين الكلمات القديمة القائمة بذاته تعالى
فهو حامل لما يتعلق بها ويمتنع ايضا ان يتصور الانتقال في
القرآن الذي هو من صفات الله تعالى فيكون مجازا عقليا
في التعليق ويمتنع ان يقرأ على بناء المجهول لتعين الفاعل و
لكون الغرض وصف الرسول بكونه منزلا اليه معجزا حال
موكدة من القرآن والمعجز هو الامر الخارق للعادة المقارن
لدعوى النبوة الموافق لها من غير معارض الكم به اسكت
اسكاتا بانا كانه جعلهم بكما وضمير الفاعل للرسول او لله وضمير
معجزا فصحاء بني عدنان عدنان جد النبي عليه السلم وبنوه افصح
قبائل العرب فابكامهم يستلزم ابكام غيرهم بالطريق الاولى وفي
هذا الكلام اشعار بان اعجاز القرآن بكمال بلاغته كما هو المختار
عند ائمة العربية وجمهور المتكلمين ويشهد به الذوق والمعرفة
فانا نجد الاعجاز امرا من جنس البلاغة والفصاحة فمن اراد ان
يذوق حلاوته فعليه بطول خدمة هذين العلمين بعد فضل الهي
وموهبة ربانية من نفس مستعدة مستيقظة فكل ميسر لما خلق
له وههنا مذاهب اخرى مرجوحة فقيل اعجازه لصرف الله تعالى همة

الناس

الناس عن المعارضة مع قدرتهم وهو قول النظام ورد بان
الواجب حينئذ ان ينصرف التعجب الى تعذر المعارضة لا الى نظم القرآن
الكريم كما اذا قال لك مدع معجزتي من دعواي اني اضع يدي على
نحري في الساعة ثم وضع وتعذر ذلك عليك كان التعجب من
التعذر لا من وضع المدعي يده على نحره واللازم كالقرآن يجب ان يثبت
هكذا الملزوم ومن هذا المذهب في ابان هذا المعتزلي وعلمه
وبلاغته وقيل لصرف الله تعالى بسلب القدرة على المعارضة عنهم
وهذا مذهب نسب الى الشريف المرتضى وحاشاه ان يجوز
مثله لانه وان كان لا باس به لكنه خلاف الذوق والمعرفة
وقيل لانه اتيان بمثل الكلام القديم كما قاله قوم وهذا ايضا
كالفها وقيل لكونه مخبرا عن الغيوب مع كون المتحدي به اميا لم يمارس
الاقاصيص والاخبار ولا العلوم المنبئة على الاحوال الغائبة
من الماضية والآتية كالتنجيم مثلا وفيه مع مخالفتهما انه يستلزم
قصر التحدي على السور المشتملة على الغيوب دون ما سواها واللازم
بالاجماع منتف ايضا وقيل لوروده على اسلوب بديع غير معهود
في خطاب الانسان مباين لاساليب كلامهم في خطبهم واشعارهم
لا سيما في مطالع السور ومقاطع الآي مثل يعلمون ويسلمون وفيه
مع المخالفة الاستناص باسلوب الخطبة والشعر في الابتداء اذ
لا يستراب انما يستبد ان يحدث الطرز مخترعا الطريقة في الاول
وقيل لكمال سلامته عن التناقض فان الكلام ولا سيما اذا بلغ
مبلغ الكثرة ولم يتناقض غير موجود عادة وفيه مع ما في اخواته
انه يستلزم كون كل كلام سالم عن التناقض اذا بلغ مقدار سورة
معدودا في المعارضة واللازم باطل بالاجماع فهذه مذاهب ستة

يسميها مذهب اصحاب الذوق كما ذكرنا وبهذه الجملة اعني
ذكره به منة كانشئة لمعوا وعلى آله قيل هو مقلوب اهل وبصغر
على أُهَيل الا انه مختص بان يضاف الى اعلام الناطقين
دون النكرات ودون الازمنة والامكنة يقال آل فلان
ولا يقال آل رجل ولا آل زمان كذا ومكان كذا كما يقال
اهل زمان كذا وبلد كذا هذا حاصل ما افاده الراغب رحمه الله
في الفرق بينهما ولا يستعمل الآل في الاشراف خلفه كآل محمد صلى الله
عليه وسلم او صورة كآل فرعون وقال ان الكسائي
سمع فصيحا يقول آل وأُوَيل لا أُهَيل وحينئذ يقرّر ان يستعمله
ولفظا وآل النبي عليه السلم بنو هاشم على ما ذكره الفقهاء وقيل
جميع اقاربه واذا انفرد ذكر الآل كان محمولا على من يختص عليه السلم
اما بقرابته او موالاته فيعم الاصحاب بل جميع الاتباع قال الله
تعالى وآل ابرهيم وآل عمران على العالمين وقال تعالى ادخلوا
آل فرعون اشد العذاب وقيل آل النبي هم المختصون به من
حيث العلم وذلك ان اهل الدين ضربان مختصون به بالعلم
المتقن والعمل المحكم فيقال لهم آل النبي عليه السلم وامته ومختصون به
بالعمل على سبيل التقليد ويقال لهم امة محمد عليه السلم ولا يقال لهم آل
فكل آل بهذا المعنى امة وليس كل امة آلا قيل لجعفر الصادق
عليه السلم يقولون المسلمون كلهم آل النبي عليه السلم فقال صدقوا
وكذبوا كذبوا لان كافة الامة ليست باله وصدقوا اذا اتوا
بشرائط شريعته واصحابه جمع صاحب كانصار وناصر والصحابي
عند العلماء كل مسلم لقي رسول الله طال صحبته او لا وقيل لقيه
او رآه وبين الآل والاصحاب عموم من وجه فالرسول

قد

قد يكون صحابيا وقد لا والصحابي قد يكون من آله وقد لا
اهل الرحمة المراد بالاهلية الاستحقاق من قبيل قوله وكانوا
احق بها واهلها والرحمة من الله تعالى التفضيل والاحسان
لا رقة القلب فان المأخوذ في اسمائه تعالى هو الغايات
الفعلية دون المبادي الانفعالية والرضوان الرضوان الرضاء
الكبير وحينئذ يكون في الكلام ترق قال تعالى ورضوان من
الله اكبر على طريقة عالم نحرير ولما كان اعظم الرضاء رضاء
الله عز وجل خص لفظ الرضوان في القرآن بما كان من الله تعالى
قال تعالى الا ابتغاء رضوان الله وبعد اي بعد الحمد
والصلوة بني على الضم لكونه من الغايات ولما احوال
ثلث اضافتها وتركها منسيه وهي فيهما معربه فاذا نوت الاضافة
بنيت لظهور الشبه حينئذ بالحرف من حيث الاحتياج وهو
من قبيل فصل الخطاب فهذا اشارة الى المرتب المدون
في الخارج ان كان تصنيف الكتاب قبل الخطبة والى المرتب
الحاضر في الذهن ان كان بعدها مختصر في علم المعاني والبيان
اي في بيان مقاصدهما وما لابد منه في ذلك من سوابقهما
ولواحقها فلا يخرج الخطبة والمقدمة والتذييل اي بهذه
العبارات المعينة في هذه المعاني المخصوصة فعلم المعاني ظرفا
لا ناظرا على الاتساع وقد يعكس ولكل وجه ولفظا المعاني
والبيان لقبان للعلمين واضافة العلم اليهما بيانية والعلم
هنا محمول على المعلوم لان هذا المختصر ليس في بيان الادراك
ولا في بيان الملكة بل في بيان المسائل المعلومة وهذه
الاصطلاحات الثلثة جارية في العلم المطلق واسماء العلوم

المضمومة كالنحو والتصريف والمنطق ولم يثن لفظ العلم
قصدا الى الجنس وليس العلم علم المعاني والاقيل وعلم البيان
ولوحده تثنية لفظ العلم كما وقع في بعض النسخ فان الاعلام
لا بد تضمن مقاصد مفتاح العلوم اي جميع مقاصده لما تقرر في
الاصول من افادة الجمع المضاف العموم والمراد بالمفتاح
القسم الثالث منه فانه اشرف اجزائه او نقول المتضمن لمقاصد
القسم الثالث كانه متضمن لمقاصد جميع اقسام المفتاح لما ذكرنا
من انافته على سائر الاقسام وحينئذ يراد بالمفتاح كله
سميته بالفوائد وجه التسمية بها انطواؤه عليها الغياثية
نسبة الى الوزير غياث الدين محمد تيمنا اي جعلته منسوبا الى
اسمه طلبا لليمن والبركة وزيادة الخير فان العلم قد يذكر
للتبرك كما باي مقصبه لكونه مفعولا له باسم يريد به اللقب
من القى اليه الدهر اي ابله قياده القياد حبل يقاد به الدابة
فالدهر استعارة بالكناية والقياد تخييل والالقاء ترشيح
والمجموع كناية عن انقياد الدهر فان المعنى الملقى به كما جاز ان
يكون حقيقيا جاز ان يكون مجازيا وفي لفظ الالقاء استتباع
لمدحه بانه متبوع رغبة وطوعا لكونه صلاحا له ولما كان المقصود
من القاء الزمام اليه هو القيام بتدبيره واقامة اوده اشار
اليه بقوله وقام عطف على القى بامر الملك قال الامام الراغب
رحمه الله الملك ضربان التملك والتولي ومنه قوله تعالى اذا
دخلوا قرية افسدوها والقوة على التولي تولى او لم يتول
ومنه قوله تعالى اذ جعل فيكم انبياء وجعلكم ملوكا فجعل
النبوة مخصوصة والملك فيهم عاما فان معنى الملك هنا هو

رد على من اورد [illegible]

فالاسم هنا بالمعنى الاعم المساوق للفظ كناية يعني العلم

القوة التي بها ترشح للسياسة لا انه جعلهم كلهم متولين للامر
فذلك مناف للحكمة كما قيل لا خير في كثرة الرؤساء والمراد
بالملك في عبارته هو التملك والتولي كما هو غير خاف
بايد اي بقوة من التأييد بمعنى التقوية فاقامه اي قوم امر
الملك من الاعوجاج من اقام العود ازال عوجه من جانب
السوق وما آده اي ما اثقله امر الملك وما اتعبه بابه قبلة
الحاجات هذا من التشبيه البليغ على نحو زيد اسد واختلف فيه
والاصح انه ليس باستعارة وهو كناية عن كونه قاضيا لحوائج
اهل الملك فان قيل يجب في الكناية جواز ارادة المكنى به
وهنا ممتنع لامتناع ان يكون بابه قبلة قلنا المنع شرعي
وهو خارج عن اعتبارات اللغة على ان المكنى به هو المعنى
التشبيهي ولا منع فيه وفي الحاجات تكنية بالصلوات بجامع المناجاة
واضافة القبلة اليها تخييلية وانما فصلها عما قبلها لكونها بيانا
له او تاكيدا ثم رشح التشبيه بما هو من خواص المشبه به بيانا
للشبه فقال تطوى اليه من طويت الكتاب استعارة لقطع الطريق
بجامع ظهور بعض بعد اخفاء آخر كل فج الفج الطريق الواسع
بين الجبلين وظرف المكان افرح الى صراحة الاسمية فجعل
فاعلا لتطوى عميق بعيد من قولهم بئر عميق اذا كان بعيد
العمق وهو النحن النازل وتلوى اي يمال من اللي اماله اليه
اعناق الامال فالامال مكنية والاعناق تخييلية والالواء ترشيحية
من كل بلد سحيق سحق الشيء بالضم اي بعد والفقرتان
كنايتان عن كونه قاضيا لحوائج الناس ومفزعا عليهم ووجه الكل
ايضا داخلة في ترشيح التشبيه وبيان الشبه كالاولى بعفو

وليس الصلوات مكنية بملاحظة السببية

[illegible]

التغير ذلك الشئ بالتراب وهذا ترشيح وبيان ابلغ واقوى
من الاول في فنائه ما اتسع من جوانب الدار جباه الصيد
جمع الاصيد وهو الذي لا يرفع راسه تكبرا ومنه قيل
للملك اصيد وتزاحم من الزحام وهو كثرة الاجتماع لاستلام
اى تقبيل عتبته شباه الصناديد جمع الصنديد وهو السيد الشجاع
والتغير بان كنايتان عن تذلل الناس لديه من المتكبرين
الاقيال والسادة الابطال وامتثاله الامتثال الاتيان
بالمامور به على وفق الامر وهو معطوف على تمنا لكنه ليس
تعليلا لتسميته لمنشا والمعنى بل لما يدل عليه تسميته اى صنعته
امتثالا على طريقة علفته تبنا وماء باردا وضميره لمن الى
حين ظرف الامتثال او تعليل امر تلخيص مستودعاته اى جعل
المسائل المستودعة في المفتاح ملخصة عما لا يحتاج اليه وتجريدها
عطف على تلخيص وضمير المستودعات وضمائرها والتجريد
تخييل لان التعرية عن الثياب عن فضفاض جلبابه هذه
الاضافة للصفة الى الموصوف كجرد قطيفة وسحق عمامة
والعبارات تمثيله والفضفضة اى السعة تخييل وهو تعبيه للكنية
الاول ترشيح فقد بر المنمنمة اى المنقشة من نمنم الثوب
رقشه وهو للكنية الثانية ترشيح اول وللاول ترشيح
ثان لانه بعد الترشيح بالفضفضة الى تستميل اى تلك
العبارات تجعل النفوس مائلة الى انفسها من استملت زيدا
طلبت منه ميله بحسنها اى بسبب حسنها فالباء للسببية
متعلقة بتستميل وتشغل اى تلك العبارات النفوس عن بريق
شفيفها اى تشفيفها البريق والرتق فعيل من راق اعجب او

من

من راق الشراب صفا والتشفيف مصدر شف الثوب
شف بالكسر شفوفا اذا رق حتى يرى ما تحته والباء اما
صلة تشغل يقال شغل به اذا توجه اليه وشغل عنه اذا اعرض
عنه او للسببية كما في بحسنها اى تلك العبارات تشغل
النفوس بانفسها بسبب رق شفيفها وتؤنق تفويفها اى
تعجب تخطيطها هذه ايضا من اضافة الصفة الى الموصوف قبله
عن مشاهدة متعلق بتستميل وما عطف عليه وما عطف عليه من
تشغل على سبيل التنازع محاسن جمع حسن على خلاف القياس
كانه جمع محسن خرائدها جمع خريدة وهي المراة الحسناء اى
الابكار وهي العذراء اى مالت النفوس واشتغلت بالعبارات
حتى تبقى المعاني ابكارا وخرائد استعارة مصرحة مرشحة
بملاءات المشبه ملتحفة بها اى المستورة تحت العبارات
وهذا ترشيح والتمتع عطف على مشاهدة بلطائف ظرفهن جمع
خلقة وهي النطفة كنطع وقطعة وهذا ترشيح آخر ولطائف
شمائلهن جمع شمال بالكسر وهو الخلق بالضم يقال ليس من شمائلي
ان افعل بشمائل وهذا ترشيح آخر لتجليها متعلق بامتثالا او
امر او تلخيص يقال اجليت العروس اى نظرت اليها مجلوة وهي غوان
جمع غانية كجوار وجارية وهي التي غنيت بجمالها عن الزينة
وهذه الجملة حال من البارز في لتجليها وكذا المنصوبات
الاربعة بعدها احوال منه على الترادف او التداخل مع
جواز الرفع فيها مع جواز الرفع اخبارا بعد اخبار فان
قيل كيف يجوز التداخل والاحصر في هذه الصفات لكون
كل مضافا الى فاعله قلنا المعنى انها مرفوعة ستر او مرفوعة

وبكذا وجدنا بعض مرفوضة السر الرفض الترك ومنه سميت الرافضة
لتركهم محبة آل رسول الله والستر بالكسر ما يستر به وبالفتح المصدر
مرفوعة الحجاب مماطة اللثام الاماطة التنحية اى عن الاكام و
اللثام ما يشد على الفم منضوة الجلباب النضو بالفتح خلع الثياب
وبالكسر المهزول فيها نصب عطفا على تحملها والقضاء الوطر
منها اى من المستودعات منوطة حاجته بأقصر مدة تتعلق بتقضى
اى بكشف المستودعات بجعلها سهل المآخذ قريب المتناول
يمكن تحصيلها فى اقل ما يطلق عليه اسم المدة والاخلاف
وما بعده من قيوده كلها ترشيحات للمصرحة فى الخريدة
ولا يعرج اى لا يقيم من التعريج وهو الاقامة وهو معطوف على
تقضى عليها الاناخة اى لا يقيم عليها الا الاقامة مثل اناخة
راحل فيكون مصدرا للمعرج من غير لفظه ويجوز ان تكون ظرفا
اى لا يقيم الا مقدار اناخة راحل من الزمان مشمر صفة راحل
حال تشمر للامر وتشمر اذا رفع ذيله عن ساق الجد بهذه من الاضافات
بادنى ملابسة وهذا تمثيل لسرعة انتقاله للتدبر متعلق بلا يعرج
ويجوز تعلقه بتقضى وبحلى وتعليقه بمشمر سهو بين كما خذ
الاستعارة فى الخرايد مكنية والتدبر التفكر التام لطائف
كتاب الله تعالى لطف الكلام ما يلطف فهمه لدقته والمراد
بلطائف القرآن الخواص المرعية فيه من حيث الافادة
وكيفيتها فوائده والغوص عطف على التدبر وهو النزول فى
الماء فى تيار موج بحار عويصاته مشكلاته الجوهرى العويص من الشعر
ما يصعب استخراج معناه والكلمة العوصاء الغريبة شبه القرآن
العظيم بالبحر المحيط فى الانطواء على ما لا يتناهى من الجواهر النفيسة

كما حكى عن زيد بن على منه

راحل

ورد على الشارح الاول منه

فاثبت

فاثبت له الغوص والتيار والبحار والفرائد تخييلا وترشيحا
لاستخراج فرائده جمع فريدة وهى الدرة الكبيرة التى
توضع وسط العقد واللام متعلقة بالغوص والله اسأل
مثل اياك نعبد فى افادة حصر الحقيقى واسأل من سألته
الشئ لا من سألته عن الشئ ان ينفع به الادب فى الافعال
المنسوبة الى الله ان يقرأ على صيغة المجهول والمراد مع الامر
وكافة الطالبين انه خير موفق ومعين التأكيد لتعدد الملوح
والتوفيق جعل الاسباب متوافقة فى التسبب وهو اى المختصر
مرتب الترتيب جعل كل شئ فى محله اللائق به على مقدمة
لبيان ما يعين الطالب على تحصيل المطالب من جلى العلمين
والغرض منهما الى ما يتصل بذلك تماما لمام المقام وفصلين
احدهما فى ضبط موضوعات المعانى ومباديه ثم التكلم فى
مسائله والآخر فى ضبط موضوعات البيان ومباديه
ثم التكلم فى مسائله والذيل غير خارج عنهما على ما وهم
كما اذا ذيل كتاب بباب فانه داخل فيه وكذيل الثوب
فانه غير خارج عنه وان كان البديع خارجا عن العلمين فانهما
لتحصيل الحسن الذاتى لتحقق البلاغة والبديع لتحسين العرضى بعد
التزيين ولا مدخل له فى تحصيل البلاغة اصلا ووجه الحصر ان
المذكور فى هذا المختصر اما ان يكون مقصودا بالذات
او ما تتوقف عليه ذلك الثانى المقدمة والاول اما ان يبحث
فيه عن الافادة وهو الفصل الاول او عن كيفيتها وهو الفصل الثانى
واعلم ان حصر الكتب فى الابواب والفصول اعتبارى متعلق
بالاستصواب ورعاية الآداب التعليمية للتسهيل وفصل الكلام

[illegible]

ان التقسيم على ثلثة اقسام عقلى وهو ما ينحصر المقسم فى اقسامه بحكم العقل
بحيث يمتنع عقلا ان يزيد عليها او ينقص عنها وهذا كالتقسيم
المردد بين النفى والاثبات اذ لا مخلص عن النقيضين كما قال
المعلوم اما موجود او لا لانه اما متحقق او لا واستقرائى
وهو ما اذا استقرء افراد المقسم فلم يوجد ازيد وان جاز
عقلا ان يزيد او ينقص وهذا كتقسيم الموجود الممكن الى المتولدات العشر
والاول برهانى والثانى استحسانى واعتبارى لكون الحصر فيه بجعل
الجاعل ولا يقتضيه عقل ولا يقتضيه استقراء وقد يلحق الثالث بالثانى
تعليلا للاقسام كان المعتبر المرتب استقراء احكام ذهنه فوجد
عدة الاقسام هكذا واذا تحقق ما تمهد فسقط الاعتراض
بتقاء القسم الاخير مرسلا وصورة الترديد العقلى صيغة فلا
توهمنك وليت شعرى كيف حصر الارسال بالاخير وهو قائم
فيما بعد الاول على الاطلاق لانه حاصل فيما لم يعين فيه وضع
الثانى من رفع الاول ولن يوجد ذلك الا من التقصير
وقد يحكى عن المصنف ان محاسن الكلام اما بحسب اللفظ وهو البديع
اللفظى او بحسب المعنى وهو البديع المعنوى واما بحسب الافادة
وهو المعانى او بحسب كيفيتها وهو البيان هذا كلامه صحيحا
لكن فى سياق فاسد المتقدمة اسم فاعل من تقدم لازما
وقيل متعديا لان هذه المباحث يتقدم الشارع بحسب الرتبة
على الافراد اولانها تقدم انفسها ورد بانه تكلف يجمع وضع
الدال خلفه كما قال صاحب الكشاف لا بهامه خلاف المقصود
من ان تقدمها بالتقدم والجعل دون الاستحقاق الذاتى
وليس كذا وفى ارتفاعها اربعة احتمالات لانها اما مبتداء
حذف

حذف خبره اى التى يشرع فيها وهو احسن الوجوه او كان
قوله علم المعانى الى الآخر خبراله وفيه انه يستلزم ان يكون
المقصود من ايراد الحدين والغرض وما يتصل به مجرد
الاخبار عن لفظ المقدمة اذ ايراد المحمول لبيان حال الموضوع
وليس كذلك بل القصد تبصرة تحصل من تصورات وتصديقات
بعضها لايراد المذكور او مقدور الكلام هكذا المقدمة لبيان
حدى العلمين والغرض منها وفيه ان القرينة لا حقة وهو بيان
ما لم يتبين واما خبر مبتداء محذوف اى هذه المقدمة
وفيه ان البلاغة قاضية بجعل المذكور المقصود مبتداء
دون المحمول المقدر لكونه غير مخطر بالبال وهذه الاحتمالات
فى عبارة المفتاح قائمة واعين الشارحين عنها نائمة
وما هو الا بركات انفاسه الشريفة قدس الله سره علم
المعانى قدمه لكونه درجة واصلا وكون البيان شعبة وفرعا
على ما سيجى تتبع خواص تراكيب الكلام لا لمجرد الوضع اى علم المعانى
معرفة المدلولات العقلية المفادة بكيفيات مرعية فى التراكيب
افادة لا بمجرد الوضع بل بمجرد العقل لكونه من القضايا
ونتائج الاقيسة وهو الخواص الاسنادية المذكورة الى المنطق
فلذا عده صاحب المفتاح جزءا من علم المعانى فان قيل كيف يكون
جزءا منه مع تقدمه فى التدوين وعدم اختصاصه قلنا الجزء ان
تقدم اجزاء على الكل من حيث ذاته وان لم يتقدم عليه من حيث انه
جزؤه واما الاختصاص فمحل الاعتبار فتدبر او يدخل من الوضع
كدفع الشك ورد الكلام المؤكد وهذا هو الخواص الخطابية
وهو المعتد فى هذا النوع واما معرفة المعانى الوضعية المحضة فالى النحو

وبذكر الافادة اشارة الى ان المعتبر هو المعاني العقلية فان المعنى
الوضعي كالنعيق ولا فايدة فيه لاشتراكها للعقل ولا افادة عنه
وبهذا سقط تشنيع الناظرين من شارحي المفتاح على العلامة
الشيرازي رحمه الله فان قيل التتبع الاستقراء وهو من مقولة
الفعل والعلم من مقولة الانفعال بل من مقولة الكيف فلا يصح
تعريف شي من العلوم به لتباين المقولات قلنا المراد
مسببه وهو المعرفة وبهذا القصد غير ملتبس في هذا المقام كانه
اراد ان يشير الى ما يحصل به العلم من الطريق والى ما يحصل
من المتعلق والى ما يستحصل لاجله من الغرض فللعلم حصول
تحصيلي وحصول استحصالي فاستوفى جميع جهات الحصول استقصاء
في الكشف عن المرام مع ان ذكر التتبع مشعر من البداية
بخروج علم الله وملائكته والعرب العرباء عن الحد قال صاحب
المفتاح الحد عندنا هو المعرف الجامع المانع سواء كان من
الذاتيات او من العرضيات او منهما معا فان قيل يجب
ان سائر العلوم خرجت بقيد التتبع بما عنده الا ان الكل
البيان باق بعد لدخوله في معرفة المدلولات العقلية فان
المعاني المجازية والكنائية عقلية قلنا ذكر الافادة
يشعر بخروج البيان اي المعاني معرفة المدلولات
العقلية من حيث الافادة والبيان معرفتها من جهة كيفية
الافادة قال الاية لولا الحيثيات لبطل التعريفات فقوله
لا بمجرد الوضع معطوف على مقدر اي علم المعاني يتبع ما عنده
بمعنى التركيب بمجرد العقل او بمشاركة الوضع لا بمجرد الوضع
ويسمى المفاد خاصية التركيب لانه اثر ناشي منه تعالى خاصية

ذلك

[illegible]

[illegible]

ذلك الشي اي ما اثره اولاه ما يختص به فزيدا الآية
للمبالغة كما مر ومقام عنها اي الخاصية البليغ لانه هو المميز
من الاحوال العارض مستفيضا بها من الكيفيات المختلفة
المقاصد بها ما ناسبها من اللطائف واما غير البليغ فلما لم يكن
مميزا عارفا لم يمكن له رعاية الخواص وعنهما منخرط في سلك
الحمر السائمة ذو الطبع السليم اي الخلقة التي سببت خالية من
الآفات القادحة في ادراك اللطائف لانه اذا لم يسلم فقد فقد
آلة الادراك ولا يمكن تحصيل الممكن مع فقد اسباب حصوله
قال صاحب المفتاح ولابد مع ذلك من ادراك اساليب
الكلام مصوغه نظرا انه لابد في افادة الخواص من بلاغة
المتخاطبين وفي وصف الطبع بالسلامة اشارة الى ان
جبلة الانسان على الادراك وان خلافه تطرق الآفة وبعضهم
الخاصية اي ما هو كاللازم لصدوره اي صدور التركيب وبهذا
تعلل لجريان هذا القسم مجرى اللازم للتركيب عن البليغ كدفع
الشك ورد الانكار للكلام المؤكد فانهما لا يلزمانه لذاته
بل لجريان مجرى اللازم له لصدوره عن البليغ اذ البليغ
من حيث انه بليغ يلزمه في العرف ان يقصد بتركيبه ما يناسبه
وانما قدم هذا القسم مع ان ظاهر التسمية يقتضي تاخيره لكونه العمدة
كما سلف اليه الاشارة والى ما هو لازم لما هو هو اي لذاته
فاحد الضميرين لما والآخر للتركيب بسبب اللزوم هو ذا التركيب
فيستتبع الانكار وهذا اكد لان كل انسان حيوان على ان ما ليس
بحيوان ليس بانسان فان المراد بالتراكيب ليس مجرد الالفاظ
بل من حيث دلالتها على معانيها جنسا ظرف مستقر وقع صفة

[illegible]

وما

للازم اى لازم حاصل فى حسن من احياز البليغ لا من احياز
التركيب ليناى اللزوم الذاتى والمقصود ان القسم الثانى
على خلاف الاول نادر الوقوع قال صاحب المفتاح رحمه الله
وعندك علم ان مقام الاستدلال بالنسبة الى سائر مقامات
الكلام جزء واحد من جملتها وشعبة فردة من دوحتها والحاصل
ان اللازم والملزوم كلاهما قليل الوقوع لا ان اللازم قليل
الوقوع مع ان الملزوم كثير الوقوع فانه من المحال لكون اللزوم
ذاتيا واعلم ان الصدور عن البليغ شرط فى اعتبار كلا التمييز
دليلا ثابتا فى الاول دون اللزوم فى الثانى وان خلاصة التمييزين
ان الاول ما يجرى مجرى اللازم للصدور عن البليغ وان الثانى
ما لزمه لذاته كالمنافى حسن من احياز البليغ والقيد الاخير
اعنى الصدور عن البليغ فى الاول وحسن البليغ فى الثانى
داخل فى حقيقتهما فيستحيل وجود القسمين فى تركيب غير البليغ
لفقدان الصدور عن البليغ وحسن البليغ فى غير البليغ هذا
حق المقال ودع ما قيل هناك او قال وقد حكى عن المصنف
رحمه الله ان اللازمة الجزئية اذا لم تكن فى ضمن الكلية كلزوم
الانسان لحيوان لا تكون ذات الملزوم كافيا فى حصول
اللازم بل يحتاج الى انضمام امر آخر كالناطق اليه فاللازم
اذا نسب الى مجموع الذات وما انضم اليه يكون لازما
لما هو هو ودائما واذا نسب الى مطلق الذات بغير الانضمام
يكون بواسطة وحسنا وملخصه ان كونه حسنا بالنسبة الى الوصف
العنوانى وكونه لما هو هو بالنسبة الى ذاته هذا كلامه
وهو مع التناقض فيه لا طائل تحته غير انه دل على انه ما فطن

لمقصود

لمقصود صاحب المفتاح ولما افصح عن عبارته ومن هو
المعانى ما ظهرت عليه من قبل صاحب المفتاح وسوان حصل
السابق فى القسم الاول لازما للصدور عن البليغ او صدوره
عن غيره كلا صدوره وان كان السبق حاصلا لا للصدور لما
كان قائما بالتركيب كان لازم الصدور جاريا مجرى اللازم للتركيب
وحينئذ يكون اللازمة كلية واللازم حصلا لا علة ويحصل القسم الثانى
لازما لذات التركيب من حيث علم بسببه عند كل ويكون اللازمة
كلية نظرا الى ذات التركيب لكنه عرض منافى حصل اللازمة
جزئية حينئذ وسوان سبق السابق لا يعتبره اذا صدر التركيب
عن غير البليغ وان كان لازما له على الاطلاق والحاصل ان
الخواص الخطابية لما لم يكن بينها وبين التراكيب علاقة عقلية بل
عرفية ظنية جعلت لازمة لصدور التراكيب لا للذات والخواص
الاستدلالية لما كانت بينها وبين التراكيب علاقة قطعية جعلت لازمة
لذات التركيب فبان الفرق بين القسمين كفلق الصبح وعلى
هذا يكون حسنا منصوبا على انه لازما فهذه دقيقة بالاخذ جديرة
وكم مثلها فارقتها وهى تضيء والحمد لله وغايته اى غاية علم
المعانى والغاية والغرض متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار
فان الفائدة المترتبة على الفعل من حيث انها حاملة
للفاعل على غرض ومن حيث ان الفعل ينتهى اليه غاية والفائدة
اعم منهما الا عند المتقيد بعدم الاعدام فانها حينئذ مباينة لهما
تطبيق الكلام على مقتضى الحال الحال هو الامر الداعى الى التكلم
على وجه مخصوص ويقال له المقام ايضا اتحادا بالذات
واختلافا بالاعتبار فى اطلاق بعضهما تشبيه وذلك الوجه مختصا

والتطبيق ايراد الكلام مشتملا عليه وهو من المتكلم اخذ ومن
السامع حمل والمقصود من كون التطبيق غاية للمعاني انه الغرض
الذي دون هذا العلم لاجله وحقه ان يقصد به لكنه لو قصد به
غرض آخر لم يخرج بذلك عن كونه علم المعاني كما يلوح به بعض
الشارحين وحمافان للمقامات متفاوتة يريد الاشارة الى
تحقيق مقتضى الحال وضبطه وتفصيله حتى يتبين ان التطبيق
عليه مما تفتقر فيه الى تدوين علم عميق الغور دقيق السر وهو
علم المعاني فانه ربما يتوهم في النظرة الاولى ان التطبيق على
مقتضى الحال اهون وادون من ان يدون له علم المعاني
واستدل على تفاوت المقتضيات وتشعبها بتفاوت الاحوال
واختلافها منبها عليه بايراد مقامات بديهية لا يحتاج في معرفتها
ومعرفة مقتضياتها وتطبيق الكلام عليها الى علم المعاني ليقاس
عليها التفاوت في المقامات الخفية كما يجد لها فيما اي تفاوت
مقام الجد مع مقام الهزل والتواضع مع التعزز والشكر مع الشكاية
والترغيب مع الترهيب والمدح مع الذم والتسبيح مع النفرية
وكل من هذه المقامات يستدعي تركيبا غير ما يناسب من المعاني
الدقيقة المناسبة للنكات المرعية في التركيب فان قيل
قد جعل نفس التركيب مقتضى الحال دون الوجه المخصوص قلنا
خصوصية كل تركيب وجه مخصوص فمنظور ذكر هذه المقامات
الجلية والاشارة بها الى الخفية ان في مقتضيات الاحوال تفاوتا
لا يكاد ينحصر ونظر ان التطبيق عليها ما يسهل ماخذه بل الاطلاع
على كمية الاحوال ومقتضياتها وكيفية التطبيق عليها امر
لا يمكن الا لعلام الغيوب على انه ظرف مستقر وقع حالا عما

فبله

١٤

قبله المعنى اي اختلف المقام بحسب الاقتضاء كما نافي انه
قد يقتضي افادة المعنى بمجرد دلالته ووضعه من غير تجاوز
الى الدلالة العقلية من الالفاظ مفردة كيفما كانت فصيحة اولا
به يتادى اصل المعنى وبه يخرج الالفاظ عن حكم النعيق عند
النحوي وهذا انما خاطب البليغ بليدا فان مقتضى المقام حينئذ
تخليه الكلام عما يزيد على المعنى الوضعي والا كان خطاء وهذه
التخلية لما صدرت عنه بسبب ملاحظة المقام واقتضائه كانت كلها وتطبيقا
لكن المطور ربما سامع غير المخاطب واعلم ان في هذا الكلام
اشارة الى ان وضع المفردات لافادة المعاني التركيبية دون
الافرادية وذلك لان افادة المعاني الافرادية وفهمها
موقوفة اذ ذاك على العلم بوضع الالفاظ لها وهو مسلتزم لحضورها
وهذا دور واجيب بان الموقوف هو الفهم من اللفظ والموقوف
عليه هو الفهم مطلقا وبان الموقوف هو الفهم في الحال والموقوف
عليه هو الفهم في الماضي وبان الموقوف هو فهمه مقصود المتكلم
والموقوف عليه فهمه من غير هذا القيد هذه خلاصة ما اجاب به
طوائف العلماء في المعقول والمنقول وهي باسرها مدفوعة
لان ذات المعنى اذا كان حاصلا متصورا فهو ونقيده باللفظ
او الحال او القصد لا مدخل له في حيز الافادة لان مناطها على حصول
ما لم يكن حاصلا بذاته ويشهد له الوجدان القاطع نظيره ذلك
اذا كانت مسألة معلومة لك حاضرة عندك فاننا باي عبارة عبرت
عنها وفي اي زمان ذكرت وباي قصد قصدت لا تفيد بالنسبة اليك
افادة وقد اشار صاحب المفتاح في نحوه الى هذا اشارة خفية
فان قيل لا يرد هذا الاشكال في المركبات باحوال النقير المذكور بعينها

مختلفة

قلت لا لان المركب معنيان افرادي موقوف عليه وتركيبي
موقوف بخلاف المفردات اذ ليس لها الا معنى واحد هو
الافرادي ومن هنا تحقق ان القول بوضع المركبات كما
ذهب اليه كثير من الفضلاء ليس خطاء والا كان المعنى التركيبي موقوفا
وموقوفا عليه ولزم الدور كما في المفرد بعينه فان قيل الموقوف
هو المعنى التركيبي الخاص والموقوف عليه هو المعنى التركيبي العام
لان وضع المركب كلي نوعي قلنا فهم المعنى التركيبي الخاص موقوف
على فهم المعنى التركيبي العام ضرورة توقف فهم الخاص على فهم
العام كما في المفهومات الاعتبارية تمام بلا مناقشة وفهم
المعنى التركيبي العام موقوف اذ ذاك على العلم بالوضع على
للمعنى التركيبي العام فيلزم الدور كما مر ولما فرغ من حد المعاني
وبيان غايته وما يتعلق بذلك من تحصيل مقتضى الحال اخذ
في حد البيان و قال علم البيان قد تقدم ان اسماء العلوم
على اصطلاحات ثلثة يطلق على الادراك والمدرك والملكة
وكذا لفظ العلم قلت والفرق ان تلك الاسماء في جميع هذه
المعاني مجازات لغوية وحقائق اصطلاحية ولفظ العلم في
الاخيرين على هذا النمط لكن في الاول حقيقة لغة واصطلاحا
معرفة جنس يتناول سائر العلوم ويمتاز عن الغير بذكر متعلقها
فان الاضافات انما تمتاز بالمتعلقات مراتب العبارات
الدالة على معنى واحد روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال وهو المعنى العقلي
المسمى بالخاصية فان غيره نازل عن درجة الاعتبار داخل في حكم
النعيق واللام للاستغراق العرفي اي العبارات الداخلة
تحت القصد والنظر والاحاطة بالجملة التي لا تتناهى فان ممكن

وكذا

وكذا المراد بوحدة المعنى الوحدة العرفية في الجملة المعنى على ان المراد
ما لا من المراتب اي معرفة مراتبها كائنة في جلاء الدلالة على المعنى
والحاصل ان البيان معرفة كيفية الدلالة من واضحة واخفى وجه
وفي هذا الكلام اشعار بالاقتصار على الوضوح ورد مقابله
وهو الخفاء المطلق المستلزم للتعقيد واما الخفاء من وجه فهو
داخل في مراتب الوضوح فان قيل البعد والغرابة من جهات الحسن
كما في فصل البيان ومما يستلزم الخفاء قلت الخفاء في
المؤدي ممدوح وفي التادية مردود والفاضل الطيبي رحمه الله لم يفرق
بين التادية والمؤدي واقتصر على الخفاء وهو مردود واعلم انه
قد فاته الاشارة الى غاية البيان لكن يمكن الاستفادة بها من
وهي الاحتراز عن الخفاء المطلق في تادية الخواص او يقول اكتفى
ببيان غاية علم المعاني عن بيانه فان المعاني اصل والبيان فرع
والتطبيق على مقتضى الحال لا يحصل بالتمام والكمال الا برعاية مراتب
الجلاء وان ذكر المعرفة في حد البيان يدل على ان المراد بالتتبع
في حد المعاني هو المعرفة كما ان ذكر التتبع هناك يدل على ان المراد
بالمعرفة هنا المعرفة الحاصلة بالتتبع وانما خص التتبع بالمعاني
مع كونه مشتركا بينهما لكونه ادعى الى التتبع فان قواعد البيان عقلية
مضبوطة وهو اي البيان كالشعبة من المعاني وكالمركب بالقياس الى
المفرد بان كيفية الافادة متفرع على الافادة تفرع الشعبة على الدوحة
واعتبار التشبيه حيث قال كالشعبة لانه ليس علما بالافادة والكيفية
معا والغرض منه الرغب في التعليم وضعا وما افتقر طالب الوقوف
اي بحيثية التي تنبها على شدة الاحتياج والافتقار حتى تقضي منه
التعجب قال الجوهري ما افقره وما اغناه شاذ لان بناء التعجب كالتفضيل

من الثلاثي المجرد واعتذار المرزوقي بالرد الى المجرد اي فهو وفي صفت
ما يخرجه عن الشذوذ لانه يفتح باب البناء من كل منشعبة بطريق الرد
الى المجرد وهو باطل بالاتفاق على تمام المراد من كلام الله تعالى
المراد هو الخواص وتمامه كونها على ما ينبغي من مراتب الجلاء والاخفاء
في ان الوقوف على تمام المراد بهذا المعنى ممكن وان كان الوقوف على جميع
اراده به من كلامه ممتنعا عند الحنفية وطائفة من المعتزلة منهم صاحب المفتاح
والجواب بان المقصود تمام ما اريد منه من البشر بحسب الحاجة والكفاية ويدل على
عدم التعلق بما اصطلح عليه في تمام المراد معه من قبيل الارادة ما لا يفهم من اللفظ
الى هذين العلمين لان خواص القرآن العظيم ابلغ واكثر ووجوه الدلالة
فيه اخفى والطف ومعرفة الخاصية ووجه الدلالة عليها موكولة الى العلمين ممن
لم يكن يلبها بسليقته فعليه بطول خدمتهما حتى يتيسر له الوصول الى المطالب
القرآنية وهذا يدل على ان الناظر في التفسير بل في جميع العلوم الاسلامية
عرضة للوعيد ان لم يكن من الراسخين فيهما قال الشيخ العلامة
في المفتاح وكم آية من آيات القرآن تراها قد ضيمت حقها واسلبت ماءها
ورونقها ان وقعت الى من ليسوا من اهل هذا العلم فاخذوا بها في مآخذ
مردودة وحملوها على محامل غير مقصودة وهم لا يدرون ولا يدرون انهم
لا يدرون فتلك الآي من مآخذهم في عويل ومن محاملهم على ويل طويل وهم
يحسبون انهم يحسنون صنعا وهذا اشارة الى منفعة هذين العلمين بعد الوضع
والمنفعة كل فائدة تترتب على الوضع كالترفع والتميز عن الغير المترتبين على
جلوس الكرسي فالوقوف على معاني القرآن غاية اولية في التصدي والذكر
لكنه في الوجود اخر الفصل الاول في علم المعاني اي في ضبط موضوعاته
ومباديه ثم التكلم في مسائله فالموضوعات التراكيب التامة الخبرية والطلبية
والمبادي كما يقال الخبر عبارة عن كذا والطلب عبارة عن كذا والاسناد عن كذا

والقصر

والقصر عن كذا الى غير ذلك من تصورات مبني عليها العلم وتصديقات
متألف منها ادلته والمسائل كما يقال الخبر فائدته الحكم او لازمه والطلب
نوعان نوع يستدعي الامكان في المطلوب ونوع لا يستدعيه الا ان الخبر
والطلب يفترقان في اللازم المشهور وهو احتمال الصدق والكذب فانه يلزم
الخبر وجودا ويلزم الطلب انتفاء لانه ليس من المسائل بل من تتمة تصور
الخبر والطلب فيدخل في المبادي والكلام اي التكلم مجرورا عطفا على
المعاني في الخبر والطلب اي في بيان حقيقتهما وحقيقة ما يتشعب منهما
اجمالا تارة وتفصيلا اخرى على حسب اقتضاء المقام ضبطا لموضوع العلم
واتماما لتكميل بيان الموضوعات والمبادي من المقدمة لشدة ارتباط المسائل
بها فان توقف المسائل عليها لذاتها وعلى الحد والغرض وعلى الحد والوضع
لاجل الشروع فيها فان قيل كثير من التراكيب خارج عن الخبر والطلب لاجل
ذلك من مقوله ان احد ما ورد من امتناع اجزاء الكلام على اصله
والاظهر في حصر اصول التراكيب الثلاثة كما اورده في الايضاح واصول
ابن الحاجب ان مقال المركب التام الخبر او انشاء والانشاء اعم من
معنى بلفظها او يقارن في الوجود والخبر بخلافه وحينئذ لا يرد الاشكال بالمذكورات
لدخولها في الانشاء وقال بعض الحكماء الكلام اما خبر او طلب او تنبيه
فالخبر تصوره ضروري لا يتوقف على نظر وفكر على المذهب الصحيح
وان زعم انه نظري وتعريفاتهما تنبيها جواب عما يقال اذا كان تصور
الخبر ضروريا فلم حده العلماء بحدود فقال التعريف قد يراد به احداث
صورة في الذهن لم تكن حاصلة فيه وهو التوقف الذي هو آ كان
حقيقيا محدثا للصورة الحاصلة للوجود او اسميا محدثا للصور المفهومات الاعتبارية
والتوقف الذي منشأه تحصيل النظريات ولا يوجد في الضروريات لامتناع
تحصيل الحاصل وقد لا يراد به احداث تصور لم يكن حاصلا في الذهن

بل يراد به الالتفات الى تصور حاصل في الذهن مغمور في
المعلومات لا يلتفت اليه لخصوصه ليتميز ذلك التصور الحاصل
بهذا الالتفات من بين التصورات الحاصلة فيعلم بالنصب عطفا على ليتميز
او بالرفع اي فحينئذ يعلم انه اي ذلك التصور الحاصل المراد بلفظ
كذا نحو الغضنفر الاسد وحاصله يرجع الى التصديق بان هذا اللفظ
لهذا المعنى وهذا التقسيم يجري في الضروري ايضا ولا يخفى النظري فجحد
الكل لا يتاتى بداهته وكذلك الطلب تصوره ضروري باقسامه
الخمسة على الاصح وتوقفنا بتنبيهات ثم اورد الدليل على بداهته الجميع
فقال فانها اي الطلب مما لا يخفى على العقلاء وان لم يكن من اهل الفكر والنظر يميز بينها اي
بين الخبر والطلب وبين كل من اقسامه ويوردها مناسبة في مواضعها ولا يأتي
اللائق به عن علم واختيار فلا يورد الخبر في موضع الطلب ولا بالعكس ولا
في موضع الاستفهام ولا بالعكس ويجيب عنها بما يطابقه اي اذا اجاب عن
شيء منها اجاب بما يناسبه وهذا دليل على علمهم بها واذ ليسوا من
اهل الفكر فهي بديهية وهو المطلوب قيل انما يلزم ذلك لو كان العلم
ذاتيا للخاص وكان الخاص معلوما بالكنه وكلاهما ممنوعان فغايته اللازم
البداهة بالوجه ولا نزاع فيه قلت هذا المنع في الحقائق الموجودة
ظاهر واما في المفهومات الاعتبارية فغير وارد لان جميعها الاعتبارية
معلومة والعام ذاتي للخاص لاعتباره فيه حتى الصبيان الذين لهم
تمييز ومن ثم اي ولان المقصود منه النظر اصلا كالبلد للقانون الاول في الخبر
اللام للعهد كانه اشار الى انحصار الكلام في الخبر والطلب الى ترتيب الفصل
على قانونين هي مسائل علم المعاني والقانون في الاصل كلمة سريانية
بمعنى المسطرة ثم نقل الى القضية الكلية من حيث يستخرج بها احكام جزئياتها
وسمي اصلا وقاعدة ايضا والاحكام الجزئية المستخرجة فروعا

16

واستخراجها منها فان قيل معرفة الجزئي من الكلي موقوفة على العلم
بجميع الكلي وهو يستلزم معرفة الجزئي فيدور كما قلت الموقوف معرفة
الجزئي تفصيلا والموقوف عليه معرفته اجمالا وانما قدم الخبر لان الخبر
اشتهارا اليه في المحاورات السائرة ولانه مقصود بفنون كثيرة وبطرفه الدقائق
البحث والطلب وان شاركه في كثير منها لكن ليس مثله في جميعها ولان
استحضار المطالب التصديقية بالحج المشالة من الخبر ولان الفاظ الطلب
ماخوذة بتصرف من الفاظ الخبر نحو اضرب ولا تضرب وهل تضرب
كلها من المضارع ولان النسبة الخبرية لها خارج بخلاف الطلب والخارج
اشرف ثم ان لكونه منطلق مطلق عليه احكام خمسة فجعل بيانها في
فاراد ان يبين ان اطلاق كل منها باي اعتبار فقال مرجع الخبرية اي
رجوع كون الكلام خبرا الى الحكم بوقوع اثباتا او نفيا فان الايقاع هو ايقاع
نسبة القيام مثلا الى الذات والانتزاع عدم نسبته اليه فان قيل الخبر لا يحصى
الا بالمسند اليه والمسند والحكم فكيف حصر مرجع الخبرية بالحكم فقط قلنا
هو جزء الخبر المختص يستلزم تحقق سائر اجزائه فيدور معه وجودا وعدما
وهو المناط للاحكام من كونه ضروريا او كسبيا يقينيا او ظنيا بخلاف سائر
اجزائه نحو هو قائم او هو ليس بقائم لا الى الحكم الثابت قبل الاخبار يشار اليه
في المركب نحو الذي هو قائم فان الحكم فيه في المعنى والنسبة
من الصفة والموصوف معلومة للسامع يشار اليها بها الموصوف
عن غيره فان المقصود الاصلي في الوصف تمييز الموصوف به ولذا
قالوا الاوصاف قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها اوصاف
او انه قائم بفتح ان فان المفتوحة مع اسمها وخبرها في المعنى مضاف
ومضاف اليه اي قيام زيد والنسبة الاضافية معلومة قبل التخاطب مشار
اليها فانه اي الحكم المشار اليه تصور اي معلوم مفرد فان التصور قد يتعلق

على المتصور كما ان التصديق قد يطلق على المصدق به كحكم به نحو هذا
الذي هو قائم والحق انه قائم وعليه نحو الذي هو قائم زيد وحق انه قائم
وعدم المحكوم به على المحكوم عليه لكون المتصورين المذكورين من المفهومات
الوصفية وحق الاوصاف ان يحكم بها ومن جهة اي ومن جهة حكم المشار اليه
ان يكون معلوما للسامع قبل اي قبل الحكم به او عليه ليتأتى الاشارة اليه
ولوجوب كون طرفي الحكم معلومين متصورين وفي كون المفتوح مع مدخولها
من الحكم المشار اليه نظر لان قولنا مشكوك ان زيدا قائم ليس فيه الاشارة
الى الحكم اصلا كما لا يخفى والحاصل ان الاشارة الى الحكم غير مطردة في المفتوحة
وان كانت مطردة في الموصول هذا ما اعترض به المحققون على الشارح
وانا اقول الحكم المشار اليه مسلم في بعض صور المفتوحة وهذا يكفي في صحة
التمثيل به ولا يظهر من الشارح دعوى الاطراد حتى يعترض عليه بعدمه واذا
كان الحكم المشار اليه مفردا معلوما امتنع ان يكون مرجعا للخبرية التي هي
كمال المركب وحينا ان يكون غير معلومة لئلا يلزم تحصيل الحاصل فما
اشتهر بين النحاة من كون الصلة جملة خبرية انما هو باعتبار الاصل و
مرجعا احتماله اي احتمال الخبر لاحتمال حكمه للصدق والكذب الى امكان تحققه
اي تحقق ذلك الحكم من حيث هو حكم حاكم معهما بدلا اي تحققه مع الصدق
والكذب على سبيل البدلية دون الاجتماع لئلا يلزم اجتماع النقيضين
فانتصاب بدلا على المصدرية اي تحقق بدلية وتلخيصه ان الحكم محتمل
لهما في الذهن لامكان تحققه معهما في نفس الامر فالسبب هو الامكان الخارجي
والمسبب هو الامكان الذهني والتردد العقلي وحاصل الكلام انه يعتبر
في احتمال الصدق والكذب ثلثة امور الاول قطع النظر عن خصوص المحل
ليطرد الثاني البدلية لئلا يمتنع الثالث المغايرة بين السبب والمسبب
ليصح واعلم انه اقتصر حيث عبر عما هو اعني الحكم والحاكم بلفظ واحد اعني

المحل

١٧

في قوله وان كان خصوصية المحل قد تقطع باحدهما وهذا اشارة الى
وجوب قطع النظر عن خصوصية المخبر وعن خصوصية الخبر ليطرد الاحتمال
في جميع الاخبار كما مر ومرجع الصدق والكذب مطابقة الواقع ومخالفته
ثم تنبيه اي الصدق مطابقة حكم الخبر الموقع للواقع بان يكونا
ثبوتيين او سلبيين والكذب عدم مطابقته له بان يكون احدهما
ثبوتيا والآخر سلبيا فالحكم هو النسبة الذهنية والواقع اي
ومدلول الخبر هو الصدق والكذب احتمال فان مفهوم قولنا زيد منطلق
ان تلك الذات قد حصل لها الانطلاق في الواقع اذ لا يخلو عن النقيضين
لم يكن هناك واسطة ولا عبرة للاعتقاد في هذا المذهب وهو المتعارف
بين الناس وعليه المعول لقاطع الاجماع كما سيأتي وقيل مرجع الصدق اي
قيل صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق له وكذبه عدم المطابقة
له مع اعتقاد انه غير مطابق له فالتصديق بمعنى الاعتقاد تحت القصد
والكذب اي حيث تحقق المطابقة ولم يتحقق اعتقاد المطابقة بان يكون اعتقاد
اللامطابقة او بان لا يكون اعتقاد اصلا لا بالمطابقة ولا بعدمها او تحقق عدم
المطابقة ولم يتحقق اعتقاده بان يكون اعتقاد المطابقة او بان لا يكون اعتقاد
اصلا لا بالمطابقة ولا بعدمها كان لا صادقا ولا كاذبا فمجموع الاقسام
ثمان منها صادق وكاذب واربعة ليست بصدق ولا كذب وعلى هذا
فاقسام الخبر ثلثة بناء على وجود الواسطة وهذا مذهب الجاحظ قوله
افترى على الله كذبا ام به جنة استدل الجاحظ على مذهبه بالآية الكريمة
وتوجيهه ان الكفار وهم فصحاء عارفون باحكام اللغة قد حصروا
اخبار النبي عليه السلم في الافتراء والاخبار حال الجنون على سبيل منع الخلو
وليس الثاني كذبا لانه قسيمه ولا صدقا لانهم اعتقدوا عدمه فثبت ان من
الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب فان قيل خبر الرسول عليه السلم لكونه مطابقا

مع التعدد ما ق ونظم الآية الكريمة ايضا فاثبت الواسطة قلنا
الحكم على خبر الرسول بانه كلام عن الجنة حكم عليه بانه كلام لا صادق ولا كاذب
وهذا يدل على ثبوت هذا الجنس من اقسام الخبر والا لم يكن له فليس الاستدلال
بان خبر الرسول عليه السلام واسطة او النظم الجز واسطة واعلم ان الدليل
انما ينتهض على ثبوت الواسطة وهو يستلزم مذهب الجاحظ من تفسيرهما
بالتفسير المركب والجواب ان الافتراء اخص من مطلق الكذب لانه نوع منه
وهو الكذب عن عمد فلا يمتنع ان يكون الاخبار حال الجنون كذبا
ايضا لجواز ان يكون نوعا آخر منه وهو الكذب لا عن عمد فيكون التقسيم
للخبر الكاذب لا للخبر مطلقا والمعنى افترى ام لم يفتر فعبر عنه الا انه عبر
عن الثاني بطريق الكناية التي هي ابلغ من التصريح فقيل ام به جنة فان
الجنة باعتبار عدم العمد من لوازم الكذب لا عن عمد وما يناسبه فكان
الجنة عبارة عن عدم العمد واعلم ان كلام الاصحاب في هذا التوجيه مشعر
بان ام في الآية متصلة والظاهر انها منقطعة لان مدخولها ومدخول
الهمزة غير مستويين فان احدهما فعلية والآخر اسمية واجاب المصنف
في شرح اصول ابن الحاجب بانهما مستويان معنى لان ام به جنة معناه
ام لم يفتر فكلتا الجملتين فعلية والحق انه ليس كذلك لان غرض الكفار
الاضراب الى ما هو ابلغ ترقيا من الاهون الى الاغلظ من نسبة الجنون
اليه اي دعوا حديث الافتراء فان ههنا ما هو اغلظ منه لان العاقل
كيف يحدث انشاء خلق جديد بعد الرفات والتراب فان جنونه نوعه
ذلك ويلقيه على لسانه وقيل هذا قول النظام ولعمري من تتبع كلامه
علم انه لم يكن في العلم على نظام اي مطابقة الاعتقاد وعدمها اي
الصدق مطابقة الخبر لاعتقاد المخبر والكذب عدمها سواء كان ذلك الاعتقاد
الجازم او الغالب خطاء او صوابا وليس على هذا المذهب ايضا واسطة

لان

18

لان ما لا مطابق للاعتقاد اعم من ان يكون هناك اعتقاد او لا
واستدل النظام على مذهبه بالمعقول والمنقول فاشار الى الاول
بقوله ولذلك اي ولكون الاعتقاد هو المرجع في الصدق والكذب
متى ظهر خبر المخبر بخلاف الواقع يتبرأ عن الكذب ويحتج لصدقه بدعوى
الاعتقاد والظن اي بدعوى ان خبره كان على وفق اعتقاده
او ظنه ويسلمه الناس في ذلك فلولا ان الكذب عدم مطابقة
الاعتقاد لما تم ذلك فوجب ان يكون الصدق مطابقة الاعتقاد ايضا
اذ لا قائل بالفصل فهذا الدليل انما ينتهض على تفسير الكذب وينضم
اليه عدم التفصيل فيستلزم تفسير الصدق ايضا واشار الى الثاني
بقوله ولنحو قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون ووجه الاستدلال
ان الله تعالى كذب المنافقين على ابلغ وجه في قولهم انك لرسول الله
مع مطابقته للواقع لانهم لم يعتقدوه فدل على ان الكذب عدم
مطابقة الاعتقاد فالصدق مطابقته اذ لا قائل بالفصل فهذا
الدليل ايضا منتهض على الكذب ويتم بالمذكور من عدم الفصل بعضه
ولما كان المنقول اقوى لاستدلاله واظهر قال بحقه والجواب عن
استدلاله بالمعارضة والمناقضة فالمعارضة انه اي مذهب النظام
يستلزم تكذيب اليهودي في قوله الاسلام حق لكونه مخالفا لاعتقاده وان كان
مطابقا للواقع وتصديقه في خطائه اي الاسلام باطل لكونه مطابقا
لاعتقاده وان كان مخالفا للواقع والاجماع من جميع المسلمين خلافه
اي تصديقه في الاول وتكذيبه في الثاني فبمقتضى الاجماع ثبت
مذهب الجمهور وبطل قول النظام وشبهته الواجبة مع مصادمته
القاطع ممنوعة بانا لا نسلم ان التبري عن الكذب بل عن عمده دفعا
لاستحقاق الذمة ولا نسلم ان تكذيب الله راجع الى القول الصريح بل الى

قول ضمني يدل عليه التركيب بمعناه وهذا هو النافع والا
اشار بقوله ولكاذبون اى فيما يشعر به ان واللام واسمية الجملة من
كون الشهادة عن صميم القلب او فيما دل عليه لفظ الشهادة من
المواطاة مع القلب سلمنا ان التكذيب راجع الى قولهم انك لرسول الله
لكن في زعمهم الباطل لا في الواقع لاعتقادهم انه خبر على خلاف ما عليه
حال المخبر عنه في الواقع وههنا وجه آخر غريب لطيف وهو ان المعنى
والله يشهد ان المنافقين لقوم كاذبون وديدنهم الكذب وان
صدقوا في هذا القول الخاص فان الكذوب قد يصدق ثم بقي
من احكام الخبر بيان كونه مبتدأ وسنذكره في خاتمة الفن الاول
ثم لتحقيق الخبر اما عن احوال الاسناد او عن احوال طرفيه المسند والمسند
اليه مما يعرض لكل من غير نسبته الى صاحبه كالحذف والاثبات
والتعريف والتنكير او عن احوال الصاحب وضع كل منهما عند صاحبه
مما يعرض لاحدهما بالآخر الى الآخر كالتقديم والتاخير والربط والقصر
او عن وضع الجملتين اذا تعددت الجملة وانتظمت مع اخرى فان
لها حينئذ احوالا سوى ما ذكر كالفصل والوصل والايجاز والاطناب
وجعل الجملة حالا فظهر ان فنون الاعتبارات الراجعة الى الخبر بحسب اجزائها
وبحسب تعددها اربعة واعلم ان الفصل والوصل يعمان الخبر والانشاء
وكذا الايجاز والاطناب بل هما يجريان في جملة واحدة الا انه لا يعتد
به مع اندراجه في احوال المسند والمسند اليه وكذا كثير من احوال الاسناد
وطرفيه لكنه لما ذكرها في الخبر اكتفى به اذ يعلم احوال الانشاء بالمقايسة
وربما ينبه عليها في بعض المواضع بايراد المثال من الانشاء وهذا هو
التادب في التعاليم بورود الاحوال المشتركة في اشرف الاقسام واحال في
الباقي على المقايسة كما فعل المنطقيون في تحقيق المحصورات حققوا الموجبة الكلية

واحالوا

19

واحالوا معرفة المطالب الثلاثة الباقية على المقايسة عليها تسهيلا واختصارا
وفيه اى في القانون الاول الباحث عن الخبر ثمانية فنون وقد تبين
الوجه فيه الفن الاول في الاسناد قدمه مع تاخر النسبة عن الطرفين
لشرفه فانه المرجع للجزء والمقصود الاهم في الخبر والجزء الصوري له ولان البحث بالعارض
الطرفين بالمسند والمسند اليه لحق الاسناد قد يريد قد للتحقيق اى بعده
بالاسناد المتكلم اى الذي يتكلم لاعلام المخاطب لا للتاسف والتحسر وبث الشكوى
والتفرع واشباهها ان يعلم السامع منه اى من الاسناد الحكم اى النسبة
الخارجية نحو زيد عالم ان علم ذلك في ظن المتكلم فان بناء الكلام على
الاحوال التي هي الثابتة بحسب اعتقاد المتكلم دون نفس الامر فان ذلك
امر مستتر لا يطلع عليه ويسمى الحكم المفاد فائدة الخبر لانه المقصود الاصلي
من القاء الخبر وقد يريد به اى قد يريد المتكلم بالاسناد ان يعلم السامع
انه يعلمه اى ان المتكلم يعلم الحكم نحو حفظت التوراة لمن قد حفظ انما
مثل بحفظ التوراة لانه يندر ويخفى غالبا فيناسبه اعلام السامع بانه
يعلمه ويسمى اى علم السامع المفاد لازم فائدة الخبر ووجه التسمية
انه اذا حصل للمخاطب العلم بالحكم من الخبر حصل له العلم بكون المخبر
عالما بالحكم من غير عكس كما في حفظت التوراة فاللزوم بينهما ليس باعتبار
انفسهما كما هو المتبادر في اللزومات بل باعتبار العلم بها ومن هنا
نشأ تفسير العلامة الشيرازي رحمه الله ومتابعيه الفائدتين بالعلمين
دون المعلومين لكن الاول هو الحقيق ومن جهة الكلام عقلا اى من جهة العقل
ما تحصيله على التقدير يريد ان الغرض من الخبر لما كان هو الاعلام بوقوع
النسبة اولا ووقوعها او الاعلام بعلم المخبر بذلك وجب بحكم العقل ان يكون
تركيب الكلام بقدر الحاجة اليه والمقصود بقدر بناء الكلام على قدر قامته
للاعلام لا زائدا عن الحاجة والا كان لغوا وهدرا او لا ناقصا منها والا عد

عبثا وحشوا فالخطاب بالخبر يمتنع ان يكون مع العالم به والا لزم
اللاغية بل اما مع خالي الذهن عن الحكم وخافا وحجاجا فان يعين بعض دونه
فيجرد الخبر عن المؤكدات للحكم لان التاكيد في هذا المقام زائد على قدر
الحاجة نحو زيد قائم وانما وجب التجريد لان المحل الخالي بعدم المانع
تتمكن فيه كل ما يرد عليه قال الشاعر اتاني هواها قبل ان اعرف الهوى
فصادف قلبا خاليا فتمكنا والحاصل ان خلو الذهن من حيث هو خلو لا
يقتضي عليه الا بقبول الحكم وتمكنه منه فان لم يمكن فذاك من الخارج ولهذا
يكون الحفظ في الصبي اقوى لخلو الذهن اوانه ويسمى هذا النوع من الخبر
ابتدائيا لانه خبر ابتدائي من غير ان يسبقه طلب او انكار واما مع متحير في الخبر طالب له
طرفاه اي طرفا الخبر عنده اي حاصلان عنده معلومان له دون حكم فطرفاه
مبتدا وعنده خبره ودون ظرف وقع حالا من المستتر في عنده اي متجاوزين
الحكم فانه ليس عنده والجملة صفة كاشفة لمتحير فهو من الحكم بين بين اي من الاثبات
والنفي فحذف المضاف اليه من كليهما وركب الظرفان وجعلا اسما واحدا
مبنيا وهذه الجملة معطوفة على ما قبلها داخلة معها في الكشف عن الموصوف
فيؤكد الخبر استحسانا بمؤكد واحد بل ربما يكفي في استيثاق الحكم بمجرد الخبر
ليقتلع الثاني وهذا ينفرق عن ادنى مراتب الانكار نحو لزيد قائم او ان
زيدا قائم اي التاكيد واحد لكن لم يشترط اعتبار مؤكد بعينه كما في
التنزيل منزلة السائل فانه يشترط فيه زيادة مؤكد معين وهو ان التي هي علم التوكيد
ويسمى هذا النوع من الخبر طلبيا لكونه مسبوقا بالطلب واما مع منكر حاكم بخلافه
اي بخلاف حكم المتكلم بان يكون حكم احدهما اثباتا والآخر نفيا فيزاد توكيده
اي تاكيد الخبر زيادة كانه بحسب الانكار واعلم ان كلامه مع عدم الاشارة
الى الفرق بين الطلبي والانكاري في استحسان التوكيد ووجوبه يدل على ان الانكار
مطلقا يوجب زيادة التوكيد وليس كذلك بل نفس الانكار يوجب نفس التوكيد

اللهم الا ان يكون مراده المعنى المورد
لكنه على خلاف اصطلاح المفتاح منارة

٢٠ وهذا اعادة اللام فيه لكونه تاكيدا واحدا تنزيلا للمخاطب منزلة المتردد
نفسها على ظهور الادلة وحثا على النظر فيها واي جعل السائل عطف
على قوله اي المنكر اي قد يلقى الخبر الى غير السائل وهذا المفهوم يشمل
الخالي والمنكر لكن تقديم التلويح للتام مقصود بغير المنكر كالخالي على ان
المقصود الخالي مؤكدا كما يلقى الى السائل مؤكدا اذا قدم اليه اي الى
غير السائل ما يلوح اي الخبر والتلويح الاشارة من بعيد ما اي
التلويح المتقدم للنفس الزكية للتنبيه المتهيئة لادراك ما يرد عليها
مظنة التردد في الخبر ومظنة الشيء مكانه الذي يظن فيه وجوده والمراد ان
التلويح من شانه ان يجعله مترددا الا انه يجعله مترددا بالفعل والا
كان التاكيد معه من الاخراج على الظاهر ولم يدخل في اساليب الاخراج
على خلافه قال الله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا انهم مغرقون
اي لا تدعني يا نوح في استدفاع العذاب عنهم فانه بعد قوله واصنع
الفلك يلوح ما انهم محكوم عليهم بالاغراق فهو من تنزيل الخالي منزلة السائل
وكذا يلقى الخبر الى غير المنكر مؤكدا كما يلقى الى المنكر تنزيلا لغير المنكر
منزلة المنكر وغير المنكر هنا هو الخالي والسائل والعالم جميعا ان ظهر
علامة الانكار مشترك بين الكل لكن المثال للعالم ظاهر عليه شيء من
مخايل الانكار جمع مخيلة وهو محل الظن قال الشاعر وهو حجل بن نضلة
جاء شقيق اسم رجل عارضا رمحه اي واضعا رمحه على فخذه على
العرض فقال عرض العود على الاناء والرمح على الفخذ وضعه عليه عرضا
فهو لا ينكر ان في بني عمك رماحا بل يعلم ان لهم رماحا لكنه لا يتقاعد وقد وضع
رمحه عرضا دليلا على اعتقاد شديد منه واعتقاد انه لا يقوم اليه منهم احد
كانهم كلهم عزل ليس معهم رماح فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب المنكر كقوله
ان بني عمك فيهم رماح فان قيل لم لا يجوز ان يكون التاكيد فيه لتنزيله منزلة السائل

فلما ساق الكلام للتوبيخ وهو في الانكار ادعى وكذا قوله تعالى
ثم انكم بعد ذلك لميتون مع انا لمخاطبين لا ينكرون الموت لكن لما فهم من
تمادي الغفلة والتمادي في الامل المبهم ما يشعر بالانكار فاكد الجملة بانواع
التاكيد كما ترى فاستوفى اقسام الاخراج على الظاهر وذكرنا اساليب الاخراج
على خلافه اربعة وعليك باستخراج المتروك من المذكور ثم تعرف حكمه

ومن ههنا اي مما ذكرنا في فن الاسناد من اخراج الكلام على الظاهر وعلى
خلافه مع ما سيأتيك في الفن الرابع من ان درجات التي على او قد تنوص
الى فهم السامع كما في قول القائل قم مدعوك بدل فانه مدعو تعرف تفاوت
الجمل الثلث الخبرية بعد الجملة الانشائية في قولنا اعبد ربك ان العبادة
حق او العبادة حق او فالعبادة حق له معنى الظرف محفوظ في الكل
وتقرير الكلام انه اذا نظر الى تقدم اللزوم فالاولى افضل والثالثة
فاصل للدلالة الفاء على السببية ولما كان المسبب وهو ايجاب العبادة
حاصل دل على تحقق السبب وهو كون العبادة حقا له فلذا كان الفاء
قريبا من ان في كلها من جهة الدلالة على التحقق والثانية ردية لعدم
الاشعار بالتحقق اصلا وان نظر الى التنصيص في بيان السببية فالثانية
افضل لصريح التنصيص فيه بقطع الخبرية عن الانشائية والثالثة فاصلة
لحصول اصل المقصود مع ما فيه الفاء للسببية والاولى ردية اذ لا دلالة
لان المكسورة على السببية الا عند قوم من اصحاب اصول الفقه اشتبه
عليهم المكسورة الدالة على مجرد التحقيق بالمفتوحة المقدرة باللام الدالة على
التعليل وان نظر الى التصريح بالسببية فالثالثة افضل للتصريح بالاداة
السببية مع عدم التخلل عنها والثانية فاصلة لحصول اصل المقصود وهو ذكر
السبب بعد المسبب منبها على السببية مع عدم التخلل عنه والاولى ردية
لخلوها عن بيان السببية مع التخلل الى ليس مقصود بذاته فافهم الكلام

بعد

٢١

روابط النفي وقلما يستعمل مع هذه
السببية

بعد محل منافية وان نظر الى اعتبار اللزوم مع التصريح بالسببية فالجميع
متساوية وانما تتفق عطف على تعرف على عبارات النفي خرجا
على الظاهر وعلى خلافه فان الضوابط المذكورة جارية هناك ايضا
ايضا وانما حصل ان اسلوب اعتبارات الاثبات كان في الوقوف
على اعتبارات النفي وهذا اغنى من بيان الاحكام المشتركة في اشرف
الاقسام واحال الثاني عليه سلك مسلك في المقايسة كما ذكرنا
ونقف ايضا على تفاوت الجمل الثلث في الافضلية والفاضلية
والرداءة في قولك لا تعبد السلطان ان العبادة ليست حقا له او ليست العبادة حقا له او
فليست العبادة حقا له ونقف على سبب نزول الم ذلك الكتاب على نمط
البلغاء اي اساليب الاثنى عشر من التصرفات الشاذة والكاينات
البديع والمناهج جمع منهج وهو الطريق الواسع ونقف على كون
الجملة الخبرية فيه مفصولة عن الانشائية تارة وموصولة بها اخرى
ولما فرغ من بيان احوال الاسناد وهو جهة الى التخلية عن المركبات
والتحلية بها وهو لما بان اللفظ ورجعها الى المعنى اخذ بين احوال
طرفيه لذاتهما فقال الفن الثاني من الفنون الاربعة في المسند
قدمه لانه اقرب الى الاسناد ولدخول الاسناد في احوال المسند
حتى لم يفرق بينهما في كثير من الاحكام والمسند اليه اي الكلام اي المتكلم
وهو مجرور عطفا على ما قبله على طريقه التشبيه في الحذف والاثبات بهما وفي الذكر
بانواعه الخمسة على المشهور او الستة على ما يخرج من تقسيم المصنف كما سيأتي
والتنكير وفي التنوع الخمسة فهذه الاحوال ما عرض لهما لذاتهما لا بحسب
اضافة احدهما الى الاخر واعادة في تنبيه على انحصار هذا الفن في ثلثة
انواع على حسب ذكر في تعداد الكلام النوع الاول من الانواع الثلثة
في الحذف والاثبات قدمهما لانهما لا بس بواسطة لفظ آخر كما في النوع

الاخرين فالحذف الثانى تفصيله وانما قدم الحذف على الاثبات
لانه من حيث انه خلاف الاصل اعرف وادخل فى طلب النكتة ومطمح النظر
فى هذا الفن من النكات الزائدة على اصل المعنى وايضا عدم الحادث
سابق على وجوده اما لجواز لقرينة دالة على خصوص اللفظ المحذوف اما حالية
كقول المستهل الهلال والله او مقالية كقولك صحيح لمن قال كيف انت وانما
وجب القرينة لان وضع الكلام للافهام فلو لم توجد القرينة لزم التعمية والالغاز
ولم يحصل الافهام اصلا ويجى الحذف فى المسند والمسند اليه وخصه بالذكر
مع دخوله فى المسند لمخصصه بخواص واحكام ولشكل عليه حديث امتناع حذف
فاعله وجواز حذف غيره من معمولاته والمفعول مطلقا او به او فيه او له
او معه وسائر المتعلقات من الحال والتميز والاستثناء نحو جاءنى زيد
ليس الا والسائر بمعنى السوار وهو البقية وقد يستعمل بمعنى الجميع ولم
يستفصحه الزمخشرى ويجوز فى المتعلقات بكسر اللام وفتحها لان التعلق
فى التعليقين من كلا الجانبين فان نظرا الى ان المعمول من حيث انه معمول
يفتقر الى العامل يعمل فيه كسرت لان التعلق انما نشأ من جانبه وان
نظر الى ان الفعل هو المحتاج بمفهومه الى ذات يتقوم به ومحل يقع عليه وزمان
ومكان فتحت لكون الفعل حينئذ هو المنشأ للتعلق ويويد الكسر
قول الزمخشرى فى الكشاف ثم علقت الاثبات سوى الفاعل استغنا من
المتعلقات فانه لا يحى الحذف فيه وبعض نحو ما ضرب واكرم الا انا
فان المفعول فى احدهما محذوف اليه كما صرح ابن الحاجب وليس بمضمر والاصل
ما ضربت وما اكرم الا انا وهو يفسد المعنى المقصود لانه يكون الحكم حينئذ
مخصوصا بالاكرام دون الضرب واما نحو قوله تعالى او لم يهد لهم كم اهلكنا
فقال الزمخشرى فاعل يهد ما دل عليه اى كثرة اهلاكنا لامتناع وقوع كم
فاعلا للصدارة ويجوز ان يكون الفاعل الجملة المذكورة بعده اى هذا

الكلام

في الفعل ح

علل ح

الكلام كما تقال بعضهم لا اله الا الله الزكاة والاموال وان يكون خبره
وبعده القراءة بالنون ثم امتناع حذف الفاعل منفردا دون الفعل وهو
للاسناد المحصل اى المبين والتحصيل جعل الشئ حاصلا وقد يراد به التبيين
مجازا لان الحصول يستلزم التبين وهو اى الاسناد المحصل نسبة
لا تحصل الا بذكر المسند اليه المحصل فالنسبة المتحصلة داخلة فى مفهوم الفعل
دخول الحادث والزمان فلا يتم معناه الا بذكر الفاعل وتوضيح المقام
ان نصر مثلا موضوع بوضع عام لكل نصر خاص كنصر زيد ونصر عمرو
وهذا كالمضمر والمبهم والحرف فان من وضعت باعتبار معنى عام هو
الابتداء المطلق لكل ابتداء خاص كالابتداء من البصرة مثلا وكذا
فانه وضع بملاحظة النصر العام لكل نصر خاص فما لم يذكر معين اسند اليه
لم يتم مدلوله ولم يفد معناه والفرق بينه وبين الحرف انه بعد التحصيل مستقل
والحرف بعده غير مستقل بل آلة بعد وانه بعده اسنادى تام دون الحرف
فان قيل المقدر كالملفوظ لاجل دلالة القرينة عليه فينبغى ان يجوز حذف
الفاعل لحصول التحصيل بعد القرينة قلنا التعليلات النحوية مناسبات
بعد الوقوع والواقع عدم حذف الفاعل وقد علل بعض النحاة امتناع حذف
الفاعل بان الفعل معلول والفاعل علة ويمتنع وجود المعلول بدون العلة
تنزيلا للوجود اللفظى منزلة الوجود العينى قال الشيخ الرضى رحمه الله
العلل النحوية وان لم تكن مؤثرات حقيقية لكنها فى حكمها والاشبه المتصلة
بالافعال شبه الفعلية امتناع حذف الفاعل والمصدر ليس من بحثنا لانه
ليس مما دخل فى مفهومه النسبة على ما لا يخفى ثم انه اى ثم ان الحذف بعد القرينة
جار هو والاثبات سيان لكنه قد يترجح على الاثبات بعد التساوى
لوجوه والترجيح قد يبلغ مبلغ الايجاب لضيق المقام بسبب سآمة من المتكلم
او السامع او عدم قدرة المتكلم او فوات فرصة او محافظة على فاصلة

او سجع او تساو بين القرينتين او محافظة على وزن او قافية او اخفاء من غير السامع نحو قوله قال لي كيف انت قلت عليل حيث لم يقل انا عليل لضيق المقام بسبب ما به من الكآبة والحزن هذا في المسند اليه ومثال المسند المصراع الاخير سهر دائم وحزن طويل اذ لم يقل امري سهر

للاحتراز عن العبث بناء على ظاهر الحال لوجود القرينة التي تغني عن ذكره وان لم يكن عبثا حقيقة لكونه من اجزاء الكلام واركانه مع جواز تعلق غرض بذكره نحو الترك والاستلذاذ والتفخيم والتعظيم والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك

نحو يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال فيمن قرأ على صيغة المجهول فرجال محذوف دل عليه السؤال المقدر الذي اقتضاه يسبح اي من يسبح فهو الفعل المجهول ورفع به المفعول ثم ذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر جوابا لسؤال مع ذلك اي مع الاحتراز عن العبث تكثير الفائدة بتصيير الكلام من بنى فلان على زيد اذا اقام مقامه والبناء متعلقة بالتكثير على معنى السببية اي بسبب بنائه عن ثلث جمل احدها يسبح له والثاني من يسبح والثالثة يسبح رجال ولا يخفى ان الاحتراز للفوائد ابلغ واذا بني للفاعل كان جملة

ويكون عطف على بنائه له ورجال مقصودين اي ركني الجملة بخلاف ما اذا بني للفاعل فان له جهة فضلة وكون اجزاء الكلام اركانا ادخل في الافادة ولهذا كان كونهما مقصودين سببا لتكثير الفائدة كالبناء عن ثلث جمل وانما تعين للاقامة مقام الفاعل لكونه مفعولا نحو لنا

يسبح الله ويحمده يعني وبوكر الشيء مجملا ثم مفصلا ووقوعه في النفس لانه حصول بعد تعب الشوق والانتظار فانه اذا قيل يسبح له علم ان هناك مسبحا لكنه مجمل فاذا قيل رجال اي يسبح رجال فقد اسند الى مفصل وقد حال الاجمال في السؤال المقدر والتحقيق انه اسند ثلث مرات اثنين اجمالا وواحدا تفصيلا ومن جهات تفصيله ان معرفة الفاعل فيه

كحصول

كحصول غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره وعرض بان العلوم سالم عن الحذف وحيل له فضله مع تقديمه امام تجمع من القسامين واقتضاء مستقبل الكلام ذكر الفاعل مع تأخر بشوق اليه وقت كون الحذف مع القرينة محذوفا مع ان الشد لاختلاف الاربعة قال وللسبع خير من ثلاث واكثر تخييل العدول على شهادة العقل دون اللفظ

نبه بذكر التخييل اي ايقاع الشيء في الخيال على ان ما ذكره ليس امرا حقيقيا بل الشاهد في الحذف العقل مع اللفظ المقدر والالم ترجع الى اعتبار القرينة وفي الذكر اللفظ مع العقل فلا عند الحذف الاعتماد بالكلية على العقل ولا عند الذكر على اللفظ وكم بينهما اي كم فرق حاصل بين الشاهدين اي فرق كثير وهذه الجملة في موقع الحال من الشاهدين وانما كان العقل اقوى بالاستبداد بالدلالة دون اللفظ والمراد ان العقل هو مستقل في الجملة في بعض المواضع وان لم يستقل في مبحثنا واما اللفظ فلا يستقل اصلا

او تطهير اللسان عنه تحقيرا له واهانة كما قال واذا ذكرتكم غسلت فمي وتقرب منه اي من تطهير اللسان عنه ايجاب التصريح بذكر ما يستحى كما قالت عائشة رضي الله عنها ما رأى مني ولا رأيت منه اي ما رأى رسول الله عليه السلام العورة مني ولا رأيت العورة منه فان النظر الى العورة قبيح في العقل والشرع والحياء تغيره وانكساره يعتري الانسان من تخوف ما يعاب به ويذم

تطهير عن اللسان تعظيما له واجلالا واليه ينظر قول زهير ... اذا ما جئت بالبان والحمى واياك ان تنسى فتذكر زينبا سيكفيك من ذاك الحياء اشارة فدعه مصونا بالجلال محجبا

او لتأتي الانكار ان احتيج اليه نحو فاسق فاجر اي زيد ليتأتى لك الانكار بان تقول ما اردته بل اردت غيره ومنه قول الشاعر رأيت الورى بالظلم يلوط جارا ولكنه يحب العلام اذا ما انتحى

وهذا دليل على انه وهذا الوجه مختص بالمسند اليه او تعينه لكثرة حقيقة

كقولنا خالق لما يشاء فاعل لما يريد اي الله او ادعاء كقولك واهب الالوف
اي الامير فان قيل اذا تعين فحذفه للاحتراز عن العبث قلنا ما المراد
متغايران جاز ان يقصد كل منهما مع الذهول عن الآخر وان يقصدا معا
وقس على ذلك سائر النكات التي يمكن اجتماعها او نحو ذلك كاتباع الاستعمال
اي يكون استعمال العرب واردا على حذف شيء من كلامهم فيحذو حذوهم
في حذفه وهو قياسي نحو نعم الرجل زيد فمن يقدر هو زيد وهذا في المسند
اليه وضربي زيدا قائما اي حاصل اذا كان قائما وهذا في المسند
سماعي نحو سقيا اي سقاك الله سقيا بحذف الفعل الناصب له وجعله من
حذف المسند اليه خطأ لان المسند اليه هنا فاعل وعجبا اي عجبت عجبا والا حظية
فلا الية خطية فعيلة من حظيت المرأة عند زوجها حظوة والية فعيلة من
الالو وهو التقصير مرويان بالرفع اي ان لا يكن لك حظية فانا لا
الية وبالنصب اي ان لم اكن حظية فلم اك الية واصل ذلك انه كان
رجل لا تحظى عنده امرأة فلما تزوج هذه لم تأل جهدا ان تحظى عنده فلم
تنفع وطلقها فقالت ذلك يجري مثلا في كل قضية يجهد الانسان
لنيل الغرض فلا ينفعه او اختبار السامع اي امتحانه هل يتنبه بالقرائن
ام لا يقال خبرت الشيء اخبره خبرا بضم الخاء وخبرة بالكسر واختبرته
اختبارا اذا بلوته وجربته ومنه المثل وجدت الناس اخبر تقله او مقدار عطف
على السامع اي اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا
ويجوز ان يكونا وجهين متغايرين لكنهما متقاربان جدا فلذا عدهما وجها
واحدا او تكثير الفائدة باحتمال الكلام عند الحذف امرين فانه اذا
حذف من الكلام شيء يذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ويقدر كلاما مناسبا
فتكثر الفائدة ولو ذكر اقتصر على المذكور فالمراد بالامرين حذف المسند اليه
وحذف المسند وفيه فصبر جميل فانه يجوز ان يكون المحذوف مبتدأ اي فامري صبر جميل

وان

لا بانو

وان يكون خبرا اي صبر جميل وهو ما لا شكوى فيه اجمل وطاعة معروفة فان
المقدر هنا ايضا محتمل لكنه بحسب تفسير الموجز فان فسرت بالمشهورة
كطاعة الخلص من المؤمنين فالمقدر امركم او الذي يطلب منكم طاعة
معروفة او طاعة معروفة امثل وان فسرت بالمشهورة بما قاله فالمقدر
طاعتكم طاعة معروفة على التفسير الاول يحتمل حذف المبتدأ او خبر
ويحتمل حذف الجزء على الثاني فالمحذوف مبتدأ وانما قال ومنه لان الراجح
في الآيتين الكريمتين بحسب السياق تقدير المسند اليه والمبتدأ من احتمال
امرين متساويين فان قيل قد يكون في بعض المواضع تقدير الامور المتعددة
في موضع المسند اليه نحو امري او وصفي او عادتي او جبلتي صبر جميل فهل لهذا
مدخل في تكثير الفائدة قلنا ان امكن القصد من تلك العبارات بحسب
معانيها كان لها مدخل لا محالة في تكثير الفائدة فان امري مصدر بمعنى
المفعول بمعنى ما امرت به شرعا ووصفي يدل على انه متصف بالصبر الجميل
متسم به وان لم يؤمر به وعادتي يدل على رسوخ هذه الصفة وجبلتي
يدل على انها غريزة يقتضيها طبيعته وكذا في موضع الخبر نحو يحمل او
يجمل او اجمل فان قيل لما قامت القرينة على خصوص المحذوف
تكلف تحمل المقدر قلنا انما رضي القران باعتبار كل معين محذوف
انعدم
ما وهذا الوجه مختص بالمفعول ان يقصد بحذف المفعول التعميم في كل ما يصح تعلقه به
مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم اي كل احد وعليه قوله تعالى
والله يدعو الى دار السلام اي كل احد فان الدعوة عامة وان كان
التوفيق خاصا قال صاحب المفتاح رحمه الله وانه احد انواع سحر الكلام
حيث يتوصل بتقليل اللفظ الى تكثير المعنى او اطلاقه اي اطلاق الفعل
عن تعلقه بالمفعول وحينئذ يكون المتعدي بمنزلة اللازم فلا يذكر له مفعول
ولا يقدر لان المقدر كالملفوظ قال الشيخ عبد القاهر رحمه الله

قوله

وهذا الضرب قسمان لانه اما ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعديا
بمفعول دلت عليه قرينة اولا الثاني كقوله تعالى هل يستوي الذين
يعلمون والذين لا يعلمون اي من يحدث له معنى العلم ومن لا يحدث
قال صاحب المفتاح فاذا كان المقام خطابيا افاد العموم في افراد
الفعل بعد ابهام ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما تحكم
وانما قال ابهام لان الشرط في المقام الخطابي عدم المطالبة بالدليل لا
عدم الدليل في نفسه لجواز ان يوجد دليل يخصص بعض الافراد فلا
يكون تحكما في الحقيقة لكنه لما كان الدليل غير ملحوظ في هذا المقام
ولا مذكور كان ايهام التحكم والاول كقول البحتري يمدح المعتز بالله
ويعرض بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع
اي ان يكون ذو رؤية وذو سمع والمقصود رؤية آثاره المحسنة
وسماع اخباره الجميلة قال الله تعالى وتركهم في ظلمات لا يبصرون اي لا يبصرون
كل شيء وهذا مثال التعميم فانه في النفي اكثر ومثال الاطلاق قوله تعالى
ان في ذلك لآيات لقوم يعقلون اي لقوم هم من اهل العقل واكثر فواصل
الآي نحو يفقهون يعلمون يذكرون من هذا القبيل والاطلاق في الاثبات
اكثر وفي التمثيل بالآيتين الكريمتين رمز الى ذلك ت رعاية فواصل الآي
يحذف المفعول او غيره مما جاز حذفه والفواصل في القرآن كالاسجاع
في غيره ولم يطلق السجع في القرآن رعاية للادب بل قال الفاصلة اخذا
من قوله تعالى فصلت آياته نحو ما ودعك ربك وما قلى اي وما قلاك فحذف
لان فواصل الآي على الالف وذكر صاحب الكشاف رحمه الله انه اختصار
لفظي لظهور المحذوف مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي والذاكراته
وقد سلف الاشارة الى انه يمكن اجتماع النكات في مثال واحد واعلم ان مرجح
الحذف لا ينحصر فيما ذكر بل هناك نكات اخر لا حاجة الى شرحها لاستبداد العقل

لانه في الاصل يجري بالكلام منه

العليم

اي ادراك المعاني معطيها والاثبات نحو عدم القرينة على خصوص المحذوف
حتى لا يلزم الالغاز فيخل الافهام للمقصود من وضع الكلام ويترجح على
الحذف فيما جاز حذفه بعد القرينة واستواؤه مع الحذف لوجوه
آ لكونه الاصل اي كون الاثبات هو الراجح فان الراجح ان يوجد المعاني
من تحت الالفاظ حتى لا يضيع ومضايع عدم العدول عنه من نكتة
الحذف للعدم ذكرها ب زيادة التقرير والايضاح وان كان اصل التقرير
حاصلا بسبب القرينة نحو من اضافة المصدر الى المفعول ويجوز ان يكون
اضافته بيانية اي الزيادة التي هي التقرير قال الله تعالى واولئك هم
المفلحون بتكرر اسم الاشارة تنبيها وتقرير ج الاحتياط في تأدية
المعنى المقصود لضعف الثقة بالقرينة الموجودة لكونها خفية غير ظاهرة
الدلالة فربما فات فهم المعنى لو اعتمد عليها د ان لا يمكن السامع من ادعاء
عدم التنبه له فكما يحذف ليتأتى للمتكلم الانكار فقد يذكر لئلا
يتأتى للمخاطب انكاره كقول المنذر لمن انذره اقول لك ثم اقول
لك لا تفعل هذا وعليه قوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون
تأكيدا للانذار ولئلا يتأتى للمنذر ان يقول ما جاءنا من نذير
ه الاستلذاذ فان من احب شيئا اكثر ذكره قال المتنبي
اسامياً لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها وقال الآخر
بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر كرر ذكر
ليلى استلذاذا و التبرك البركة النماء والزيادة والتبرك طلب البركة
ك التعظيم اي بذكر الشيء طلبا لكثرة الخير بذكره كذكر اسماء الله تعالى
واسماء انبيائه عليهم السلام واوليائه نحو قولنا الله خالق كل شيء ورازق
كل حي ز التعجب بذكر المذكور مع وجود القرينة تنبيها على اختيار التعجب
نحو زيد يقاوم الاسد في التعجب من السند او الصبي يقاوم الاسد في

عن المسند اليه وعلى هذا التقرير لا يرد اعتراض لا يصلح
التعجب وجه الذكر اذا قامت القرينة والتعجب انفعال النفس عند
ادراك شيء خفي سببه او خرج عن نظائره والتعجب اعم من ان يكون
للمتكلم او للسامع فيتناول التعجب ايضاح التعظيم كما في الالقاب
المحمودة وهو اما للمتكلم او للمخاطب او للمذكور او الاهانة
كما في الالقاب المذمومة وهي اما للمتكلم او للمخاطب او للمذكور
او بسط الكلام بسط الكلام بذكر ما ثبته افتراضا لاصغاء السامع وقال
لسماع السامع كان اولى ليتناول بسط موسى فان الاصغاء
لا يلائم الجارحة لا يستعمل في حقه تعالى بخلاف السماع نحو هي عصاي
في جواب ما تلك بيمينك وكان تتم بمجرد عصا ولهذا تطال الكلام
مع الاخبار فان قيل السؤال عن الشخص لان اسم الاشارة تفيد
كمال التمييز فلا تتم الجواب بالمشترك بينها وبين سائر العصي كما
لا تتم انسان في جواب من هذا قلت المقام يابى ان يكون الغرض
تمييزا بل المقصود تقرير الصورة الخشبية في نفس موسى ليعلم المباينة
البعيدة بين المقلوب والمقلوب عنه فيرى عظيم ما يخرج عنه فيما بعد
قيل ولذلك اي للبسط اتبع ما اتبع من قوله اتوكأ الآية والعبارة
تشعر بان هذا القول غير مستحسن عنده وانما لم يستحسنه لان الكلام
ان يكون بقدر ما اريد افادته حتى لا يلزم الاعجاز والهدر لا بقدر
الاصغاء فالوجه ما افاده صاحب الكشاف من ان الاستفهام في قوله
تعالى وما تلك بيمينك ليس راجعا الى الله تعالى بل الى موسى ليتقرر
في نفسه صورة تلك الخشبة الثابتة ويعلم المباينة البعيدة بين
المقلوب والمقلوب عنه على ما ذكرنا في جواب السؤال بما وهو مختص
بالمسند التصريح في المسند بالاسم للثبات فان اصل الاسم صفة دعوى الدلالة

على ثبوته

الثبوت لعدم دخول الزمان في وضعه وبعض الاسماء ان دل على
التجدد فبالعرض قال الشيخ عبد القاهر رحمه الله ان اريد
مجرد الاثبات فالاسم كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
لكن المقام اذا اقتضى الثبات والدوام فمثله كقول الشاعر
لا يألف الدرهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق
يعني ان الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم دائما وهذا
نظرا ان للمسند الثبوت في الكلمة الاسمية هو الاسم الواقع جزءا او
التصريح في المسند بالفعل للتجدد فان الفعل دال على الحدث
المقترن بالزمان وهو متجدد عرفا والذات ثابتة والحدث
المقترن به ان يلاحظ الحدوث والتجدد ايضا كقوله
او كلما وردت عكاظ قبيلة بعثوا الي عريفهم يتوسم اي يصدر عنه
تفرس الوجوه شيئا فشيئا وساعة فساعة او التصريح في المسند بالفعل
لتعيين احد الازمنة الثلاثة باختصار اي مع اختصار وهو احتراز عما اذا
اريد بالمسند التجدد او التعيين بدون الاختصار نحو زيد قائم
امس او الآن او غدا فان ذلك متعين من خارج وفي الفعل من نفس الصيغة
والازمنة الثلاثة الماضي وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك
والمستقبل وهو ما يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال
اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة
كما يقال زيد يصلي مع ان بعض صلوته ماض وبعضها مستقبل ويجعلوا
الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة واقعة في الحال وتعيين
مقداره الى العرف بحسب الافعال فانه يقال يأكل ويمشي ويحج
ويكتب القرآن ويعد الكل حالا ولا شك في اختلاف المقادير
في ازمنتها او التصريح في المسند بالظرف للاحتمال بحسب التقدير

فان قدر الاسم وهو مذهب الكوفيين افاد الثبوت وان قدر الفعل
وهو مذهب البصريين افاد التجدد وفيه بحث سواء كان الثاني لانه
اذا وقع صلة للموصول او صفة لمبتدا نكرة وجب ان يقدر بالفعل
لتمام الصلة ولصحة دخول الفاء في خبر المبتدا ومعنى الظرف فيها وفي
سائر المواضع واحد فيجب ان يقدر بالفعل في الجميع واجيب بان هذا
من خصوصية المادة فلا يعتد به والاطلاق في الحكم فان قيل فيه الخلاف
ايضا احتمال لصحة ان يقدر قائم في قولنا زيد وان يقدر قام
قلت لا بد من القرينة على خصوص احدهما فلا ينفي احتمال
ينبه المعرفة لعادة السامع انه لا ينتفع بالقرينة بل لا بد من
التصريح واعلم ان نكات الاثبات لا تنحصر فيما ذكر بل ههنا وجوه اخر
منها التهويل نحو قوله تعالى فخر عليهم السقف من فوقهم ذكر
الفوق مع دلالة السقف عليه تهويلا ومنها الاجمال والتفصيل
للتقرير نحو قوله تعالى حكاية عن موسى على نبينا وعليه الصلوة
والسلام رب اشرح لي صدري ذكر لي لان المقام يقتضي تاكيد انشراح
الصدر لتأدي الرسالة بتلقي المكاره فاجمل اولا ان شيئا ما عنده
يطلب شرحه ثم فصله بصدري ليكون اوقع في النفس ومنها
الرعاية على الفاصلة او القافية قال الله تعالى والشمس وضحاها
والقمر اذا تليها ومنها الاستلذاذ كقولك لمن ربك وما دينك
دينك الاسلام ومنه ما حكاه تعالى عن عبدة الاصنام نعبد اصناما
فنظل لها عاكفين وكان تمام الجواب اصناما النوع الثاني من الانواع
الثلثة التي تنوع عليها الفن الثاني في التعريف بانواعه والتنكير
اي في بيان الخواص الحاصلة بحسب التعريف والتنكير في المسند اليه
والمسند ومتعلقاتهما في كل ما يصلح لهما لا كالفعل والحال والتمييز

فقدم

وقدم بحث التعريف على انواعه لكون المشترك شبيها به فان الاسم يستحق لذاته
ان يقدم على الاخص لانه فوقه وعلى التنكير لكونه ارتقى من قبل انه
في الافادة اتم فقد تقدم ان الغرض من الاخبار هو الافادة والاعلام
فمدار التعريف زيادة فائدة بعدهما فكونهما كلما وافق فان الحكم سواء كانا
فائدة الخبر او لازمها والاول ظاهر والثاني لان المتكلم كما حكم في الاول بوقوع
النسبة بين الطرفين يحكم ههنا بانه عالم بوقوع النسبة وسواء صدر
بمعنى مستو مرفوع على انه خبر وكان مع الاسم والخبر في محل الرفع
على الابتداء اي كون الحكم فائدة الخبر ولازمها مستويان فهما يكر
والمراد انه يستنبط من الجملة اسم ليقع مبتدا وهذه الجملة معترضة
بين اسم ان وخبرها وهو قوله كلما كان اخص فاحتمال وقوعه
في الذهن والخارج اقل والفائدة في نفس الاعلام به اقوى
والمحصل ان الاحكام تتفاوت في ما يبعد وقوعه وكونه في نفس
الامر لكثرة شرائط وموانعه ومنها ما يقرب لقلتها على مراتب متفاوتة
فمتى كان الحكم بعيد التحقق في الواقع كان بعيد الارتسام في الاذهان
فكان اعلامه للسامع مما يعتد به وبعد التحقق بحسب الخبر
والتكره وان امكن تخصيصها بحيث لا يقع هذا التركيب كقولنا نعبد
الها خلق السماء والارض لكن تخصيص المعرفة اقوى لانه وضعي فظهر
ان انقصد الى فائدة يعتد بها يقتضي التعريف فهذا بيان المقتضي
مطلق التعريف قبل التعرض لمقتضى الخصوصيات فيجب رعاية كل منها
في كل من الاقسام وان شئت مثالها على ما ذكرنا من ان البعد بحسب
التخصيص وان الاعتداد بحسب البعد فاعتبر شيئا موجودا وزيد من عمرو
طبيب ماهر مكتشف لك صدق الحكم فالاشارة معه فان الحكم
الاول للعموم وفي نفسه يعلمه كل احد فلا فائدة في الاخبار به حتى ان

بعض النحاة منع جواز مثل هذا التركيب لذلك والحكم الثاني
في غاية البعد والتخصيص كتخصيص الشيء بالممكن ثم بالجوهر ثم بالجسم
ثم بالنامي ثم بالحيوان ثم بالانسان ثم بالرجل ثم بزيد ثم بابن عمرو
وتخصيص الموجود لولا بمن ثبت له عرض ثم تخصيصه بالكيف ثم تخصيصه
بالكيف النفساني ثم تخصيصه بالعلم ثم تخصيصه بالطب فيها المبتدأ فيه
فلذلك قوي الفائدة في الاخبار تنبيه اي هذا تنبيه وهو في اللغة
ايقاظ الشخص من النوم وازالة الغفلة وفي الاصطلاح يستعمل
في امر هو غير تام اليه اشارة اجمالا فكأنه معلوم باعتبار ذلك
والخفي للغفلة فيزيلها بالتنبيه وما ذكر فيه حكم جلي شأنه
ان يكون معلوما فاجمل لنوع غفلة وهذا البحث من قبيل الاول
لما تقدم ان التنوين يدل على امر زائد على مدلول النكرة فاراد بيان
ذلك الامر وتبيينه تعرف اي المعرفة بقرينة قوله واما النكرة
يقصد به معنى معين عند السامع من حيث هو معين فان الخطاب لا يكون الا
بما يكون معلوما للسامع مقصودا له والا لم يكن افهام اصلا كأنه
اي كان التعريف لكن لا بمعنى المعرفة فالضمير على طريقة الاستخدام
اشارة اليه اي الى ذلك المعنى بذلك الاعتبار اي باعتبار انه معين
عنده واما النكرة فيقصد بها التفات النفس الى المعين من حيث ذاته معين
فان التفات النفس الى الشيء من حيث انه غير معين غير مقصود منه
من غير ان يكون للفظ فيه نظر اي من غير ان يعتبر في اللفظ اشارة
الى تعين المعنى وبهذا يفترق النكرة عن المعرفة وان كان ذلك
المعنى لا يكون الا معينا عند السامع فان فهمه موقوف على العلم بوضعه
للفظ له اي لذلك المعنى وذلك اي العلم بوضع اللفظ له
انما يكون بعد تصوره وتميزه عنده عما عداه لان الوضع نسبة بين

اللفظ

من اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة متوقف على العلم بالمنتسبين
واعلم ان التعريف والتنكير كما يعتبران بالنسبة الى المعنى المطابقي
يعتبران بالنسبة الى المعنى التضمني والالتزامي ايضا كما تقول رأيت
الاسد وانت تريد شجاعا معينا فيجب حمله على وضع اللفظ له
على معنى عام تعيينا والكل فان للوضع سببية بالنسبة الى جميعها
ففي المطابقة وضع اللفظ لنفس المعنى وفي التضمن لكله وفي الالتزام
لملزومه فقد وجد الاختصاص الذي هو معنى اللام في كل من الاقسام
الثلاثة هذا من فوائد الحمان ولم تذكره الاصحاب وبه اي بما
ذكرنا من ملاحظة التعيين في لفظ المعرفة دون النكرة وان اشتركا
في نفس المعنى يعرف الفرق بين اسد واسامة اي بالاسد الحقيقة
فانتفاء مرادا على الحالية من الاسد ما دل معرف الاسد هي لا تلزم
انتفاء الحال من المضاف اليه وانما قيد به لانه اذا اريد به العهد
او الاستغراق فالفرق بين مكشوف وهو ان مدلولهما اي
مدلول اسد واسامة بالحقيقة والذات واحد وهو الجنس المعين من
حيث هو معين وهذا مبني على القول بان اسم الجنس موضوع للماهية
الكلية كما هو الحق دون الفرد المنتشر كما اشتهر في كلام الكتب
وذهب اليه طائفة فانه يستلزم كون لام الجنس مغيرا للمدلول
لما دخل عليه لعدم دلالة نحو الرجل على الوحدة وان لا يصح تقسيم
المفعول المطلق الى التاكيد والنوع والعدد وان يكون التاء في ضربة
لتاكيد الوحدة لا لافادتها واللوازم كلها باطلة والاختلاف اعتباري
فيهما من حيث انه لوحظ في لفظ المعرفة التعيين دون النكرة
فلذلك اي لاتحادهما بحسب المعنى وعدم اختلافهما الا بالاعتبار
حكم بتساويهما اي بتقارب المعرف بلام الحقيقة والنكرة والحاصل

ان المعرف بهذا التنوين له حكم المعارف نظرا الى اللفظ من
وقوعه مبتدأ او ذا حال وموصوفا بالمعرفة ووصفا لها وحكم
النكرات نظرا الى المعنى لما مر من انه لا فرق بينهما في اصل المعنى
ونفس المسمى و لذلك جوز وصف المعرف بهذا التعريف بالنكرة في قوله تعالى
غير المغضوب عليهم فانه صفة للذين انعمت عليهم مع كونه نكرة
لانه لتوغله في الابهام لا يتعرف وان اضيف الى المعرفة والموصول
كالمعرف باللام في انه قد يقصد به الجنس ويعامل به معاملة
النكرات وجوز ان في الآية احتمال وجهين آخرين احدهما
ان يعرف غير لوقوعه بين الضدين على ما ذكره غير السكوت
وثانيهما ابداله من الموصول وقيل عطف على جوز لا على حكم لان
المعنى حكم معاملتها وقيل فيه في حيز حكم في ولقد امر على اللئيم يسبني
فمضيت ثمة قلت لا يعنيني للئيم لكونه معرفا
بهذا التعريف فكان في حكم النكرة لا حال لانه لا يقصد غير مراد
لان مغزى الشاعر ان السب صفة ثابتة له مطلقا ومن شانه
وديدنه ذلك كان من شان الحمل والاعراض عنه ولذا عدل
من مررت مع كونه انسب فمضيت الى امر الدال على الدوام
فان قيل البحث تعريف الجنس وهذا العهد الذهني لامتناع المرور
على الحقيقة الكلية وعلى جميع الافراد ولا ثمة في العهد الخارجي
قلنا العهد الذهني ليس لا يزيد فيه معنى التعريف وهو الاشارة
الى الحضور على الحضور التعريف الجنسي كان داخلا فيه كالاستغراق
بخلاف العهد الخارجي فان التشخص فيه داخل في الاشارة كاصل
الجنس عنه ثمة محصور بعطف اجتك وهي لغة في ثم كربه في رب
ولات في لا كان التاء التانيث للمقاطعين باعتبار لفظ الكلمة

وقد

٢٩

وقد صححت من فتح التاء وامانه ظرف مكان والتاء للمبالغة
التانيث في الكلمات باعتبار لفظ الكلمة فان قيل اسم الجنس المعرف
باللام وكذا علم اذا اطلق على واحد اختصاص مجاز قلنا
لو اطلقا عليه لخصوصه فمجاز والا فحقيقة فانك اذا قلت انسانا
واردت به الخصوص فلفظ انسان لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه
قد صدق في الخارج على زيد فلذا فيه الارادة فان قيل ما الفرق
الفرق بين الاسد واسامة مع اتحادهما في المدلول والاعتبار اذ كل
منهما مدلول الحقيقة المتحدة مع الاشارة اليهما وعلم فان الاسد اسم الجنس
واسامة علم مع اشتراكهما في نفس المعنى والاشارة اليه في اللفظ والاتحاد
لطافته لفظ غربني في مبحث التنوين قلت اسامة يدل على الحضور على نفسه
بجوهر اللفظ فلا يحتمل غيرا اي غير الدلالة على الحضور لان ما بالذات
لا يزول واما الاسد فخلافه فان التعين فيه مستفاد من اللام وهي خارجة عن
جوهره فاذا ارتفع عنه لم يدل على التعين حال النكرة اي انا نك
وجه اسامة علم الجنس وضع للمعين بجوهره والاسد وضع لا للمعين ثم جاء التعيين
فيه من اللام ثم نقول سعد ما بنه على حقيقة التعريف وفرق بين
المعرفة والنكرة اراد بيان حصر المعارف على وجه يعلم منه حقيقة كل من
الاقسام واقسامه ستة العلم المعرف باللام المعرف بالنداء والضمير
اسم الاشارة الموصول المضاف الى احدها وذلك لانا نقول ان
المعرف شيئا ما معينا فذلك التعين اما ان يستفيد من جوهر اللفظ وهو العلم
اي بمجرده من غير اعتبار شيء آخر وهو العلم سواء كان علم شخص كزيد
او علم جنس كاسامة اولا يستفيد من جوهره فاما ان يستفيده من حرف وهو
نوعان ما لا يحتاج الى القصد وهو المعرف باللام وما يحتاج اليه وهو
المعرف بحرف النداء ولم يعتبر التنوين او الكنى باللام عنه ولم يعتبر

بالمنادى النكرة لعدم التعدد فيه اذ لا تعدد فيه وقد وقع فالقرينة المبشرة
الى التعيين اما فى الكلام اى التكلم وهو الضمير كانا وانت وهو
والقرينة التكلم والخطاب والتقدم فى الذكر وتوضيحه ان لفظ
المتكلم كانا مثلا يدل على المتكلم وحده لكن المتكلم وحده يصدق على
كل متكلم كذلك فاذا تلفظ واحد بلفظ انا يتشخص ذلك المتكلم بحسب الاستعمال
لفظ انا بغيره وكذا الكلام فى غيره الى طلب والتقدم فى الذكر لفظا
ومعنى وحكما اولا يكون الاشارة من قرينة فى الكلام واذ لابد
من اشارة الى الحس لا تمس الى الاشارة جزء مفهوم المعرفة فبتلك الاشارة
اما اليه اى الى نفس ذلك المعنى وهو اسم الاشارة واما الى نسبة
لذلك المعنى معلومة له اى للسامع حتى يصلح للتعريف باخبرية اى
فى الاصل وهو الموصول اولا اى لا يكون تلك النسبة خبرية وهو الاضافة
اى المضاف اذ الكلام فى اقسام المعرفة والمضاف هو المعدود منها
دون الاضافة بل هى من آلات التعريف لكن الاضافة الى غير المعرف لا تعد قسما
لان التعيين فى المضاف من عدة من المضاف اليه فاذا لم يكن المضاف
اليه معينا كيف يسرى التعيين منه الى المضاف فهو اى المعرف بالاضافة
المضاف الى احد المعارف الخمسة السابقة غير النداء شرطا ان لا يكون
المضاف متوغلا فى الابهام على ما بين فى النحو وقوة التعريف
فى المضاف بحسب قوته فى المضاف اليه وقد يعلل المعرف دلالة
على التعيين اما بالذات وهو العلم او بواسطة ام غير لفظى فاما
ان يكون ايضا حسا او فى حكمه وهو اسم الاشارة واما ان يكون غير
الابصار وهو الضمير وان كان لفظيا فاما ان يكون فى اوله وهو
المعرف باللام ان لم ينفك عنه التعريف وبالنداء ان انفك واما
ان يكون فى آخره فان كان جملة خبرية فهو الموصول وان كان غيره فهو المضاف

والمضاف

والمضاف الى المضاف فى حكم المضاف لانتهائه بسبب تعدد فى
الاضافة وكان هذا الوجه اظهر فى بيان حصر المعارف لكن كلاهما
استقرائى ايرد فى حصوره يرد العقلى من النفى والاثبات ضبطا
وتقليلا للانتشار ولما فرغ من ذكر اقسام المعرفة فى مطلق وتحقق حقيقة وتعداد اقسامه
شرع فى بيان الاحوال المقتضية لكل واحد من اقسامه بخصوصه سوى النداء
فانه اخره الى القانون الثانى فى الطلب فقال فصل العلم قدمه
على سائر المعارف اما لانه اعرف المعارف كما ذهب اليه بعض النحاة لانه
التعين بجوهره من غير اعتبار الخارج واما لانه اولى من الزوائد
والتقسيم آه احضاره بعينه اى بشخصه معينه بحسب كونه متميزا
عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره بالنكرة وان كانت
موصوفة كرجل عالم جائى فان مفهوم الكلى الى الكل لا يفيد الجزئية
والتشخص بطريق يخصه اى لا يطلق على غيره بوضع واحد فلا يخرج
الاعلام المشتركة لان اطلاقها على غيره باوضاع متعددة
بل سائر المعارف ولا حاجة الى قيد ابتداء لاخراج المضمر الغائب والمعرف
بلام العهد لخروجها بقوله بطريق يخصه فان قيل علم الجنس خارج عن
الضابط المذكور لان الاحضار فيه انما هو بجنسه دون شخصه
قلنا الكلام فى الاعلام الشخصية وعلمية نحو اسامة تقديرية لضرورة
الاحكام من منع الصرف وامتناع دخول اللام نحو الله والذى لا يمكن ان يكون
خاصا من الاعلام الغالبة على الاصل دون المختص نظرا الى انه
بعد حذف الهمزة وادغام اللام لا يصح اطلاقه على غيره وقيل هو صفة
بمعنى الواجب او المعبود بحق ورد بانه يستلزم ان لا يفيد لا اله الا الله
التوحيد لان المستثنى حينئذ مفهوم كلى وهو يحتمل الكثرة وايضا
فالمستثنى منه اما المعبود بالحق فلزم اخراج الشئ من نفسه او المعبود مطلقا

فلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيكون الا بمعنى المعبود
الحق ويكون الله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية
الا خالق العالم وذكر بعض الاصوليين ان هذه الكلمة تفيد التوحيد
بالوضع الشرعي دون اللغوي او التعظيم او الاهانة كما في بعض
الالقاب والكنى في بعض النسخ كما في بعض الالقاب وفي بعضها كما في بعض الالقاب
تعدد اي كالتعظيم في بعض الالقاب حتى لا يلزم دخول حرف الكاف على الحرف
وهذه الدلالة بحسب المعنى الاصلي فاللقب علم يشعر بمدح او ذم
مقصود في الاطلاق والكنية علم صدر باب او ام او ابن او بنت
وما عدا هما من الاعلام يسمى اسما والكنى والالقاب المحمودة كابي الفضل
وابي المعالي وابي المفاخر وشمس الائمة وفخر الاسلام وصدر الافاضل
والمذمومة كابي الفضول وابي الشر وابي الجهل وبقة وبطة وكرز
او الاستلذاذ او التبرك نحو الله الهنا ومحمد نبينا وهذه العبارة اولى
من ذكر الابهام كما وقع في عبارة المفتاح والايضاح نظرا الى شمول
الاستلذاذ والتبرك فان غير ما ذكرنا من المعارف يحتاج للفهم
على سائر المعارف لوجه اخر كالاشارة الى المذكور حقيقة كقول الشاعر
ارى الصبر محمودا وعنه مذاهب فكيف اذا ما لم يكن عنه مذهب او في حكمه
قال الله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى وقال تعالى ولابويه لكل واحد
وقال تعالى قل هو الله احد او حكاية المتكلم اي اذا اراد المتكلم ان
يشير الى نفسه ويحكي منها ما في ضمير المتكلم ضرورة كقول بشار
انا المرعث لا اخفى على احد ذرت بي الشمس للقاصي وللداني او خطاب
المخاطب بالخطاب كقول الحماسية وانت الذي اخلفتني ما وعدتني
واشمت بي من كان فيك يلوم واعلم ان امثال هذه الوجوه
مما يقصد به اصل المعنى انما يبحث عنها في علم المعاني من حيث ان المقام

بعض الاقتصار على اصل المعنى وهو خاصة راجعة عليه وقد يترك الخطاب
مع معين الى غير معين هذه عبارة المفتاح والاسد
ليعم كما هو عبارة الايضاح وذلك لان ضمير المخاطب وضع موضع
عام لكل معين من المخاطبين كما هو مذهب المحقق او موضوع لمعنى كل
بشرط استعماله في جزئيات المعنى كما ذهب اليه بعض فحقه ان يستعمل
فيما وضع له واستعماله في غير ما وضع له استعمال فيه وهذا الكلام يفيد منه
لما سيرد بعد من حكاية العدول الى غير معين والا فهذا المعنى معلوم
مما تقدم من تحقيق حقيقة المعرفة لا سيما والخطاب عبارة عن توجيه
الكلام الى حاضر معين وقد يعدل عنه اي عن حق الخطاب تعميما اي
لارادة تعميم الخطاب كقول الشاعر اذا انت اكرمت الكريم ملكته
وان انت اكرمت اللئيم تمردا وكما تقول فلان لئيم ان اكرمته اهانك
وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان
اكرم او احسن اليه فانه مثل ما ذكر في هذه العبارة مع انها
الصالحة للتعميم قلت لما في الخطاب من التشهير مع التعميم كانك
تخص كل من يصلح للخطاب بمخاطبته سواء مخاطبة ينبني على عدم اختصاص
بواحد دون واحد وهذا كما تقول العلم بواحد من الامة المسماة
لكن الناس عليه يتفقون ان كلهم يشكرونه كما يشكر العلم الماولي مدخل علم
الكلام وتعارف لاجلة الكرم عليه اي وعلى عموم الخطاب دون خصوصه
هو اللطف وجوز بعض الائمة نظرا الى ان سياق الكلام لما كان للتسلية
الرسول صلى الله عليه وآله وسلم مما يلقاه من المجرمين فجاز ان يكون الخطاب
لخصوصه عليه السلام حمل قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم
ولما كان الحمل على التعميم خلاف الظاهر وجب فيه نكتة فاشار اليها
بقوله لانه اي كان كونهم ناكسي رؤسهم وضح على كل احد

يستحق ان يخاطب به كل من يتاتى منه الرؤية وقد يقصد تعميم الخطاب بحسب الحال
كما في قوله تعالى اذا رايتهم حسبتهم لؤلؤا منثورا واذا رايت
ثم رايت نعيما وملكا كبيرا او بالموصول على سائر المعارف لوجوه
ان لا العلم منه اي مما يعبر عنه بالموصول المخاطب بكسر الطاء او لعدم طيب
بتحتمها او جميعا غير ذلك اي غير اسناد الصلة اليه كالذي كان
معكما امس لا اعرفه او الذي كان معنا امس رجل عارف او فهم
او الذين في بلاد الشرق لا نعرفهم فان قيل ما الفرق بين كلمة الا[illegible]
حصلة والواقعة صفة مع ان كليهما معلومتان قلت القصة معلومة
الاسباب الى حين والصفة الى شيء ما فان حصل لم لا يجوز ان يحصل
صفة ما يحصل صلة فلا يستعمل الموصول قلت لان الكلام على تقدير
حصول مطلق التعريف واختيار الخصوصيات او استهجان التصريح لكونه
من اسماء النساء او من الاسماء المذمومة القبيحة لان يظهر بها لو
الموجب لسوء الادب نحو الاخفاء من غير المخاطب بعبر عنه بالمبهم لو ذكر
وكان صاحب المفتاح رحمه الله ادرج الاخفاء في استهجان التصريح ظاهرا
لم يذكره والاولى افراده كما فعل المصنف لانهما مفهومان متغايران
ما كان لان يقصد كل منهما الذهول عن الاخر او زيادة التقرير
لحكم سيق الكلام لاجله نحو وراودته التي هو في بيتها هذا ابلغ مثال
للوجه الثالث لان اسماء النساء مما يستهجن التصريح بها وقد تخفى
غالبا وفيه تقرير سيق له الكلام من نزاهة يوسف عليه السلام لان
امتناعه منها مع كمال قدرة عليها يدل على طهارة ذيله جدا وعند
افادة زيادة تقرير المسند اليه وتعيينه لان في زليخا ولم امرأة
العزيز بسبب جواز الاشتراك في الاول وارادة الجنس في الثاني
احتمالا ليس في التي هو في بيتها لانه اشارة الى معهود متعين بذلك

وزياده

وزيادة تقرير للمسند اليه او كونها في بيتها موجب لتمكن من المراودة
لما فيه من فرط الاختلاط والالفة والمراودة المفاعلة من راد يرود
اذا جاء وذهب كالذي خادعه صاحبه عما في يده اي خادعته عن نفسه
واحتالت في طلب مواقعته اياها او توجه الذهن لما سيرد بعده
اي الى الموصول بسبب ابهامه واستطالته بالصلة من التشويق الى
ما هو مبني عليه كقول ابي العلاء المعري من قصيدة يرثي فيها فقيها
والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد [illegible]
رحمه الله وغيره من المحققين ان المراد الحشر الجسماني وهو اللائق بالمقام
وتردد من تحير في وقوعه ليس الامر بغاية الجهل فان من راى الاول
كيف يشك في الاخرى ولا يخفى على العاقل ان مقصد الانسان [illegible]
على [illegible] حكم الله تعالى فيه ليس عبثا الا الوهنا [illegible]
على هذا اطلق الايراد بل الحيوة الابدية في جوار الملك المقتدر الغفار
فقد تعسف من حمله على ادم عليه السلام او على ناقة صالح عليه السلام او
على ثعبان موسى عليه السلام او على العنقاء ثم اي جعل الموصول منشا
التشويق على راي صاحب المفتاح رحمه الله وقال صاحب الايضاح وهو
الاظهر منشا التشويق هو التقدم لا الموصولية اذ لو قدم الخبر لم يكن
تشويقا اصلا مع انه موصول او بناء الخبر عليه اي على الموصول معظما
اي لاجل تعظيم الخبر وذلك اذا كان الموصول موصولا بمعنى عظيم نحو قول
الفرزدق نحو ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول
السمك الرفع والبيت الكعبة او بيت المجد والشرف وجب [illegible] آثار الشرف الذي
حصل في الحرم [illegible] سمك اي رفع السماء وتحقيرا عطف على تعظيما اي بناء
الخبر على الموصول لاجل تحقير الخبر والفرق بين التحقيق والتقرير والتحقيق ان
الاول باعتبار التصور والثاني باعتبار التصديق كذا قيل وفيه كلام

اذ كما صح ان يراد فى امرأة العزيز وللمراودة وما بعدها ان
يصح ان يراد نزاهة يوسف عليه السلام وهو تصديق لا ان المراد
هو رد الحسبان وتحقيقه وهو بعيد فلم يبق فرق الا الآن قال
السيد لا بمعنى التصديق بل بمعنى التصور والتحقيق بمعنى التصديق
او يقال التحقيق من اجل اختصاصه بالخبر اخص من التقرير فانه يعم الخبر والحكم
والحكم كما سبق وبهذا الاعتبار نحو قول الشاعر ان التى ضربت بيتا مهاجرة
السنن عند الهبوب تتناول من الشعر والجلد والكرابيس وهو الخيمه و
البيت المبنى نحو الطين وضرب البيت عبارة عن ضرب اوتاده الخيمه
مهاجرة بكوفة الجند اصعب الى الخيمة لمقابهه بها غالت من الغول بالفتح
وهو الاهلاك ودها من اضافة المصدر الى الفاعل او ودها لى غول
بالضم وهو جنس السعلاة وكل ما اغتال الشى فاهلكه غول او تعليلا
عطف الفاعل تعظيما نحو ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم
جنات الفردوس فان الايمان والاعمال الصالحة علة لحصول الجنات والفوز
من هذا الوجه والذى قبله مع اشتراكهما فى كون الصلة علة للخبر فيهما
ان الملحوظ هنا مجرد التعليل فكأنه قيل من يؤمن ويعمل صالحا دخل
جنات الفردوس والشرطية لا تستلزم وجود الطرفين وفى الاول يلاحظ
مع التعليل كون العلة والمعلول موجودين فى الخارج وقيل الفرق ان
الصلة علة للخبر هنا والخبر علة للصلة فى الاول فالاول تعليل على
طريقة برهان الان لانا نستدل بالمهاجرة المعلولة لزوال المحبة
عليه والثانى على طريقة برهان اللم لا تستلزم من الايمان والعمل الصالح
لا دخول الجنات والاول عليه للثانى فالوجه الثانى عكس الاول وبعد
الوقت ليس فى المثال كذب فيه فائدة تعيين بها فى علم المعانى او الايماء
الخبر على الموصول لاجل التعليل قد يجعله تعظيما للمتكلم نحو الذى يوافى يستحق

وان الوجه الثانى
والوجه الاول الذى

الاجلال

الاجلال والرفع فان الصلة مع كونها علة للخبر جعلها تعظيما للمعلم كالرجل
وللسامع نحو الذى يوافيك يستحق الاجلال والرفع وللمذكور فى مقام الصلة
نحو الذى يوافق زيدا يستحق الاجلال والرفع ولغيرهم لغير المذكورين
الثلثة نحو قوله تعالى الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين فان فيه
ايماء بتعظيم شعيب عليه السلام تعريضا بتعظيم مصدقيه وتحقيرهم الخسران
او اهانة له اى للمتكلم او للمخاطب او للمذكور او لغيرهم نحو الذى يوافقنى
او يوافقك او يوافق زيدا يستحق الاذلال والصفع وشيئا علمت
على تفعلها وفى بعض النسخ او التنبيه وهو تصحيف لان المقول له
جاز ان تكون معرفة ونكرة اى ايماء الخبر على الموصول لاجل تنبيه المخاطب
على خطاء وقع منه نحو قول عبدة بن الطبيب من قصيدة يعظ
فيها بنيه ان الذين ترونهم اى تظنونهم فان ترى واخواتها مجهولين
يستعملان بمعنى الظن فى مفعولين من قبيل افعال القلوب المحولة
تنقص منها اعدا والساقان على حالها اخوانكم يشفى غليل صدورهم
الغليل ما يجده الانسان من شدة الغيظ وحرارة العطش
ان تصرعوا اى تهلكوا اى تصرعهم من الارض فان فى الاتيان
بالموصول مع الصلة ايماء الى ان ظن المخاطبين بانهم اخوتهم خطاء
لان الخبر الآتى ينافى الاخوة والمودة والموجه من المسند اليه باسمه
ومن بعده الخبر وقيل ان قوم فلان يشفى غليل صدورهم لم يكن
فيه تنبيه على الخطاء لانه منع ذكر الخطاء وانما يذكر فى صلة الموصول
او غيره عطف على خطاء اى التنبيه على معنى آخر غير الخطاء كالتنبيه
على ان فقدان الدنيا يوجب وجدان الآخرة فيحصل بذلك التسلية
قال ابو العلاء فى قصيدة رثى جعفر بن على ان الذى الوحشة فى
تونسه الرحمة فى لحده قال صدر الافاضل رحمه الله فى الحرام

هذا على طريقة الدعاء وحينئذ لا يكون مما نحن فيه وقال في المتوسط
يجوز ان يكون خبرا وحينئذ يكون مما نحن فيه قال بعض الفضلاء
الاولى تاخير الموصول عن اسم الاشارة لكونه اعرف لان الحاضر
يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول وفيه بحث لانه لا يقتضي ان يكون
اسم الاشارة اعرف جميع المعارف فلا وجه للاقتصار على الموصول
وتمام الاشارة على سائر المعارف لوجوه مقتضية اليه جرّبنا
بان يكون الشيء مبصرا او في حكمه ويكون الاشارة اخص الطرق
او لا يكون غيره من الطرق معلوما وانحصاره في تمام التمييز
اي تعيينه من جهة الطريقة في الغاية بكمال التمييز اذ لا تميز فوق الاشارة
الحسية وموضع البدل على الشيء والمقصود من كمال التمييز غاية تخصيصه
بجانب المدح لا يبقى مجال صرفه الى غيره قال الفرزدق
يمدح امام الامام زين العابدين على جده وعليه افضل صلوات
المصلين هذا الذي تعرف البطحاء وطأته والبيت يعرفه والحل والحرم
هذا ابن خير عباد الله كلهم هذا التقي النقي الطاهر العلم قيل حج
هشام بن عبد الملك في حكومة ابيه فطاف بالبيت واراد ان
يستلم الحجر فلم يقدر من الزحام فنصب له منبر فجلس عليه وطاف
به اهل الشام فبينما هو كذلك اذ اقبل علي بن الحسين عليهما السلام
وعليه ازار ورداء احسن الناس وجها واطيبهم عرفا
بين عينيه ثفنة السجود فطاف فاذا بلغ موضع الحجر تنحى الناس حتى يستلمه هيبة
واجلالا فغاظ ذلك هشاما فقال شامي من هذا الذي قد هابه
الناس هذه الهيبة فقال هشام لا اعرفه لئلا يرغب فيه اهل
الشام فقال الفرزدق لكني اعرفه فقال الشامي من هو يا ابا فراس
فانشد مرتجلا قصيدة هذا مطلعها في التنبيه على غباوة السامع او ادعاء

مرفوع

٣٤

مرفوع عطف على قوله التنبيه او مجرورا عطف على غباوة او التعريض بغباوة
عند بعدم فطنته الا بالحس اي لا يدرك شيئا الا اذا كان من
المحسوسات التي هي المبادي الاول لكونه في غاية البلاهة و
يشترك فيها الغبي والذكي كقول الفرزدق اولئك آبائي فجئني بمثلهم
اذا جمعتنا يا جرير المجامع نسب جريرا الى الغباوة وانه لم يميز
بينهما بذكر الاشارة نسبة الى التهكم بالاشارة الى غير مشار اليه كما قول
للاعمى هذا زيد او للبصير نحو هذا اعلم انه لا معنى لهذا الاشتراط بالنسبة
الى الاعمى لحصول التهكم معه سواء كان ثم مشار اليه او لا نعم
لو قال او للبصير وليس ثم شيء لكان مستقيما حتى يكون للتهكم
صورتان او بيان حاله في القرب والبعد والتوسط بهذا او ذلك وذاك
اخر التوسط لان تحصله بعد حصول الطرفين اذ به اي ببيان الحال يحصل
كمال التمييز هذا زائد على المراد لا طائل فيه لان بيان الحال غرض مطلوب
في نفسه مع الاشارة ولو كان المقصود منه كمال التمييز لرجع الى الوجه
الى الوجه الثاني بعينه اللهم الا ان يقال ليس المراد الى ان بيان
الحال كما يراد قصدا الى ذاته يراد وسيلة الى القصد كمال التمييز نحو
قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون هذا مثال الغاية
بكمال التمييز فان المقام مقام ... على بيان الحال
وضعه فيكون خارجة عن نظر علم المعاني قلت ملاحظة انتفاء المقام
لا يسع المعنى ترقي المعنى الوضعي الى عداد المعاني الثقيلة على انا نقول
البحث عن بيان الحال بعينه لما بعده وقد يعتبر في اسم الاشارة القرب
وقد للدلالة على حرمة الحكم وتلك الغزنة في الرتبة اجراء للامور المعقولة
مجرى الامور المحسوسة وتنزيلا لبعد الدرجة وضعة المحل منزلة قرب
المسافة وذلك ان تقول الامام الحق لا يجتمع على الناس بل يكون فيه الوصول

سهل المتناول واقعا بين ايديهم وارجلهم فالعبارة تناسب القرب
المكاني وتستلزمه بوجه ما والفرق بين الوجهين ان الاول مبني على
اعتبار التشبيه والثاني على اعتبار اللزوم نحو قوله تعالى حكاية عن الكفار
في شأن الرسول عليه السلام اهذا الذي بعث الله رسولا وقد يقصد بالقرب
التعظيم بان ينزل قربه من ساحة عز الحضور والخطاب منزلة قرب
المسافة فيعبر عنه بهذا قال الله تعالى ربنا ما خلقت هذا باطلا
وقال ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم وقال لا اقسم بهذا البلد
وانت حل بهذا البلد ويمكن ان يقال الامر العظيم من شأنه ان يتوجه اليه
ويطلب القرب منه والوصول اليه فمن هذا الوجه يناسب التعظيم القرب
المكاني ويستلزمه وقد يقصد بالقرب تعريض حضوره نحو هذه النعمة قد
كانت مرجلا القرب ... منزلة قرب مكانه او البعد منها اي قد يعتبر في ذلك
البعيد البعد في الرتبة تعظيما تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة
بعد المسافة واجراء للمعقول مجرى المحسوس وايضا الامر العظيم يتعالى
على الناس بعدهم عنه لجلالة قدره ورفعة شأنه فمن هذا الوجه يناسب التعظيم
البعد المكاني ويستلزمه بوجه ما نحو قوله تعالى الم ذلك الكتاب ذهابا الى
بعد درجته في الشأن على ما ذهب اليه الشارح وقال صاحب الكشاف في حواشيه
انه اشارة الى الموعود به في الكتب المتقدمة او في قوله انا سنلقي عليك
قولا ثقيلا وهو بعيد فالبعد على حقيقته ولعمري كلام الشارح ادق
واحرى كالاحكم وكونه ونحو تلك الجنة التي اورثتموها ونحو فذالكن
فذلكن الذي لمتنني فيه ولم تقل هذا وهو حاضر رفعا لمنزلته
في الحسن وتمهيدا للعذر في الافتتان به واعلم انه كما يقصد بالبعد
تعظيم المشار اليه فقد يقصد تعظيم المشير كقول الامير لبعض حاضريه
ذلك قال كذا والقياس هذا لقربه وحضوره لكن الامير يستعظم نفسه

من

من ان يقرب منه احد فيشير اليه بما يشار به الى البعيد تنفيذا
او تحقيرا منصوب عطفا على تعظيما اي يعتبر البعد في الرتبة تحقيرا
تنزيلا لبعده عن ساحة الحضور منزلة بعد المسافة وتشبيها للمعقول
بالمحسوس وايضا الامر الحقير من شأنه ان لا يلتفت الناس اليه
ويبعدوه عنهم فمن هذا الوجه يكون العبارة مناسبة للبعد المكاني
ومستلزمة له نحو ابليس ذلك اللعين فمثل بعض الافاضل بقوله تعالى فذلك
الذي يدع اليتيم اي يدفع وقد ينزل الغائب باعتبار عظمته
منزلة البعيد فيشار اليه بذلك ويعد الاشارة اليه بهذا
وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نظرا الى ان المعنى غير مدرك
بالحس بل معقول والمعقول بحسب ما له من الخفاء بمنزلة البعيد ...
المعرف باللام عطف على سائر المعارف للاشارة الى معهود من حيث هي
نحو قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي اي جعلنا مبدأ كل شيء حي هذا
الجنس الذي هو جنس الماء ... ومنه الملك والنار ومنها
الجن والتراب ومنه الانس كلها مخلوق من الماء على ما ورد في الروايات
او استغراق اي للاشارة الى الحقيقة من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد
وشمولها لها مطلقا اي غير مقيد بالتعارف بل مراده كل فرد
مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو ان الانسان لفي خسر والدليل على
عمومه صحة الاستثناء كما تقرر في اصول الفقه فان الاستثناء ...
العموم ونحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة او مقيدا
بالمتعارف حتى يصدق الكلام نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده
او اطراف مملكته لاخصه لا صاغة الدنيا وهو جمع الصائغ وهو
من يصنع نحو لا يذهب العقل في الغائب ولا ضال الاستغراق
العرفي اكد في قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها والمصور انه في الفرد

الذاب ...

اشمل كما ان دون العظم من دون العظام نحو از بقاء البعض فان الجنسية في المفرد قائمة في وحداته فلا يشذ منه شي وفي الجمع فيما فيه الجنسية من المجموع فيخرج منه عظم او عظمان على الخلاف المشهور في ان اقل مراتب الجمع ثلاثة او اثنان ومن ثمه قال ابن عباس رضي الله عنهما ان دلالة القراءة كتابه في قوله تعالى وملائكته وكتبه ورسله اكثر من كتبه قال صاحب المفتاح رحمه الله يصدق لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان بخلاف لا رجل والحكم ان المراد بقولنا استغراق المفرد اشمل من استغراق الجمع ان الجمع اذا كان باقيا على جمعيته فالمفرد اشمل منه وفي المشكل التالي على جمعيته اشارة الى ذلك وبه سقوط الاعتراض على المفتاح والاكثرون يعني كل الافراد فلا ينافي افراد الاسم ولتمام رعاية المشاكلة امتنع الرجل الطوال

او للعهد اي للاشارة الى حصة معهودة من الحقيقة واحدا كان او اثنين او جماعة يقال عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته **لفظا** اي عهدا لفظيا ويسمى العهد الخارجي وهو اما تحقيقي **نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول** او تقديري نحو وليس الذكر كالانثى بعد قوله اني نذرت لك ما في بطني محررا لاستلزام المحرر الذكر **او ذهنا نحو اطيعوا الله واطيعوا الرسول** اي محمدا عليه السلام واعلم ان المصنف توهم ان العهد الخارجي ما يكون معهودا في صريح اللفظ فلذا قال لفظا فاذا لم يكن العهد في صريح اللفظ يكون العهد الذهني فلذا مثله بقوله تعالى واطيعوا الرسول وهذا من الاوهام الركيكة جدا لان مدار العهد الخارجي على ارادة المعين سواء كان معهودا في اللفظ او لا صريحا او كناية ويقابله العهد الذهني وهو ارادة الفرد المبهم فالرسول في كلتا الايتين معهود خارجي والعهد الذهني نحو قولك اسدا ادخل السوق واشتر اللحم ثم انه ذكر في معاني اللام قسما رابعا وهو غير المذهب المشهور في العربية

لان المشهور ان اللام اما للعهد الخارجي والجنس وتفريع ونقض والاستغراق كما اسلفنا وهذا الوجه لما يلاقي المقام اذ العهد مطلقا كما ذهب اليه اهل اللغة والمعهود اما حصة حقيقية او نوع من الوجوه الخطابية اما حصة منها ويسمى بالاستغراق مطلقا او مفيدا كان الحسي والعرفي وعلى هذا يطابق المشهور بلا تاويل كما ذهب اليه وهذا ما تيسر لي النظر في الكتب المشهورة من علم المعاني وتحقيقها ومحصله ما افاده الامام العلامة سراج الملة والدين صاحب الكشف رحمه الله ان الحقيقة الحاضرة في الذهن وان كانت عامة بالنسبة الى افرادها فهي باعتبار حضورها فيه اخص من مطلق الحقيقة فيتناول اللفظ الموضوع لمطلق الحقيقة لا باعتبار قيدها اسم الجنس الموضوع لها باعتبار حضورها الذهني مع قطع النظر عن افرادها علم الجنس ونظيره المعرف بلام الجنس والموضوع لها باعتبار وحدة غير معينة هو النكرة ونظيرها المعرف بلام العهد الذهني والموضوع لها باعتبار وحدة معينة هو العلم الشخصي ونظيره المعرف بلام العهد الخارجي فظهر الفرق بين المعرف بلام الجنس وعلم الجنس واسم الجنس والنكرة وهذا مما خفي على الاكثرين قال بعض الافاضل الراجح في معاني اللام العهد الخارجي لانه حقيقة التعيين وكمال التمييز ثم الاستغراق لان الحكم على نفس الحقيقة بدون اعتبار الافراد قليل الاستعمال جدا والمعهود الذهني مفتقر الى قرينة البعضية فالاستغراق هو المفهوم من الاطلاق حيث لا عهد في الخارج لا سيما في الجمع المناسب للكثرة والعموم وما قال ان المعرف باللام اذا اعيد كان عين الاول اكثري لا كلي كتعريف المنكر المعاد فانه ايضا اكثري ثم ان الحقيقة تصلح للتوحد والتكثر لكون الحكم استغراقا او غيره الى المقام فان كان خطابيا حمل على الاستغراق دفعا لابهام التحكم وان كان استدلاليا

اقول

حمل على ما يحمل اخذا بالمعنى وهو الواحد في المفرد والثلثة في الجمع
على الاصح والاثنان عند بعض تنبيه على تحصيل ما تقدم اجمالا
اللام للتعريف اى اللام موضوعة للاشارة الى تعين مدلول
ما دخلت عليه والحقيقة بعد ما جوهر اللفظ اى مدخول اللام هو اسم الجنس
وهو موضوع للحقيقة من حيث هي فيكون المعرف باللام مفيدا في
تعريف الجنس لكونه مستفادا منه بحسب الوضع والتعميم اى
الاستغراق والتخصيص اى العهد خارجا اوذهنا عارضان على الوضع
مجاز فيهما اى القرينة تصرف عن ارادة الحقيقة والمجاز خير من الاشتراك
لاحتياجه الى تعدد القراين بحسب تعدد المعاني فالمعرف باللام
يكون مجازا فيهما ولذا حمل صاحب الكشاف رحمه الله التعريف في الحمد
على الجنس واستشكل صاحب المفتاح رحمه الله كون اللام لتعريف الحقيقة
والاستغراق فقال لان المراد بتعريف الحقيقة ان كان القصد اليها من
حيث هي لزم ان يكون جميع اسماء الاجناس معارف وان يصح قولنا
ذكر ذكرى الحقيقة او التبعية وان يكون اللام في جاء الرجل لتاكيد تعريف
الحقيقة وان كان القصد اليها من حيث حضورها في الذهن لم يتميز
عن تعريف العهد وان كان الاستغراق لزم كون اللام لغير
التعريف لان الاستغراق هو الشمول والتعريف عبارة عن الاشارة
الى التعيين وهما متغايران كما في كل الانسان كل رجل فلهذا الاستغراق
مع عدم التعريف واجاب عنه صاحب الايضاح وتبعه جمع غفير
من الفضلاء بانه يتميز عن العهد بان المنظور في العهد الحصة من
الماهية ورده الشيخ الشريف قدس الله سره بانه ليس فرقا في
معنى التعريف وهو الاشارة الى المعهود بل هو اختلاف راجع الى مورد
التعريف اعني الحاضر فلا يكون فرقا مؤثرا وان اعتبر خصوصية الحاضر كان

التقسيم

٣٧

التقسيم بمجرد الاصطلاح لا باعتبار حقيقة التعريف في سبعها والمراد
مما استشكل صاحب المفتاح رحمه الله فالحق ما افاده من ان اللام
موضوعة لتعريف العهد لا غير وان المراد بتعريف الحقيقة احد قسميه
وهو تنزيلها منزلة المعهود بوجه خطابي وتعريفه بالاضافة لانه
من سائر المعارف لا يعد آن بالتزم الى احضاره سواء
اى من طريق الاضافة كقولك غلام زيد من انه لم يكن عندك من
شيء سواه وعند ما سمعك كما في المفتاح ولهذا قال لان النسبة الاضافية
تجب ان تكون معلومة للمخاطب وهي اشارة الى نسبة خبرية
فاكمل الاختصار طريق الموصول بان قال الذي هو غلام لزيد
ولذا لم يلتفت صاحب الايضاح رحمه الله الى هذا الوجه في كتابه
فاصواك اى مثال الاول كونه اخصر طريق نحو هواى مع الركب اليمانين مصعد
مما يقبل المسند اليه او الاشارة ما اخصر ثلثة المراد ان يكون اخصر
طريق في اداء النسبة المعلومة وجعلها الاشكال اذ يتعذر التعداد
اى يكون الاضافة متضمنة على تعداد وتفصيل يمتنع استيفاؤه عادة
كما يقول اتفق اهل الحق على كذا او كما قول الشاعر بنو مطر يوم اللقاء
كانهم اسود لها في غيل خفان اشبل او تعسر اى تعسر التعداد نحو اهل
البلد فعلوا كذا او ابدال اى يكون التعداد موجبا للاملال نحو حضر القوم
علماء البلد فان تعدادهم مما يوجب تعبا او تناقرا او فيه املال
للمخاطب ويجوز ان يراد بالاملال سامة المخاطب او المتكلم نحو حضر اهل
السوق او مجاز لطيف كالكوكب الخرقاء اى يكون الاضافة متضمنة اعتبارا
لطيفا مجازيا نحو قول الشاعر اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل اذاعت غزلها في القرائب
فاضافة الكوكب اليها لاعتبار دقيق المسلك مجازي وهو اختصاصها بها من
حيث انها لا تتهيأ للغزل واغراء اخصمتها الشتاء حتى يطلع سهيل

وتطلع معه برد في تفرق غزلها لضيق الوقت وسهيل بدل
من كوكب الخرقاء او بيان له والغزل بمعنى المغزول وما يسمى القطن
اعتبارا بالمآل والقرائب جمع قريبة فالاضافة لملابسة لا بد
البعيدة اللطيفة ثم كون معنى التركيب في الاضافة اللامية موضوعا
للاختصاص الملكي وهذا من المجاز اللغوي فهذا تمثيل كما ظن اذ
لم نأول بهذا لملابسة وجوز كون الاضافة تلبيسية لا يخفى ما
فيه على ما وهم بل الاظهر ان يكون في التلبيس بعد ملاطفة كان النعت
ومن نكات الاضافة التعريض على اكرام او اذلال او نحوهما مثل
عبدنا او عدوك ومنه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها
لا مولود بولده فانه لما نهيت المرأة عن المضارة اضيف الولد اليها
استعطافا لها عليه وكذا الوالد ومنها الاستهزاء والتهكم نحو ان
رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون ومنها افادة التعميم في الجنس
كقولهم يدلك على جزائي الارض التنفيه من رد لحنا يدلك على جنس
الجزائي وذلك لان الاسم المفرد حامل لمعنى الجنسية بالذات فاذا اضيف
اضافة هي من خواص الجنس دون المفرد علم ان المقصود الجنس كما وصف
في نحو وما من دابة او نوع تعظيم للمضاف نحو عبد الخليفة ركب او المضاف اليه
نحو عبدي حضر او لغيرهما نحو عبد الخليفة عليّ ابد تعظيم شان زيد او
نوع اهانة للمضاف نحو ولد الحجام او المضاف اليه نحو ضارب زيد او
لغيرهما نحو ولد الحجام كائن عند زيد تذنيب هو جعل الشيء ذنابة لا
ولما تم بهذا البحث مباحث التعريفات عبر بالتذنيب قد يقع المعرفة
على قلة مسندا وان كان الاصل ان يكون المسند نكرة على عكس المسند اليه
ثم استشعر سؤالا بانه حال اذا كان المسند معرفة يكون المسند اليه لا
محالة معرفة لان تعرف المسند مع تنكير المسند اليه مع كونه مستبعدا
لبيب

٣٨
في كلام العرب وما خص منه من الصور نحو ولا يكن موقف سئل العدها
محمولة على اعلى ... واذا كان ... ومعلوم ... فاذا استعمله
فاجاب عنه بقوله وكونه معلوما عند السامع لا يستوي في كلا غرضيه
مقبلا اذ قد يقصد به اي بالخبر كون طرفيه معلومين لازم الفائدة
كقولك لمن اتى عليك الف انت الذي اتى على لغت ... وهو ... حفظ
التوراة انت الذي حفظ التوراة وانما قدم لازم الفائدة لانه الاكثر
خاطرا ... المعلوم البعد اليه وقد يقصد بالخبر كونهما معلومين
والفائدة تنتهيا كان للسامع علم اي حصول ذاتين متغايرين مشاركا فاذا انه
مسمى بزيد وآخر بانه متصف بأخوة ... ولم يعرف السامع وانه هو
اي في حال اتحادهما والمراد انه يلتفت الى احدى الذاتين المعلومتين
وشك في ثبوت الاخرى لها وهذا معنى قوله اي النحوي ام كما
فالمراد بالاول هو المعلوم الذي يجعل مبتدأ والتفات السامع اليه
وبالاول ما يجعل منهما خبرا وانما قال لان الافادة منوطة على كون الاسم
مجهولا وهو لا شك انه معلوم بين المتشابهين فيجب ان يلي الاخر فينبغي عنه
بسبب الشك في الانتساب المجهول المنتسب
المعلوم مبتدأ اي بما ذكرنا من ان السامع قد يلتفت الى احد المعلومين
فيجعل ذلك مبتدأ ويشك في ثبوت الاخر ويجعل هذا خبرا
بعلم الفرق من زيد اخوك واخوك زيد اي لا تحسبن التقدم فيهما سواء اما
قولك زيد اخوك لمن يتصور شاكا في زيد طالبا الحكم عليه هو التاني اي
واخوك زيد لمن هو شاكر في اخيه امر زيد ام لا فان بعض الفضلاء
وهذا اظهر ما ذكره صاحب الكشاف رحمه الله في قوله تعالى واولئك هم
المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو
فقلت زيد التائب يحتمل لان الواجب ان يقال التائب زيد لان التائب

ولا ... زيد التائب ...

هو المقصود وهل قياس ما نحن فيه زيد اخوك وعكسه وجوابه ان من في السؤال
مبتدا والخبر الذي المحتاج الى الثابت اعني من هو خبر له كما هو المشهور وهو
مذهب سيبويه وهو ان يكون السؤال عن متعين يحكم عليه بالثابت فالجواب
المطابق ان يقال زيد الثابت على قياس مسئلة اخوك فان الانسان
المعين هو الحاصل في الذهن قبل الثابت كما يفهم من قول صاحب الكشاف
ملكك ان انشاما من اهل بلدك ثابت واعلم انه يجب تعريف المسند اليه
عند تعريف المسند اذ ليس في كلام العرب كون المبتدا نكرة والخبر معرفة
والفعل انما يورد فان قيل ما تقول في نحو كم درهما مالك قلنا
كلامنا في الخبر وقد اشار اليه بقوله علم ذاتين بعينين فانه يدل على
حصول الصفة وتحققها وذلك في الاخبار لا في الانشاء وما ذكرنا
من ان السامع يتصور احدهما ويشك في الاخر اي هو الاول ام لا انما
هو في قوله معنى الحكاية المقدم من التعريف بنفسي هو المبتدا لما عرفت من ان زيدا اخوك
انما يقال لمن يعرف زيدا ويشك في انه اخوه ام لا فوجب ان يجعل
زيد مبتدا واخوك خبره وكذلك اخوك زيد لمن يعرف الاخ ويشك في
انه زيد ام لا فقد اتفق في هذه المسئلة مقتضى الاعراب والبيان
مع انه تاكيد لافادة الخبر في صورة تعريف المسند اي بعد الفائدة
المذكورة مع فائدة اخرى في بعض الاوقات وذلك اذا اريد به
اي بالمسند المعرفة الجنسية افاد ذلك التعريف حصر اي الحصر الحقيقي الذي هو
مدلول الخبر في المبتدا اما حقيقة كقولك انه العالم الذات اذا اردت انه جامع
الاجواد لكمال الجود فيه فلا تعتد بجود غيره ثم المقصود قد يكون نفس الحقيقة
مطلقا اي من غير اعتبار تعدد اشكالها من الشاملين وقد يكون الحقيقة
بعدها موصوفا او حالا او ظرفا او مفعولا او غير ذلك كقولنا في المقر
حتفه او ولدعا هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الوفي حين

لايفي

دون

لايفي احد وهو الواجب الى قتاده ولو جعل الفقر لا يقال زيد المنطلق
وعمرو والاسم الشائع بل لا عمرو وكذا عند ارادة الحصر في الخبر
حصره في المبتدا عند ارادة في المبتدا حصره في الخبر في المنطلق
زيد وقد ذكر الامام الرازي المنطلق يعني لكونه دالا
على معنى وصفي مردود بانه اذا جعل مبتدا يراد به الذات المتصفة
بالانطلاق كما ان زيدا اذا جعل خبرا يراد به المسمى بزيد وهذا
الجواب لصاحب المفتاح وقد دل على انه كان اهل تعجب واذا في مكرا
من الامام الرازي في ظهور الحكمة ايضا فان الاستشكال وجوابه
من الاعتبارات المنطقية فقوله مع انه في موضع الحال من المنصوب
في قوله اذ قد يقصد به قيل واراد لفظ مع عند الاعتبار
المفاد فيكون فائدة الخبر كما اذا قلت زيد المنطلق لمن يعلم ان
زيدا منطلق ولم يعلم الانحصار قلت اذا اريد الانحصار فهذه
لم يكن المنطلق خبرا ما قصد بل يكون الانحصار هو الخبر والغرض من
جهات التعريف شيء اصلا فلم يكن من البحث على ان المعنيين على
عكس ما اراد فيقدر التنكير كما اذا لام سرجه على التعريف وهذه
الجملة معطوفة على قوله التعريف لافادة فائدة ولما كان في التعريف
منافيا للتنكير كان التنكير دالا على الوحدة لعدم الاحكام المتعلقات
فمنها الوحدة اما شخصية كقوله تعالى وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى اي فرد
من اشخاص الرجال واما نوعية كقوله تعالى وعلى ابصارهم غشاوة
اي نوع من الاغطية لا يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن
ايات الله وهو المراد بقوله افراد اي للقصد الى فرد غير معين في
اللفظ وان كان في الواقع معينا فما يصدق عليه اسم الجنس تحقيقه او
اي افراد شخصيا او نوعيا كونه نوعا او حمله على فرد اي

وكان الموجود...

خلق كل فرد من الدواب من فرد من الماء او كل نوع منها من نوع
منها وفرده الاول مع نوعه الثاني جار لكنه مستبعد وعكسه
محال (او لانه لا يعرف المتكلم منه) اي من المسند اليه الذي يراد التعبير عنه
(الا ذلك القدر) الذي يدل عليه التنكير وهو الجنس (حقيقة) اي انتفى معرفته
انتفاء حقيقيا كقولك جاءني هنا رجل وانت لا تعرف في الواقع الا
ذلك القدر (او ادعاء) بان تعرفه في الواقع وتدعي عدم معرفتك من
وعليه اي وعلى الادعاء (حمل قوله تعالى حكاية عن الكفار هل ندلكم
على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي) كان عليه السلام عند المتكبرين
الطرس للمشركين حسبا ونسبا لكنهم لفرط جهلهم وعنادهم اظهروا
انهم لا يعرفون منه الا جنسية تجاهلا وعدم اعتداد به (وجاز ان لا يكون
معروف السامع) كما تقول عندي رجل اذا لم يعرفه السامع بجهة من جهات التعريف
(والمانع من التعيين) كخوف الضرر كما سئل بعض الصحابة عمن معه وهو رسول الله
صلى الله عليه وسلم وكانا مهاجرين الى المدينة فقال رجل يهديني السبيل
فكم وكم (في فامة) اصابه المحذور من المشركين الى عليه السلام (او ابهام
بلوغه حيث لا يمكنه لحقارته او لعظمه) اي ارتفاع شأنه او انحطاطه الى حد
لا يمكن معه ان يعرف فيعرف ويكنه النبي شأنه ولا يسمع منه فعل
وقولهم لا يكتنهه الوصف بمعنى لا يبلغ كنهه كلام مولد كذا ذكره الجوهري
رحمه الله وقد ورد الامران في قول الشاعر له حاجب عن كل امر يشينه
وليس له عن طالب العرف حاجب فان المراد منع عظيم حاجب الاول وحقير
الثاني اي له حاجب اي حاجب عن كل امر يشينه ويعيبه
وليس له عن السائل حاجب ما (وتكثيرها) اي تكثير الحقارة والعظمة (وقوله تعالى
حكاية عن ابراهيم عليه السلام يا ابت اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن)
اي شيء ما من العذاب قال الزمخشري رحمه الله ان ابراهيم عليه السلام لم يخل كلامه

من حيث

خلق جديد م

٤٠
من حيث الاول مع ابيه حيث لم يعرفه ويحوز الصواب بل يجوز منه
مع ذكر المس وتنكير العذاب وفي ذكر المدار الاشفاق عليه وجه
موجب قبول الموعظة اي عذاب ما لمراد فيه استعظام ما ارتكب ابوه
من الاشراك ومبالغة في الزجر والوعيد فكل منهما ملائم للمقام
من وجه وذكر المس والرحمن لا يرجح الاول اذ قد يراد بالمس غاية
الوصول ونهاية الاتصال وغضب الحليم اشد لانه لا يغضب
عند تناهي الداعي اليه على ما قال نعوذ بالله من غضب الحليم ومن
مجانات التنكير التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما يريدون
الكثرة وحمل الزمخشري رحمه الله التنكير في قوله تعالى ان لنا لاجرا
عليه والتقليل نحو قوله تعالى ورضوان من الله اكبر واجتماع
الذهاب الى التحقير هنا يحمل عن التقليل من التحقير والتكثير من التعظيم
ولهذا اجتمعا في قوله تعالى فقد كذبت رسل من قبلك اي رسل اي
رسل ذوو عدد كثير واثار عظام واعمار طوال ومن تكذيبهم اراد
عدوهم والعدد كقولك زيد كاتب (النوع الثالث) من الانواع الثلاثة المعقودة
عليها الفن الثاني (في التوابع) اي في بيان الاحوال المقتضية لكون
اجزاء الخبر مصحوبة بشيء من التوابع الخمسة (وهي لزمة الفائدة) اراد وما
لا يتعلق بالجزء ان تفيد السامع سواء كان فائدة الخبر او لازمها
لانا نتعقد زيادة قيد وقد عرفت ان معد اللام والحكم وتخصيصها ح حب
بعده من الموقوع وبعده موجب الاعتداد به فذكروا ولا تكن لها الام
مطلقا ثم تعمل كالتخصيصات على قياس ما مر في النعت وافسام
وانما الحكم التوابع في الخمسة لانه اما ان يقصد اليها معا فهو العطف بالحروف
وان كان احدهما هو المراد فان كان هو الاول وان كان الاول فان دل
الثاني على معنى فيه فهو الصفة وان ادخه فهو عطف البيان وان قرره فهو التأكيد

فالوصف مختار على سائر التوابع لوجوه التفسير وهذا اذا كان
ذات الموصوف اعم فيوتى بالوصف ليبينه كقولك الجسم الطويل
العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله فان هذه الاوصاف موضحة
مبينة له وكاشفة عن معناه لكن حد ذاته بما كان قبل فالتفسير حاصل
من الاوصاف لا من الوصف قلنا الوصف منها نعم الواحد والمتعدد
او الوصف الكاشف هو الطويل الموصوف فالاولى ك التمييز
اى تخصيص بعض ما يصدق عليه لفظ الموصوف نحو زيد التاجر وقوله تعالى
المتقين الذين يؤمنون الاية يحتملها اى يحتمل التفسير والتمييز فان اريد
بالمتقى من يجتنب عذاب الله وهو الذى يفعل الواجبات بأسرها
ويترك المحرمات بحذافيرها فالوصف الجاري عليه للتفسير والكشف
لاشتماله على جميع القيود مطابقة والتزاما وان اريد به التارك اثما
ولا وهو قريب من المعنى اللغوي فالوصف للتمييز والتخصيص للانواع الباقية
عن الاثم التاكيد اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو تلك
اشارة الى ثلثة وسبعة سبقتا في الآية وهذا كان ... العشرة
عشرة كاملة تكاملة موكدة لمعنى العشرة كاملا وكونه واحدة
وامس الدابر المدح او الذم فيما اذا تعين الموصوف قبل ذكر الصفة نحو
اعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم واعلم ان الوصف بالطبع للتمييز
لانه منه ويقصد للاطلاق منها ... في الصفة الخفية واما
يقصد معه نكتة اخرى كالكشف والتاكيد والمدح والذم فان قيل
كيف يقصد التخصيص بلا اشتراك قلنا معنى انه لو فرض فيه اشتراك
حصة واعلم ان الصفة معلومة الثبوت للموصوف اى يجب ان يعلم السامع
ثبوت الصفة للموصوف قبل ان يجعلها صفة له ليحصل التمييز فان الشئ اما
لا تعلم له حال قبل الاخبار بعد العلم بها او صفاته والاوصاف

قبل

41 قبل العلم بها اخبار وكذا حكم النسبة بين الصفة والموصوف ... العلماء
والموصوف هو اى شيء ما الموصوف من حيث انه ثبوت ... توهم فيه
على الاطلاق والمراد بالثبوت في نفسها ... على اللفظ
على متعارف اهل اللغة فلا انتقاض نحو ... بجواز الصفة حيث بل
يمتنع ان يقع الانشاء مطلقا صفة او لا وجود له ... اللفظ فان الانشاء
ايجاد معنى بتبادر اللفظ في الوجود ... الطلب الانشاء مطلقا
صفة ان الكلام ضرره ... رجل اضربه ... بالمقول
في قوله تعالى ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون ...
اى على قراءة من الاستفهامية لا على الجارة ورفع فرعون على الخبر
لها وجب التاويل المقول عنه والمقصود تفظيع شان العذاب
بان كل من رآه قال من فرعون هل تعرفونه من جهة عتوه ...
فما ظنكم بالعذاب الذى يكون المعذب به مثله ومن تكرار الوصف
بان تحمل القصد من الموصوف كقوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو
اله واحد قال الزمخشري رحمه الله الاسم الحامل لمعنى الافراد او التثنية
دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريد الدلالة
على ان المعنى به والذي يساق اليه الحديث هو العدد شفع بما يؤكده فدل
به على القصد اليه والعناية به الا ترى انك لو قلت انما هو اله ولم تؤكده
بواحد لم يحسن وخيل انك تثبت الالهية لا الوحدانية ...
وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه فقال صاحب المفتاح رحمه الله فائدة
الوصف فيه بيان ان القصد الى الجنس وقال صاحب الكشاف رحمه الله زيادة
التعميم ... من ... قصد ... فراد
فعلى الاول من الوصف البياني وعلى الثاني من الوصف التاكيدي لان اصل
العموم حاصل من لفظ دابة وطائر فظهر الفرق بين قولي الشيخين فالقول ...

كما هو كثير من الانعام فلذا قدمه ههنا واما تاكيده على سائر النسخ فللتقرير
اي تحقيق مفهوم المؤكد وتثبيته من غير قصد الى دفع توهم تجوز والغفلة
والاشتغال عنها او دفع توهم التجوز نحو قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه
لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه على مر...
وجاءني زيد نفسه لئلا يتوهم ... او السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي
عمرو وذكر زيد سهو وبهذا الغرض يختص بالتاكيد اللفظي كالاخير
او دفع توهم عدم الشمول فيما يدل عليه نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون
لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع
من البعض كالواقع من الكل كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا والقاتل
واحد منهم وربما يجمع بين كل واجمعين نحو استغراق العام كقوله تعالى
فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرتهم وتفرقهم واشتغال كل منهم بشأن
قال المبرد وتبعه الزمخشري وبعض الاصوليين اجمعون يدل على الكل
ان يكونوا كانوا في زمان واحد وهو وهم منهم لقوله تعالى لاغوينهم اجمعين
ورايت في بعض الحواشي عن الشيخ عبد القاهر رحمه الله ان زعم من زعم
ان اجمعون للاجتماع خطاء لانه يلزم ان يقال ما ... علماء الترك
كلهم اجمعين ولم يمكن المناظرة بالاجتماع في وقت واحد فان قيل دفع
خلاف الشمول من قبيل دفع توهم التجوز فلا حاجة الى افراده بالذكر قلنا
المراد بالتجوز المجاز العقلي وعدم الشمول فيما وضع له مجاز لغوي فلا يستدرك
فلا يدرك ... نحو ... الرجال كلهم ما عدا ... ان ... الشمول
لا الدفع خلافه اذ المعنى بعض ... فلا يجوز ان يعتقد به بعضه وقيل كل دال
اي من التاكيد لدفع خلاف الشمول فانه بحسب المعنى بمنزلة قولنا الرجال كلهم
وليس للارادة تاكيد صناعي فلذا فصله ولا يوجد هذا في بعض النسخ
والبيان اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان للايضاح اي لايضاحه باسم مختص به

وقد

٤٢ وقد نص الشيخ في دلائل الاعجاز على جواز تخصيص النوع وتخصيص الجنس
نحو رجل جاءني اي لا امرأة ... اي من هو من جنس الرجال لا من جنس النساء هم
قلت وذلك لا فرق في العرب بين الجنس والنوع والصنف
والكل والمخصوص في علم المعرفة فلا بعد فيما ذكره فان قيل
التخصيص بهذا المعنى لا مدخل له في اعتبار النكرة للابتداء ... النحو
الحصر بحسب المسند الى من الفاعل المتاخر فيتخصص ما يحصل للنكرة
وهو تقدم الحكم لكن ... ههنا ان اعتبار المحكوم عليه ... الحكم عليه
لاجل الحكم عليه كلام في غاية السقوط ... ثم قال وشرط
الاشتراط التخصيص في النكرة ان لا يمنع منه مانع كالمثال المذكور وقولهم اي
في قول العرب شر اهر ذا ناب اما على ... فقصد التخصيص جنسا ونوعا
موضع استفادة لا مساغ ان يراد المهر شر لا خير لان المراد من الخير
ما كان مذهب المبرد ... او يراد المهر شر واحد لا شران
لانهم انما يستعملونه في موضع الاخبار ... لا على كونه ما
او سيعرف قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تاولوه بما اهر ذا ناب
الا شر فالوجه في التوفيق بين القولين ان التنكير في شر للتعظيم كما في قولهم
امر اقعده عن الخروج اي امر عظيم فيحصل التخصيص النوعي ... كان
عن الجنسي والشخصي وهذا مراد الائمة بتخصيص الحصر ... النكرة
ما فعلها الا شر ويمكن ... مفهوم ... الذي يعول ...
... مفهوم المخالفة وهو ... واعلم ان
الشرف من الفاعل ... في جواز التقديم ... بحث لانها جعل
... في الجواز ... في المعنى ... صورة الكلمة
... وقد يقدم ... اي مثل
زيد عرفت ... برفع زيد ... او زيد عرفته ...

للتأكيد ولا يحتمل التخصيص اصلا اذ لو فرضنا تأخيره لم يكن الا
منصوبا وانما يفيد التخصيص ان لو قدم المرفوع على ما هو عليه نحو وزيدا
عرفت للتخصيص ولا يحتمل التأكيد بخلافه اذ يتعين ان يكون الاصل
عرفت زيدا لامتناع الاسناد على الابتداء مع النصب وزيدا عرفته يحتملهما
اي يحتمل التأكيد والبناء على الابتداء ويحتمل التخصيص باعتبار التقدم الحاجز
فلا احتمال الاعتبارين احتمل المعنيين وكذا اي مثل ما عرفت في احتمال
المعنيين زيدا عرفته فانه يحتمل التأكيد بتقدير الاصل على تقدير المفسر على
المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته فيحصل تكرر الاسناد ويفيد تحقق انه عرفت
زيدا ويحتمل التخصيص ان قدر المفسر بعد المنصوب واليه اشار بقوله
او زيدا عرفته الا في نحو واما ثمود فهديناهم اذ لا يصح واما فهدينا
اي المضمر على شريطة التفسير يحملها الا اذا ثم هديناهم فيفيد تخصيص
ولا يحتمل التأكيد كالآية العظيمة على قراءة النصب وذلك لان مبنى
التأكيد على تقدير المفسر على المنصوب فيلزم ان يكون التقدير اما فهدينا ثمود
وهو ممتنع لاستحالة الجمع بين حرف الشرط والفاء وعلى قراءة الرفع يتعين التأكيد
كما ذكرنا في زيد عرفته فان قلت كون الآية من التخصيص يستلزم ان يكون هداية الله تعالى
بمعنى دلالته على الطريق مخصوصة بثمود مع انها عام لجميع المكلفين قلنا
اللازم اختصاص الهداية مع ما يترتب عليها من الاهتداء وهي مختصة بثمود
فانهم اهتدوا ثم كفروا التكذيب الرابع مثلك لا يبخل وغيرك لا يبخل
التزم فيهما التقديم للتقوية اذ لم يعرض لانسان بعينه اي اذا استعمل لفظ مثل
من غير تعريض كأنه قولك مثلك لا يبخل فانك لا تريد به غير ما اضيف اليه بل
تريد ان من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب
الوصف ان لا يبخل فاذا انتفى عن مماثله انتفى عنه قطعا وكذلك حكم غير اذا
سلك به هذا المسلك فقال غيرك لا يبخل بمعنى انك لا تبخل فاذا نفى عن غيره من لوازم عدم عليه

ما لابد

٤٤

ما لابد للمتكلم من علم التزم تقديمه والسر فيه ان التقديم يفيد تقوي الحكم وان
المطلوب بالكلام في مثله هو الحكم وان الكناية ابلغ من التصريح
فما تقدم به كان تقديمه اعون للمعنى الذي يطلب لاجله واعلم ان التقديم
سمعا بالمعنى اللغوي وان قوله انما هو متعلق بالنحو دون ...
واحد من لفظي المثل والغير فان قيل مثلك لا يبخل من باب زيد عرف
تقدم انه للتأكيد قلنا ثم لكن الاسناد على الاسم هنا لامر آخر
غير ما ذكر في زيد عرف النوع الثاني من الانواع الثلاثة المترتب عليها
الفن الثالث في ارتباط الفعل من اجزاء الكلام فلا كلوا اي كونه
من مفرد او مركب وتبلغه وعكسه مما ادر من متعلق له الربط
من المفرد او المركب جملة فما يجمل اي يحمل الخبر على المبتدا او اسناده
اليه اما مفرد نحو زيد قائم وزيد ابوه قائم او ما يحمل مكرر له
مؤكد للتقوي نحو زيد هو قائم او هو قائم وهو حسن من بكر او جرمه
اشارة بايراد الامثلة المتعددة الى ان ضمير الفصل فانه لا ياتي الا
اذا كان الخبر معرفة او مشابها له كأفعل من فانه في حكم المعرفة من حيث
امتناع دخول اللام سواء كان منكرا من صورته او لا كالمضارع فانه
تبتلى الى الامتناع المذكور مع تأكيد مشابهته الاسماء فالمقام
وان امتنع عن اللام لكن ليس له المشابهة هناك فلا يقع في بعض النسخ
هو قائم بهو التاكيد اذ لا فصل بين المبتدا والخبر وان مع فليس من
الباب بل هو مبتدا ثان والمجموع خبر الاول كما نص عليه ويسمى الفصل
لانه فصل كالنعت خبر لا نعت والا لم يفصل ولهذا سمي فصلا وشرط توسط
الخبر فان قيل كما جاز تخلل الفاصل بين المبتدا والخبر جاز في الصفة وجاز
كلف ... الخبر عن الصفة بتوسط ضمير الفصل قلنا لا كلام ... في الخبر
اظهر واكثر وقد يقصد به اي بالفصل الحصر في سنده اي الاصل في الفصل ...

لكنه قد يقصد به حصر الخبر في المسند اليه نحو زيد هو المنطلق اي لا منطلق الا هو
قال الله تعالى واولئك هم المفلحون بمعنى ان الافلاح مقصور عليهم وقال تعالى
ان ربك هو اعلم بالمهتدين اي يختص الاعلمية بربك وعبارته اولى من اطلاق
المفتاح لان الحصر جميع صور الفصل في حصر الخبر [illegible] بل قد يقصد به حصر المسند اليه
في الخبر نحو المنطلق هو زيد اي لا منطلق الا زيد قال جار الله العلامة رحمه الله
في الفائق في شرح قوله عليه السلام لا تسبوا الدهر فان الدهر هو الله وروي [illegible]
فان الله هو الدهر فالمعنى على الاول ان جالب الحوادث هو الله لا غير ووضع
الدهر موضع جالب الحوادث لشهرته عندهم وعلى الثاني ان الله هو جالب الحوادث
لا غير جالب رد الاعتقاد [illegible] ان الله تعالى ليس من جلبها في شيء واعلم
ان الحصر في هذا التركيب من تعريف المسند والفصل يؤكده ولا ضير لان
الدلالة اعم من الافادة والاعادة او داخلا عطف على وحده اي الربط في
المفرد ان او مفردا وجملة الحال [illegible] او مؤكدا او داخلا عليه اي على
الحال فعل سعيد ذلك الفعل حالا للحكم الواقع في الكلام من دوام مع ما في ساقه
بيان لحال الحكم ودوام الحكم استمراره او حدوث اي حدوث ذلك [illegible]
اي الى ذلك الحكم من غيره او نفي له نحو [illegible] للدوام نحو ما زال زيد قائما وكذلك
ما فتئ وما برح وما انفك وما دام وكان فانه للحدوث والحصول من غير انقطاع
نحو كان الله عليما او مع الانقطاع كقول [illegible] كان [illegible] او صار للانتقال نحو صار
الفقير غنيا [illegible] او قرب عطف على دوام فيكون [illegible] في سلك بيان لحال
[illegible] رجاء او حسب الحصول وعسى وكاد او اعتقاد ك عطف على دوام
الحكم اي بعد حال الاعتقاد له اي للحكم من قوة او ضعف بيان لحال الاعتقاد
نحو علمت مثال للقوة وكذا رأيت ووجدت فانها تستعمل [illegible] الجازم
من احتمال النقيض وهذا غاية القوة ولا [illegible] صحة المعتقد [illegible]
[illegible] وظننت مثال الضعف وكذا حسبت وخلت [illegible]
للاول

فصول

ذكر عسى

عطف

٤٤

عطف على فعل اي داخلا عليه حرف سعيد وذلك الحرف [illegible] في حكم
[illegible] من كونه محققا [illegible] حال الحكم [illegible] وهذا عام [illegible]
تحقق الحكم في الواقع كان علمت فانه [illegible] محققا في الاعتقاد او كونه [illegible]
مثال [illegible] نحو [illegible] فاضل [illegible] التحقيق في [illegible]
مع [illegible] لانه [illegible] ان [illegible] قال صاحب الكشاف
رحمه الله ان وان [illegible] المسكوت [illegible] الجملة
[illegible] والتقوية [illegible] الحكم المؤكد او كونه
اي الحكم مشبها [illegible] التشبيه دون [illegible] كأن زيدا الاسد
[illegible] او كونه مرجوا [illegible] لعل الله يحدث بعد
ذلك امرا اي احداثه [illegible] او كونه [illegible] نحو
ليت الشباب يعود [illegible] في بعض النسخ [illegible] الجزء الثاني من
الطلب او كونه [illegible] نحو ما زيد منطلقا ولا رجل
افضل منك او مع عموم [illegible] الواو والنون [illegible]
ان الثاني نفي الجنس [illegible] ان يكون فيها واحد ولا اثنان [illegible]
[illegible] لوجود الجنس في ضمن الكل [illegible] الاول نفي فرد [illegible]
ويكون ان يكون فيها واحد [illegible] او اثنان [illegible] او اكثر [illegible]
وان كان [illegible] اللفظ والمقصد [illegible] في الواقع [illegible] ان
في معنى [illegible] الربط من غيرها اي من غير [illegible]
مخلتين عنهما انما [illegible] كان ولو وكذا الاسماء
المتضمنة لمعنى الشرط [illegible] في حكم [illegible]
[illegible] كما [illegible] الاسماء التي
يعبر بها عن الحروف المشروطة والكاف في قوله [illegible]
[illegible] المطلق [illegible] الفعل المطلق [illegible] مع [illegible] كانما

لملاحظة الافراد الذهنية او لادخال حرف الترديد وهو او واما
فيهما فجعلوا ما فيها هو الحكم والكل بمنزلة محض واعتبار للمناسبة
مع قولنا فالحمل سهو لانه في قسم آخر وانما خرجا عن الجملة بالشرط لان
ربع الخبرية كما عرف الى حكم فرع ولا حكم في طرفي الشرطية بالفعل اذ القصد
فيهما الى ايقاع النسبة من المتكلم لا بين طرفي الشرط او طرفي الجزاء
ولذا لم يكن صدقها بصدق طرفيها بل قد تصدق مع كذب طرفيها نحو قوله
تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين ثم عرض الحكم في كل من
الشرط والجزاء فيكون بمنزلة الحكم المستفاد والامضاء للخبرية واما قول
صاحب المفتاح رحمه الله ومن تبعه ان القصد في الشرطية الى ايقاع
النسبة بين طرفي الجزاء وذكر الشرط بقيد فليس بمرضي عند المحققين لانه
يستلزم ان يكون صدقها بصدق الجزاء وكذبها بكذب الجزاء فيكون
الشرطية المركبة من الكاذبين كاذبة البتة ووقوعها في كلام الله تعالى
وانعقاد الاجماع على خلافه فيظهر ان الحق هو ان مضمون الشرط المعلق من
المتكلم فان طابق كانت صادقة والا كانت كاذبة وانما جاء هذا
انما عند المحققين وعند صاحب المفتاح رحمه الله فقد يكون جزء وقد يكون
انشائية بحسب الجملة الواقعة جزاء وعلى هذا فيأتي التحقيق في
الترديد فان المقصود في قولنا العدد اما زوج واما فرد ايقاع التنافي
من المتكلم لا ايقاع النسبة بين طرفي كل منهما ولهذا يصدق [illegible]
الترديد عن كاذبين نحو اما ان يكون الحيوان حجرا او شجرا ايضا
في طرفيها بل يشار اليه فيهما كما في الصلاة اذ المنوط والشرطية ولهذا
الاشتراك اخذ المنطقيون الترديد في حكم الشرطية حتى قسموا الشرطيات
الى المتصلات والمنفصلات والمراد بالخروج حرف الشرط والترديد الجملتين
عن الكلام اذ لولاهما لكان كل منهما كلاما تاما كخروج [illegible] الفعل والفاعل والمبتدأ

والخ

٤٥

والخبر لانه كان فيهما خارج بالفعل عن [illegible] بورود الحرفين دون الترديد حرف
اما اى الربط يحصل بالشرط ودون اما بالرفع على الابتداء والمراد كل
ان للاستقبال اى لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط
في الاستقبال فالحصول في المستقبل والتعليق في الحال مع عدم الجزم بوقوع
الشرط ولا لا وقوعه كما نقول ان تكرمني اكرمك شاكا في انه يكرم اولا
وانما قلنا مع الشك لعدم كما لا يقال عنه ومن اذا فيختص
اذ الجزم هنا على كون ان لسكب المتكلم من الاصل [illegible] وقد يكون
للتجاهل كما كان تعارضه امر المومنين على النبي عليه الصلوة والسلام
مع العلم في حق الاجابة ان هذه فعل لي ما والفعل والتعبيد اى
تنزيله منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم كما تقول للعاق لابيه
هو ابوك ان كان اباك فلا تؤذه او تجاهل اى الجارم المتكلم الجاهل
به وان علم لاقتضاء المعلوم اياه نحو قول الغلام لمن سأل عن سيده
ان هو في الدار اخبره مع علمه بانه فيها فعلى للمستقبل اى لما كان ان
للاستقبال مع عدم الجزم غلب دخولها على المستقبل المحقق معنى ولفظا
عدم الجزم حقا انه صار به لان الفعل الواقع بعده مستقبل بحسب المعنى
دائما وان كان ماضي اللفظ لوضعه للاستقبال وانقضائه على
[illegible] نسبة المستقبل الى المتكلم فيه قال الله تعالى وان يصبهم
[illegible] استثناء مفرغ يتعلق بمفهوم قوله فعلى اى لا تستعمل
في غير المستقبل لفظا ومعنى الاشياء لا النكتة نحو قوله تعالى
وان لم [illegible] اى لا تعمل في الشرط [illegible] اى الريبة لاشتمال العام
على ما يعلمه على اصله ليس من شانه الجزم [illegible] كلام معه من جزم
وجود [illegible] المحالات في الغايات [illegible] لاثبات
المطابقة الزام الخاصين والتغليب عطف بحسب المعنى على تنزيله اى

اي للاشارة او للتغليب وترتيب هذا الكلام ان اهمال السعد
بمعنى المستقبل لفظا والمشكوك فان قولك في اهلها فلتكن
ففي الاول التوبيخ والاشارة الى انه ليس من شانه ان يحقق وفي الثاني التغليب
والمراد تغليب غير المتقطع بارتيابهم عن المرتابين قطعا الانعقد غير
المرتابين قطعا على المرتابين قطعا فانه لا يرد مع الاشكال كان عدم ارتياب
غير المرتابين قطعا امر محقق كما ان ارتياب المرتابين قطعا امر محقق فان قيل
الشرط هو الريب الحاصل في الاستقبال بلا اذن وتحققه في الماضي وحاله
لا يوجب تحققه في المستقبل فعسى ان يكون مشكوكا فيه في الاستقبال
قلنا الظاهر من حال المرتاب المصر بقاؤه على حاله كحكم الاستصحاب ومثله
بمعنى العرب جزما ولهذا قالت الكوفية ان ان ههنا بمعنى اذا او نقول
كان التحقيق للمضي لا بمعنى المستقبل بدخول ان ولهذا قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى وان كان قميصه قد من قبل المعنى ان يعلم انه كان قميصه قد
واعلم ان التغليب باب واسع كما يجري في الشرط والجزاء يجري في غيره
كتغليب احد الجنسين على الاخر في قوله الا ابليس في قوله واذ قلنا
للملائكة اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس ان كان الاستثناء متصلا
عد ابليس وهو جني من الملائكة لكونه مغمورا بينهم وللذكور عطف على
ما تقدم بحسب المعنى اي التغليب يكون لجنس على الاخر ويكون للذكور على
الاناث بان يجري وصف مشترك بين الصنفين على طريقة اجرائه على
الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين اي بعضا منهم وفائدة
التغليب الاشعار بان طاعتها لم تقصر عن طاعة الرجال الكاملين
حتى عدت من جملتهم وفي كانت من للابتداء او اي كانت ناشئة
من القوم القانتين لانها من اعقاب هارون النبي عليه السلام لكن من للتبعيض
لكن الاول اظهر لانه باعتبار كثرة ذات العدد والعقلاء عطف على الذكور

اي قد

اي قد يغلب العقلاء على غيرهم كما في قوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا
ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي في هذا الجعل حيث انه خطاب
شامل للعقلاء والانعام وكالابوين اي قد يغلب احد المتصاحبين او المتشابهين
على الاخر بان يجعل الاخر مسمى باسمه ثم يثنى ذلك الاسم ويقصد اليهما
جميعا ومن هذا القبيل الابوان للاب والام وكالقمرين للشمس والقمر
افرده بالعطف وايراد الكاف وكذا يغلب الاخف الاولى في
الاصل تذكرا والعمرين في يغلب المذكور وان كان ابا بكر وعمر
في يغلب الاخف واعلم ان باب التغليب من المجاز وكذا المشاكلة
لان اللفظ فيهما غير مستعمل في الموضوع له كما لا يخفى ومن انواع التغليب
تغليب الموجود على ما لم يوجد لكنه سيوجد كقوله تعالى والذين
يؤمنون بما انزل اليك والمراد المنزل كله كذا في الكشاف
ومنها تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير ذلك الوجه كقوله تعالى
ذلك بما قدمت ايديكم ذكر الايدي لانها مظهر اكثر الافعال
كاللوازم بها ونحو قوله تعالى هذا مثال اخر للعدول عن المستقبل لفظا لنكتة
كما في قوله تعالى وان كنتم في ريب وقال تعالى ان يثقفوكم اي ان يظفروا
بكم مشركو مكة ايها المسلمون يكونوا لكم اعداء اي يظهروا عداوتكم
ويرتبوا عليها مقتضياتها ويبسطوا اليكم ايديهم بالقتل والضرب
والسنتهم بالشتم والفضيحة وهو المراد بالسوء وودوا لو تكفرون
عدل في الثالث من الاجزية الى الماضي اشارة الى تحقق ودادتهم الردة
اي المشركون يودون ارتدادكم وهو الشرط او لم يوجد وفائدته
بالشرط والانباء عن الاستمرار فيكون بالتحقيق من قبيل الترتيب على
الشرط كما في نحو ان جئتك وان تركت قائل قال صاحب الكشاف فان قلت
الماضي وان كان يجري في باب الشرط مجرى المضارع في علم الاعراب

فان قيل كيف كانه قيل ووجدها هل كل شي لكونكم واردوا دكم
معنى انهم يرودون بكم مضار الدنيا والدين جميعا من قبل الا هفسر
وتمزق للاعراض ورد كم كفارا ورد كم كفارا اسبق المضارعندهم
وادوما لعلمهم ان الدين اعز عليكم من رواحكم لانكم بذالون لها دونه
والعدو اهم من عنده ان يفقد اعز شي عند صاحبه واذا اي للشرط
في الاستقبال مع الجزم بوقوع الشرط اولا وقوعه ولو دعا اي الجزم بالوقوع
قد يكون حقيقيا نحو اذا طلعت الشمس آتيك واذا قامت القيمة كان كذا
وقد يكون ادعائيا نحو اذا دارت الاجبال فتغلب الماضي في جملة على
المستقبل لكونه انسب بالجزم وانما تقيد بقوله لفظا لاستعمال الماضي
الى معنى المستقبل بعد دخول اذا عليه واذا ما للتعميم الازمنة قال صاحب
المفتاح لا فرق بين اذا واذا ما الا في الابهام في الاستعمال كانه لما زيد في
لفظ زيد في معناه فاذا قلت اذا طلعت الشمس آتيك يراد الطلوع المعهود
اليه من عند واذا قلت اذا ما طلعت الشمس يراد طلوع من الطلوعات
فيقع الخلف في اذا ما وللطلوع لم يات وفي اذا ما لا يقع الا بالخلف
في جميع الطلوعات الممكن اتيانها فيها ومن جملة كلمات الشرط اذما وهو
عند سيبويه حرف مستقل موضوع للمجازاة كان وعند الاخفش هو اذ
سلب دلالتها على معناها الاصلي وهو المضي وتكلف في الاستقبال بزيادة ما
وتضمنت معنى الشرط وبينها فرق اخر وهو ان اذا الجزم في السعة
في الجملة بخلاف اذما ولذا قيل معنى اذا وقت ومعنى اذا ما كلما وقت
ومتى ما للتعميم الازمنة في باب الاستفهام لما كان متى شاملا لجميع الازمنة
الاستفهامية فلما زيد ما المؤكدة زاد العموم والابهام لا محالة وانما
لم يتعرض لمتى لشهرة امرها وعلى هذا القياس الساكن في حيثما وانما فكل
ما زيد عليه اسم عام زيد عمله بناء على ان زيادة البناء لزيادة المعنى وهو لما

بقوله

47

بقوله في الامكنة قال تعالى وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره وقال
تعالى واينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة والفرق
بينهما ان حيثما لا يستعمل في المجازاة الا مع ما كاذ وايما يستعمل
فيها مع ما وبدونها ومن جملة كلمات الشرط من وهو للتعميم في ذوي العقول
قال تعالى ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الارض مراغما كثيرا وسعة
اي متحولا لا لاذلال الاعادي ويلثمهم وسعة في الرزق وعلل من
اولي العلم كان المناسب الى العقلاء لشمولها الانسان في جميع الحالات
فانه لا يوصف بالعلم ويوصف بالعقل الهيولاني الذي هو الاستعداد
للعلوم والحكم ان الباري تعالى لصحة الاطلاق عليه بحسب اللغة وان لم
يجز شرعا وما للتعميم لانه لتعميم الاشياء وهو يستعمل في العقلاء وغيرهم نحو
لمن يشترى عبدا ما يشتر منهم اشتر ولمن يركب الافراس ما تركبه
منها اركب قال الله تعالى وما تفعلوا من خير يعلمه الله ومهما عم
من ما وان لم يستعمل في العقلاء فانه قد يختص بالكلام فيها قال الله تعالى
وقالوا مهما تاتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين واختلف
اصلها فقال الخليل انه اسم من ما المام اي ما دخلت ما تعقد الشروط
زيدت في الابهام والعموم على ما سبق في اذا ما واذا كانت
كلمة نرا لها كما هو مذهب سيبويه رحمه الله فكان زيادة
البناء لزيادة المعنى كالتشدد في والتشديد في والغضبان
والغاضب واذا قلنا اصلها مه وما بمعنى الكف عن ذلك
ما تفعل افعل وقال بعض انه قال اي افعل ما لا تقدر عليه فهو
على ما لا يكمن لا شيء من الاشياء بعمله الا وانا افعل وهذا غاية
العموم واي للتعميم فيما يضاف اليه المستتر لاي به العموم في العقلاء
وغيرهم نحو اهم تاتي فلا درهم واي فرس اركبه فهو جواد ويكون

اداة جنس المضاف اليه واحوانى اشعر لو جاء غير وانى للتعميم
في الاحوال الداعية الى الشرط ويستلزم التعميم في الجزاء ايضا كما مر
اي تعز أقرأ اي على اي حال يوجد القراءة من جهتها او غيرها
او غير ذلك او جوزها غيرنا اسماء كلمات الشرط باعتبار احكام لفظية
اصطلح في النحو ولم يذكر كلما ولما وان عدنا منها عند بعض لعدم
وصفها للمجازاة اما كلما فلانها من كل موضوعة للتعميم داخلة
على ما المصدرية فيدل على تكرر الفعل الواقع بعدها ويلزم منه تكرار
الحكم المتعلق به فاذا قلت كلما جاء رجل فله درهم كان معناه كل مجى منه
سبب لاستحقاقه درهما فلو جاءك في يوم عشرة استحق بكل درهما
واما لما فلانها وضعت ظرفا كاذ فيستعمل استعمال الشرط مع جعل ماضي
لفظا او معنى والعامل فيه هو الجواب وان دخل على الجواب اذا المفاجاة
فالعامل معنى المفاجاة قال سيبويه رحمه الله لما لوقوع امر لوقوع غيره
وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعض انه حرف شرط كلو الا انه للثبوت
ولو للانتفاء واستدل عليه بانه لو كان ظرفا لم يجز لما اسلم دخل الجنة
واجيب بانه على التاويل والتفسير فكانه دخلها في وقت الوقت
ما تقدم وعليه ابو علي رحمه الله وقد وقع في كلام الفاضل التفتازاني رحمه الله
ان لما تعين اذا وكانه سهو منه لان اذا يستعمل في ما مضى كاذ
فالوجه ما ذكرنا وعليه شيخنا الرضي قدس الله سره وقوله اي جميع
ما ذكرنا من الكلمات المفيدة للعموم في الازمان والامكنة او غيرها الشرطية
تفصيل ممتنع لا يمكن استيفاؤه لكن يورث الملال لما فيه من التطويل فالاحتمال
من الامتناع والاطوال المنع المكلود ونالجمع قال صاحب المفتاح رحمه الله الا
ترى انه قولك من ياتني اكرمه كيف يستغني عن التفصيل والتطويل في قولك
ان ياتني زيد اكرمه وان ياتني عمرو اكرمه وان ياتني خالد اكرمه الى غير

وربما

ما تعذر استيعابه من تمام الاطالة قال تعالى ومن يطع الله ورسوله
ويخش الله ويتقه فاولئك هم الفائزون قال صاحب الكشاف رحمه الله
نقلا عن ابن عباس رضي الله عنهما اي ايما مكلف اطاع الله في فرائضه
ورسوله في سننه وخشي الله على ما مضى من ذنوبه واتقاه فيما يستقبل
فقد حاز الفوز بحذافيره ثم نقول في الشرطية بمعنى الشرط وان لم يوجد
لما في الواقع [illegible] لما علمت من ان معنى الشرط فرض حصول
الجزاء على فرض حصول الشرط فالاصل فيهما المضارع باستعمال فلا يكون
[illegible] احدهما او كلاهما الا بسبب الماضي والمضارع لحال او لمراد [illegible]
[illegible] خلاف الاصل فلا [illegible] الادعاء
الثبوت [illegible] واما [illegible] الاصل [illegible] ذكر
اما التفاؤل الاسباب نحو ان اكرمتنا الكتاب ذريعة وقد تكلمت
اسباب [illegible] التي [illegible] كما وقع
نحو ان شاء الله [illegible] الشرط نحو ونادى
اصحاب الجنة [illegible] لان النداء يكون في يوم القيامة لكن
المستقبلات في اخبار الله تعالى كالماضي في تحقق الوقوع [illegible]
ان الفعل الذي [illegible] المذكور في الشرط محقق [illegible]
وكان [illegible] نحو قوله تعالى لئن اشركت ليحبطن عملك
[illegible] مع امتناع الاشراك منه [illegible] الشرك منه
من [illegible] فقط [illegible] والتعريض [illegible] الكلام على وجه [illegible]
من [illegible] وهو عطف على قوله [illegible] للادعاء لانه
[illegible] وهو
ما يدعو [illegible] اي من الدواعي الى التعريض
ان لا [illegible] الاعلام [illegible] به على ما هو عليه من البطلان [illegible]

سلطان الباطل وشركا الشرك للتمرد والتمادي على ما هو عليه من ترك
سبيل التوفيق استدرجا له الى الاذعان للحق وحثا على التفكر في حاله وحال خصمه
حتى لا يصر على جهله وعليه اي على التوفيق لفائق المذكور من غير باب الشرط
ورد قوله تعالى لا تسألون عما اجرمنا ولا نسأل عما تعملون كان حق النسق
من حيث الظاهر لا تسألون عما عملنا ولا نسأل عما تجرمون لكن عدل
وعكس الكلام للتوفيق واسماع الحق على وجه لا يورث مزيد الغضب
والاصرار وكذا عليه ورد ما قبله وهو قوله تعالى وانا واياكم لعلى هدى
او في ضلال مبين فان حق الكلام انا لعلى هدى واياكم في ضلال مبين
كما هو واقع في نفس الامر لكن من الامر على الشك والترديد لعلا [illegible]
اللهم الضلال على المخاطب(?) يورث الزيادة في الغضب والاصرار فان
قيل المشهور ان التعريض هو ان يسند الفعل الى شيء ويراد غيره
وفي هذه الاية لم يسند الى شيء لعدم الحكم في صورة الشك قلنا
التعريض كما ذكرنا ان تفهم المراد من عرض الكلام وجانبه لا من صريحه
وهو بهيم(?) صورتي الحكم على انا هو الحق المراد فظهر بالنسبة الى كل واحد
من الامرين فيكون المعنى وانا على هدى او في ضلال مبين وهذا الاخير تعريض
لانه اسند الضلال الى المتكلم والمراد اسناده الى المخاطب وقال بعض
الفضلاء رحمه الله جولت من علي اولي في الدخول من الحق والباطل الا ان
صاحبك كانه على فرس جواد يركض به حيث اراد وما في الساكت(?)
كانه منغمس في الظلام لا يدري اين يتوجه ويسمى مثله اي مثل هذا النوع
من الكلام وهو اسماع الحق على الوجه المذكور كلام المنصف اي كلام المتكلم
المنصف لانه انصف حيث لم يدع لنفسه مزية على غيره بل جعل مرتبته دون
اسند الاجرام الى نفسه وكلامه اذ هو لكنه مخالف لاصطلاح القوم فانهم
يجعلون المنصف نعت الكلام ووصفه على طريق الاسناد المجازي

قال

والشك يمكن الاكثر التعريض هو [illegible] الحكم هو

قال صاحب المفتاح رحمه الله وهذا النوع من الكلام يسمى المنصف وقال
صاحب الكشاف رحمه الله وهذا الكلام المنصف الذي كل من سمعه
من موال او مناف قال لمن خوطب به قد انصفك صاحبك ونحو قوله
عطف على لما [illegible] الاسباب اي ادعاء حصول غير الحاصل الذي هو
استبطاء(?) المقصود كما يقول الطرب(?) بحسن العاقبة [illegible] نورد
الشرط ماضيا [illegible] لا بلفظ [illegible] ونحوه وللتفاؤل [illegible] وهذا
انما عطف على ما ذكر سواء ان وصلت الى حبيبي بلفظ الماضي اظهارا
لرغبتك في حصول الوصول الذي هو الطالب اذا عظمت حصول مطلوب
يكثر تخيل حصوله فربما يخيل اليه حاصلا ولو عطف على ان حتى قوله
وادواته ان اي من ادوات الشرط لو وهو موضوعة لامتناع الشيء
وهو الجزاء لامتناع غيره وهو الشرط اي الامتناع الثاني علة لامتناع الاول
فاللام الاولى صلة الوضع والثانية للتعليل نحو لو جئتني اكرمتك اي امتنع
الاكرام وانتفى لما امتنع مجيئك وانتفى والمراد ان امتناع الثاني
سبب في الخارج لامتناع الاول لا انه دليل على العلم على الامتناع الاول
في الخارج حتى يرد عليه اعتراض ابن الحاجب بان الشرط سبب والجزاء
مسبب والمسبب قد يكون اعم في الوجود من السبب كالحرارة
والنار والشمس والحركة فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف
العكس [illegible] ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما
سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الالهة الذي هو المقصود
المستدل عليه دون العكس لانه لا يلزم من انتفاء تعدد الالهة انتفاء الفساد
لان المراد بالفساد خروج هذا النظام المشهود في السماوات والارض وذلك
جائز ان يفعله الله تعالى وان انتفى تعدد الالهة وانما قلنا المراد السببية
الخارجية لا الاستدلال العقلي لقطعنا بان ليس المعنى في نحو قولنا لو كان [illegible]

او انتفاء اللازم دليل عقلي على انتفاء الجزاء في الخارج فان ذكر مع وجوده
عن الارادة قطعا فهو صحيح لامكان الجزاء بدون اللازم بل معناه ان انتفاء الجزاء
في الخارج لانتفاء اللازم في الخارج وان انتفاء الفساد في الخارج لانتفاء
تعدد الالهة في الخارج ومن الدليل مع ما ذكرنا تقتضيه لولا في الامتناع
اي في لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر فان معناه ان وجود علي علم السلم
في الخارج سبب لعدم هلاك عمر في الخارج لان وجوده دليل عقلي على ان
عمر لم يهلك في الخارج فيتعلق الماضي قد عرفت ان لو لامتناع الجزاء بسبب
امتناع الشرط ومعناه انه تعلق حصول الجزاء على حصول الشرط في الماضي
مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء قطعا والتعليق يوجب التعلق القطع
الماضي فلزوم لو دخولها على الماضي الا لنكتة استثناء منقطع متعلق بمحذوف اي فعلها
اي لا تستعمل في غير الماضي الا لنكتة نحو قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا
رؤوسهم اي لو رأيت امرا عظيما اذ هو ترى بمعنى رأيت لصدوره عمن لا كذب
فان الماضي لما ذكر يدل على التحقيق وخبر من يقطع بامتناع الكذب ادل عليه
ونحو قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم معنى لو قعتم في المشقة والهلاك
اي استمر امتناعه حيث على استمرار الامتناع اي انما امتنع عنتكم بسبب ان
استمر امتناع الرسول عليه السلم عن اطاعتكم فلا تعتبت الطاعة لهم احيانا
في شيء من الاشياء وهو المناسب للنسبة ويحتمل العقول الاولى
بالمشاورة لتطيب القلوب فان دخل الاستمرار من المضارع والامتناع
من لو وهو متقدم فكون النفي الامتناع الاستمرار كما قيل ذلك في
كما قال اي ما امتنع عنتكم بسبب ان امتنع استمرار النبي عليه السلم على اطاعتكم
فيكون الطاعة لهم في الجملة فهو ان يستمر عليها وهو المناسب لعالم الغيرة
ولحديث المشهور انتم اعلم بامور دنياكم قلنا الاستمرار المضارع
معنى عقلي والامتناع للو معنى وانت تعلم ان اعتبار العقل بعد اعتبار

المعنى الوضعي

٥٠

المعنى الوضعي فيحصل استمرار الامتناع على انا ما نقدر في ان تعدية
للمضارع فقط عليه لو وصل استمرار الاستلزام وكان لو قطع المضارعة
وصل امتناع الاستمرار او ما اي ترى وتطعمكن الآن اكثر منهم
استحضار الصورة البديعة وهي صورة رؤية المجرمين ناكسي الرؤوس وصورة
استمرار امتناع النبي عليه السلم عن اطاعتكم فان المضارع لولا له على حال
الذي شأنه ان يتعهد ويشاهد كانه مع من يشهد الاحضار ولا يفعل ذلك الا
في امر يهتم بمشاهدته لغرابته او فظاعته اذ ذكر ذلك ثم استشهد للعدول الى الاستحضار
من صيغة المضارع مقال نحو ارسل الرياح فتثير اذ كان مقتضى ان
الكلام اثارت استحضارا للصورة العجيبة الدالة على كمال القدرة الباهرة من
اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض يبدو في الاول كانما قطع قطن منذوف
ثم يتضام بعضه مع بعض اطوارا حتى يعود ركاما نحو قوله تعالى ان مثل
عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون حيث لم يقل فكان
كما هو الظاهر استحضارا للصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة الربانية
وهي صورة تكون آدم عليه السلم من غير ان يكون له اب او ام وكان القدرة
في العادة اظهر من ان يعين له كان بلا اب فقط وخلقه بمعنى اوجده
فلا اشكال في ثم قال او يحمل الخلق على ايجاد البدن ثم قال على ايجاد الروح
او على ايجاد المجموع المركب من الروح والبدن فانه خلق آدم و نحو ان اكرمتني بعد
اكرمتك امس وان جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال قد وقع في جزاء ان
الاستقبالية الماضي لفظا ومعنى تقديره اليوم امس فاجاب عنه بانه اول
بان الشرط والجزاء محذوفان لانصباب معنى الكلام عليهما والتقدير ان
تعتد باكرامك اليوم لي فاعتد باكرامي لك امس فالفعلان هما الاعتدادان
وهما غير حاصلين في الماضي واندفع عنا ما توهم من ان المسبب وهو الاكرام
في الامس متقدم على السبب وهو الاكرام في اليوم وقد وقع في بعض النسخ

لو مكان ان في المثال نظرا الى البحث فانه في لو دون ان وحيد
مورد السؤال ان قال قلتم لو لتعليق حصول الجزاء على حصول الشرط مع
القطع بانتفائهما وفي المثال كلاهما حاصلان كما ذكرنا والجواب ان
لو فيه بمعنى ان ولذا دخل الفاء في جوابه وانما جاء باللام المؤكدة
على الوفق للمشابهة من الشيخ الاول فان قيل على اي ترتيب يورد
سؤال على ان في ادب بحث لو قلنا لما اسمعوا فقد مر كلمات الشرط بالحكم
على لو عاد الى الاصل الثاني مسألة السؤال على ان الذي هو الاقدم
في الكلمات الشرطية وما فرغ من بيان كلمات الشرط على ما في المتن
والتخليص فرع عليه مسائل كثيرة خلافا هنا الاصل وعبر عنها بالتنبيهات
لان بعضها يمكن الاستشهاد به من مجملات ما تقدم وبعضها (من مجملات)
جلي بعد الاحاطة بالسابق فهناك تنبيهات التنبيه الاول ان لا يدل
على الجزم لما قلنا انما للشرط مع عدم الجزم لانها تدل على عدم الجزم
بالوقوع واللاوقوع اذ عدم الدلالة على الجزم اعم من الدلالة
على عدم الجزم وانما قلت انها لا تدل على عدم الجزم بدليل قوله تعالى
فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فان لن لتأكيد النفي وتأكيد النفي
الاحتمال والجزم فلو دل ان على عدم الجزم لزم التدافع في الآية
الكريمة واعلم ان هذا يخالف ما قال اولا من ان اصل ان الاستعمال
مع عدم الجزم كما هو ظاهر المتن والمفصل فكان ينبغي ان يذكر
للاولى انها على حسب الثاني اختيارا وياول الآية على المذهب الاول بان
استعمال ان هنا لجهل المخاطب وشكه وهو لا ينافي الجزم من المتكلم
قال صاحب الكشاف رحمه الله سيق الكلام معهم على حسب حسابهم وطمعهم
وان العجز عن المعارضة كان قبل التأمل كالمشكوك فيه لديهم لاتكالهم
على فصاحتهم واقتدارهم على الكلام التنبيه الثاني الاصل في الشرط هو

ان يعلق

ان يعلق حصول امر المتسبب على حصول الاولى كما في قد يربط التنبيه
نحو ان طلعت الشمس اشرقت الارض فانه اذا حصلت الشمس الاولى
بالفعل حصلت الثانية بالفعل او يربط صدقها بصدقها بمعنى ان الشرط
الاول اذا صدقت صدقت الثانية وان لم يلزم من حصول الاولى
حصول الثانية وهذا ترتيب ما قول المنطقيون في ترتيب المتصل
الحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير صدق اخرى وهو اللازم الاول
من الشارح وعليه ورد الامثلة المذكورة ولهذا لم يشكل على مثل الثاني
الذي ذكره كما طلعت الشمس بلغت نصف النهار فانه لا يلزم من حصول طلوع الشمس
بالفعل حصول بلوغها الى نصف النهار بالفعل لكن يلزم من صدق الطلوع
صدق البلوغ فان طلعت مطلقة عامة وصدقها لخصوصها في احد الازمنة
الثلاثة ومن اراد كلما اشارة الى ان فيه دائمة معنى الشرط وان لم يكن
في كلامه وحيث يضعف الارتباط المعنوي اللازم في الشرطية بان لم يكن
اداة الشرط في الجزاء ولم يستعمل الى معنى الاستقبال لكونه اسميا او ماضيا
متعينا بقد لفظا او تقديرا كقوله ان يكرمني اليوم فقد هذا الشرط فيه سبب
للاخبار بالجزاء او ان يكرمني فقد اكرمتك امس يجاء الى الفاء
ما لكونها رابطة لفظية لا معنوية لان الفاء لا يغير حكم الجزاء التنبيه الثالث
او لتعدية الشرط في الوضع لذلك ولعدم الجزاء عقلا وعادة فانه لم يوضع
لعدم الجزاء بل هو حرام يحكم به العقل لان عدم الشرط الذي هو ملزوم
لا يلزم باعتبار اللزوم اي لعدم الجزاء للشرط الا انه اي عدم الجزاء
والتخليص انا اذا فرضنا ان الجزاء لازم للشرط لا انه ام اتفاقي ولو فرضنا
مع ذلك ان الشرط معدوم فلا نظر لعدمه ولعل الا انتفاء الجزاء
الذي هو اللازم كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
فان سوق الآية العظيمة للاستدلال بانتفاء الفساد الذي هو الجزاء

وبمعاني اللفظ بالكلام لكثرة استعمالها للاول

على انتفاء تعدد الآلهة الذي هو الشرط فبعاده اى الى الحكم بعدم الجزاء
الا اذا امتنع استثناء مفرغ اى بعيد انتفى فى جميع الاوقات الا
فى وقت يمتنع نفى الجزاء للزومه اى الجزاء على النقيضين اى الشرط ونقيضه
اذ من الجائز ان يكون الشى لازما للنقيضين فحينئذ اى حين اذا امتنع
نفى الجزاء يذكر الشرط بالواو تارة وهذا اذا لم يكن ترتبه على الشرط اولى
ليدل الواو على انه لم يذكر وهو نقيض الشرط نحو احبك ولو كنت قاتلى اى
احبك لو لم تكن قاتلى ولو كنت قاتلى فانهما يستويان على فى عدم الجزاء
وبدونها تارة اخرى لكون المذكور اولى بترتب الجزاء عليه فيدل الفعل المسند
عليه نحو قوله عليه السلام نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه اى نعم العبد
صهيب لو خاف الله ولو لم يخف لم يعصه بترك المعطوف عليه ولم يذكر
الواو ايضا للقرينة العقلية واعلم ان قولهم لو لامتناع الثانى لامتناع [illegible]
قد يفسر بانه لامتناع الثانى لامتناع الاول فمعنى نحو لو جئتنى لاكرمتك
انتفى الاكرام لانتفاء المجى وقد يفسر بانه لامتناع الاول لامتناع الثانى
فمعنى انتفى تعدد الآلهة لانتفاء الفساد فالتفسير الاول بالنظر الى الوجود
الخارجى والتعليل والثانى بالنظر الى الوجود الذهنى والاستدلال فانتفاء
الاكرام لانتفاء المجى وانتفاء الفساد لانتفاء التعدد لكن يستدل بانتفاء
الاكرام على انتفاء المجى وبانتفاء الفساد على انتفاء التعدد فانتفاء الاول
علة لانتفاء الثانى فى الخارج وانتفاء الثانى علة لانتفاء الاول فى الذهن
هذا اذا لم يمتنع نفى الجزاء اما اذا امتنع فليس لامتناع الشئ لامتناع غيره
بل لبيان اللازمة واثبات الجزاء مطلقا اما عند ذكر الواو فلعدم المعطوف
عليه واما عند عدمه فلان المذكور اذا كان ادل لكلام عليه فهو الموافق
كما فى الحديث فان محصل الخطاب انه لو خاف لم يعصه بالطريق الاولى
ولا يعصه المخالفة على انه اذا خاف عصى لكنه لم يعص مع وجود [illegible] الموافقة

كما مر فى احوال المسند اليه فى بيان ان من الاسماء ما قد يوضع
لها معنى الشرط وان لم يكن موضوعا لها متضمنة معناها حرف اى
اللفظ الموضوع للسؤال عن الحال نحو كيف على مذهب ابن كيسان
وانى [illegible] للظرف والكيف [illegible] الى بعد
ما الحكم لكن واما انى قد جاء للتفسير بان تستعمل فى ظرف واحد
كصلوة زيد وعمرو فى الجمعة فى مسجد واحد او تستعمل فى [illegible]
تستعمل فى ذات [illegible] اى ان التفسير [illegible] الواقع فى طرف [illegible]
ما عند [illegible] المذكور جهة ارتباط اى اذا لوحظ فيها انه
اجمالا والتفسير لا ارتباطها [illegible] جاز التفسير
على المذكور [illegible] عند ملاحظة ذلك [illegible]
او الكيف [illegible] من المذكورات معرفته وان لم يكن موضوعا [illegible]
فهذه قاعدة كلية فى تفسير [illegible] لم يوضع للشرط معناه [illegible]
فى بيان [illegible] الفاظ الاستفهام معنى الشرط يستفاد اذ [illegible]
اى ذكر بعد الاستفهام من قبل الجواب اى [illegible] جواب
فهم ترتيبه اى الامر المذكور بعد الاستفهام وقبل الجواب على جواب اما كان
لما فى جواب كان [illegible] لم يكن [illegible] على [illegible]
فائدة فاستعمالها [illegible] المضاف المحذوف ليتقدم [illegible]
فافاد الاستفهام بعد الاعتبار تعميما فى المستفهم عنه [illegible]
انسان جاءك اكرمه وان الوصف الذى [illegible] الاستفهام عليه
لما فى عدم [illegible] الاستفهام الشرط [illegible] افادة العموم [illegible]
[illegible] وعدم [illegible] كالجزاء فى الحكم اذا اشبه المسند
الشرط نحو [illegible] مثال [illegible] واكرمه مضارع [illegible]
[illegible] بعد الكاف [illegible] الاستفهام اى [illegible]

على علم في النحو ومن ذا جاءك اكرمه بصيغة المضارع المجزوم بالاستفهام
المتضمن للشرط واعتبارا التقييد بالجزم لتطرق معنى الشرط
الذي هو المقصود والا فالمسئلة مما كان فيه الجزم وتركه وهذا
المثال لترك الفاء واعلم ان الملحوظ في انسابين وجود الفاء في جواب
الشرط وانجزامه واما استفهام وان كان حاصلا لكنه غير مقصود في
البحث وايراد ذا بعد من لدفع احتمال الشرطية فان الشرطية لا تدخل
الا على الفعل وذا الذي بمعنى الذي انما يقع بعد اداة الاستفهام ولما نبه على
ان الاستفهام يتعدد تبعا وحينئذ يتضمن معنى الشرط عقبه بفائدة اخرى متعلقة
بكلمات الاستفهام فقال ثم قد تجرد عن الاستفهام اللفظ الدال عليه ويستعمل
في الشرط المحض كما جرد الهمزة وام في قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم
ام لم تنذرهم لا يؤمنون حيث صار لمجرد التسوية منسلخا عنه معنى الاستفهام بالكلية
على معنى ان المستويين في علم المستفهم فان الهمزة وام موضوعان [illegible] الاستواء
مستويان جاريان في عدم الايمان علما في [illegible] الكتاب فلا تكرار وهذا الطريق
اعني التجريد راجع الى باب المجاز باستعمال فيصير اللفظ الدال على الاستفهام
بعد التجريد للشرط المحض لما انسلخ عن الاستفهام ولم يبق فيه معناه وصلا
وهو اي افادة الاستفهام العموم وتجريده عن الاستفهامية للشرط اشتراكهما
اي اشتراك الاستفهام والشرط في كثير من الاسماء كما ومن ومتى واين
وغيرها واعلم ان متى واينما وكيفما واني يستعمل في الشرط اذ جردت عن
الاستفهام والبواقي تستعمل فيه جردت اولا وبالترديد عطف على قوله بالشرط
وهذا شروع في القسم الثاني من الربط بين جملتين او جملة عن جملة وبيان اداة
الترديد وما يتعلق بها واو [illegible] على ان اقل الجمع اثنان هو احسان الزمخشري رحمه الله
وكثير من الائمة وفي بعض النسخ واداته او واما وهي ان يكون بعد ان تتوسط
بين اللامين اي احد الحكمين اللذين تضمنهما الكلامان المردد فيهما على سبيل التخلو

[illegible]

تجوزه

نحو زيد اما شاعر او منجم واما شاعر واما منجم ردا على المعتقد انه
متصف بهما معا انه لا شاعر ولا منجم وتفيد انه متصف باحد الامرين المرددين
المردد فيهما على سبيل منع الجمع رد من يثبتهما معا لانه شاعر ومنجم
معا او شرب [illegible] من الخلق [illegible] منها على سبيل الانفصال الحقيقي
رد المدعي ومعتقد اثباتهما معا او نفيهما معا وذلك اي ايراد الكلام
على هذا الاسلوب اعني الترديد باو واما يكون في الاكثر لا [illegible] للشرب او
الاشتباه المردد على ما ذكر لكن قد يكون الجملة من المتكلم اذ بها من علم
بحقيقة الحال او التجاهل اتباع التجاهل في التجاهل ولما ذكر التجاهل ذكر
التجاهل وموضع كونه مستتبعا منشأ اللطائف الكثيرة قال
والتجاهل في البلاغة مثل السحر وما كان [illegible] المراد به البلاغة وافتنانا
اللطف المؤثرة في القلوب النيرة لما فيه من [illegible] الحال كما هو شأن السحر
استعارة تشبيه اصطلاحي واضافته الى البلاغة قرينة وكونه [illegible]
عن كونه مدار النكت اللطائف وان شئت ان تحقق كون التجاهل [illegible]
[illegible] وتذكر قول الشاعرة [illegible] في مرثية ابن طريف [illegible]
لطف مكانه وصدق مقالنا وهو قولها يا شجر الخابور [illegible] موضع [illegible]
مالك مورقا كأنك لم تجزع على ابن طريف [illegible]
[illegible] بان الشجر لا تجزع [illegible] العاقل [illegible]
لما [illegible] او [illegible] في الوجود [illegible]
ومن محاسن آداب [illegible] السكاكي رحمه الله [illegible] التجاهل سوق
المعلوم مساق غيره وهذا عطف على [illegible] لطائف [illegible]
والعناد [illegible] في قوله تعالى [illegible] لعلى هدى
او في ضلال مبين النوع الثالث [illegible] المعهود [illegible]
الفن الثالث [illegible] [illegible] الكلام [illegible]

[illegible]

وفي الاصطلاح جعل احد طرفي النسبة اسنادية او غيرها مخصوصا بالآخر
بحيث لا يتجاوزه اما على الاطلاق او بالاضافة بطريق معهود والقصر حقيقي
تارة للموصوف اي المسند اليه على الصفة اي على المسند وليس المراد النعت
المنعوت النحويين واذا خص الذات بالصفة وقصر وحبس عليها فالمعنى
انه لا يتجاوز ذلك الموصوف المخصوص المحبوس عن تلك الصفة الى صفة اخرى لكنها
للتخصيص بالجنس نحو زيد شاعر لا منجم وما يعكس اي يقع القصر تارة اخرى
للصفة على الموصوف واذا خصصت الصفة بالموصوف وحبست عليها
فالمعنى انه لا يتجاوز تلك الصفة المحبوسة على الموصوف منه الى موصوف آخر
لكنها للتخصيص بالجنس نحو ما شاعر الا زيد وقسم صاحب الايضاح القصر الى
حقيقي وهو ما يعتبر فيه الاستثناء بالقياس الى جميع ما عدا المقصود عليه وغير
حقيقي وهو ما يعتبر فيه الاستثناء بالاضافة الى معين اي في قصر الموصوف
وبالاضافة الى موصوف آخر اي في قصر الصفة واعترض عليه بما حاصله
واجيب بان تقسيم المصنف يعمهما ولا يختص بالاضافي [illegible] الامر اذ اورد الامثلة
من غير الحقيقي اعتنا [illegible] على انا نقول القصر الحقيقي من قصر الموصوف
على الصفة غير موجود [illegible] الا ويكون له صفات [illegible] الاحاطة
بها او يتعسر وقد اعترف بهذا واما الحقيقي من قصر الصفة فكثير نحو ما في الدار
الا زيد وهذا المحل حيث اذا المعنى [illegible] ان الحصول في الدار ثابت لزيد ومسلوب
عن جميع من عداه فيكون المخاطب معتقدا [illegible] من عدا زيد
في الدار وهو محال والقصر لغيرهما اي لغير الموصوف على الصفة وعكسه
مثل على مفعول نحو ما ضربت الا زيدا والا ضربا شديدا والا تأديبا
والا يوم الجمعة والا امام الامير وانما استوى كذا والخشية اي لا غير
وما رأيت العالم الا زيدا وما رأيت زيدا الا عالما او حال نحو ما جاء ابنه
الا فارسا او تمييز نحو ما طبت الا علما وكلاهما اي جميع اقسام القصر من

قصر

قصر الموصوف على الصفة وعكسه وقصر الفعل على المفعول او في الحصر
ينقسم على قصر افراد بذكر ردا لمن يدعي امرين [illegible] اشتراك صفتين
في موصوف او اشتراك موصوفين في صفة او ردا لمن يدعي احدهما
كما اذا تشكك السامع في اتصاف الموصوف بتلك الصفة وغيرها او في
اتصافه بها واتصاف غيره بها بلا ترجيح لاحد الامرين نحو قوله تعالى
وما محمد الا رسول الصحابة استعظموا هلاك رسول الله صلى الله عليه و
سلم استبعدوه حتى كأنهم اثبتوا له وصفين الرسالة والتبرؤ من الهلاك
فقصر على الرسالة ردا لهم في اثباتهما ويسمى هذا القسم افرادا لقطع
الشركة من الوصفين في الثبوت للموصوف او من الموصوفين في الاتصاف
بتلك الصفة والمصنف رحمه الله لم يورد صورة التردد في القصر لكن
جعلها قسما واحدا تأسيا بالمفتاح وصاحب الايضاح جعلها قسما آخر
وسماه قصر التعيين وقصر قلب عطف على قصر افراد بذكر ردا لمن يعتقد
نفي ما يثبته من الوصفين في قصر الموصوف على الصفة او من الموصوفين
في قصر الصفة واثبات ما ينفيه منهما نحو قوله تعالى عن عيسى عليه السلام
ما قلت لهم الا ما امرتني قد سمعت [illegible] انه لا يعتبر في تركيب
الكلام خصوصية للمتكلم ولا خصوصية للكلام بل يكفي النظر عن كليهما
وحينئذ فنقول لما سمع عيسى عليه السلام خطاب الله تعالى حيث قال أأنت
قلت للناس اتخذوني وامي الهين من دون الله رأى اشتمال الكلام
على معنى انك يا عيسى ما قلت للناس ما امرتك لاني امرتك بالتوحيد
وانت امرتهم بالشرك وهذا الوجه من قول الله تعالى كما [illegible]
[illegible] الحكم بان يقال ما امرتهم الا بالتوحيد دون الشرك فلا [illegible] من
قصر القلب واعلم ان للقصر اربع صور لانه اما قصر الموصوف على الصفة
او عكسه وكل منهما اما قصر افراد او قلب [illegible] على طريقة المفتاح

دار على من سب الانفاع فلست صور لان كلا منها اما افراد او تعيين او قلب والحاصل من ضرب اثنين فى الثلثة ست وطرقه اى الطرق العامة التى جرى اصطلاح الفن لمن بحث هنا اربعة ولا نعد كحصل القصر بتوسط الفصل وتعريف الخبر ومثل يد محصوص على المقام وما اشبه بل فقد يستفاد الحكم بمعونة المقام وان لم يكن فى اللفظ من ادواته كما نص عليه فى مواضع من الكشاف الاول من الطرق الاربعة العطف بلا وبل ولكن كقولك زيد شاعر لا كاتب فى قصر الموصوف على الصفة او زيد شاعر لا عمرو فى قصر الصفة على الموصوف وكل منها اما افراد او قلب بحسب اعتقاد المخاطب ولا مثال فى الطرق التفصيلية المثبت والمنفى جميعا كما سيأتى ولكن اذا اكثر المنفى وهكذا كان او غيرها وترك الاختصار لاستدعائه المقام اياه كقولك ليس عمرو وليس بكر ولا كذا اذا اعتقد المخاطب انه ينبغى للتحو والمعانى والبيان والعروض والقوافى فتقول انه زيد تعلم النحو لا غير والمعانى والبيان والعروض والقوافى او اعتقد ان زيدا يعلم النحو وكذا عمرو وبكر وخالد فتقول زيد يعلم النحو لا غير فلا غير هنا لا غير النحو على الاول ولا غير زيد على الثانى الثانى من الطرق الاربعة للقصر الا بعد النفى اى نفى كان نحو ليس زيد الا شاعرا ما النصب ايضا لا للنفى بالرفع لغاية لما اقر له او قلبا بحسب المقام وكذا فى قصر الصفة على الموصوف نحو ما شاعر الا زيد افرادا او قلبا فان قيل الاستثناء يفيد الحكم مطلقا سواء كان بالا او غيرها وسواء كان بعد النفى اولا فما فائدة التقييد بالا بعد النفى قلنا الكلام فى القصر بين الشيئين والحكم لشيء على غيره والقصر عنها لا يكون الا كذلك كانه يعرض من طرق العامة الاعل هذا الوجه الثالث من عنوانات طرق القصر انما وانما افاد الحصر لانه متضمن معنى ما والا فلذا افاد الحصر

55

مثلها والدليل على انه متضمن هنا ما وجوه الاول قول المفسرين في قوله تعالى انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو المطابق لقراءة الرفع على طريق المنطق منه الثاني قول النحاة رحمهم الله انما لاثبات ما ذكر بعده ونفي ما سواه وهو معنى ما والا الثالث صحة انفصال الضمير معه كقولك انما نضرب انا كما تقول ما نضرب الا انا قال الفرزدق رحمه الله انا الذائد الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي الذود الطرد والذمار ما وراء الرجل مما يحق عليه ان يحميه والاستشهاد في انفصال الضمير اعني انا عطف قرن على من حيث نرمي وتعيد اي الامام انه النحو حالي بوجه نفيس انما معنى ما والا التحقيق وما مزيدة مؤكدة لمعنى التحقيق والاثبات فيكون تأكيدا على تأكيد وهو المعنى بالقصر فان قولك انما زيد لا عمرو اثبات المجيء صريحا في اول الكلام وضمنا بمفهوم آخر وهو لا عمرو ولان اصل الفعل لما كان مسلم الوجود لاحدهما وقد نفي عن عمرو فيلزم اثباته لزيد فهنا يتعدد وقوع اثباتي التي اكدت افادة القصر وبهذا اندفع طعن المصنف رحمه الله وغيره بان كلام الرعي رحمه الله من ساب اسام العكس يعني انه لما كان ان للقصر بالتاكيد على تاكيد توهم العكس اي وجود القصر في كل ما كان للتاكيد فانهم مان دلالة العربية مناسبات بعد وقوع الاحكام والطعن مثله ليس الا لعدم المتانة والاحكام لا يأتيه كما مر من اخبرته به بالنحو يريد به الامام الرازي رحمه الله تعالى في محصول اصوله ان للاثبات وما للنفي فاذا اجتمعا لم يتوجها الى واحد للزوم التناقض فيجب ان يتوجه احدهما الى المذكور والآخر الى غيره وانما نفى كلمة ان للمذكور لكونها لما سبق والمحافظة عليها احق لكونها للاثبات التي هو اشرف وهذا القول باطل من وجوه منها ان ما ليست حرف النفي وجواز ان على غير الاثم

واجتماع حرفي الاثبات والنفي بلا فاصلة بينهما وجاز النصب في انما زيدا
وانما زيد قائم لان الحرف بعل وان زيد او زيد بعل ولكان المعنى
انما زيد قائم كمعنى انتفاء القيام عن زيد لان ان لتحقيق ودخل عليه لكن
تلك اللوازم كلها باطلة كما ترى ونقل عن المصنف رحمه الله في تقرير الامام
رحمه الله ان المقصود وجه المناسبة في وضع انما وتركب الحرفين لا انهما
باقيان الان على اصلهما حتى يلزم ما ذكر وقد صح لي هذا شيخنا الشارح
قدس سره في مصابيح المفاتح وانا اقول هذا المحمل وان صح لكن عبارة
المحصول كما نقلنا اليس مما منه بحث ولا اثر على ان كلامه يستلزم ارتكاب
ثلثة اوضاع من غير دليل فمنها تأكيدا اي تأكيد ان فانها لتأكيد الكلام
الذي دخلت عليه فيقصر انما معنى القصر اذ القصر لتقديره المقصود اذا
القصر في جواب المتردد وكذا في جواب المنكر وكانه حصر المتردد وان لم يعد
الحصر فيه لان القصر بمجرد التأكيد دون التفرع بالاثبات والنفي الى
وانسب بدفع التردد ولكونه اضعف من الانكار [illegible] من طرق القصر
التقديم اي تقديم ما حقه التأخير كخبر المبتدأ ومعمول الفعل عليه ومنسم الى
ما حقه بعد التقديم على امكان الاخير كما في تميمي انا وقد يعبر الى امكان
التقديم كما في انا كفيت مهمك نحو انا كفيت حاجتك وهي اي الاربعة
افرادا وقلبا واعلم ان طرق الاربعة للقصر يستعملها [illegible] واحد منها فيه
ومن افادة القصر [illegible] جواب
الذي تسلمه له وهو حكم اي مطلق الحكم في الجملة وانما التخصيص اي تعيينه بان
الحكم مشترك من الوصفين او الموصوفين او بانه لبعض دون
ثم بعد اشتراك الاربعة في هذا المعنى الشامل تختلف كل منهما من اوجه
غيره فالاول اي طريق العطف يتضح اي فيه بحيث نفيا واثباتا اي
فيه المستعمل للحكم المثبت والمنفي جميعا فلا يترك التنصيص عليهما الا كراهة

الاطناب

٥٦

الاطناب في مقام الاختصار كما اذا قيل زيد يعلم نحو النحو والصرف ويتشاغل بنحوه
او زيد يعلم النحو وعمرو وبكر وسواي فتقول في المعاندين زيد يعلم النحو لا غير نحو
وفي الثاني لا غير زيد وحذف المضاف اليه من غير [illegible] المعلوم استشهاد
بالغايات كقاف السؤال بان قيل قال ما قالت النحاة فقط نحو انا زيد تميمي
وانما انا تميمي [illegible] حيث فيه مثل ما قال [illegible]
لانه التنصيص عليهما كما ترى لا ان تقرير النفي مذكوره على وجه العموم
فلا تنصيص وانما [illegible] لا في غير المسجد الا في المسجد [illegible]
الاستدراك [illegible] والانتصاب نفيا واثباتا على المصدرية من نفس
والثاني اي النفي والاستثناء وكمعنى انما لا يجمع مع لا العاطفة [illegible] بلا
العاطفة ولذا اطلق المصنف رحمه الله كالشيخ في العبارة [illegible]
اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس بقاعد ونحو تخصيص بلا
بقرينة التعليل بقوله اذ لا يد [illegible] وذلك قال الشيخ عبد القاهر
رحمه الله لا يحسن ان ينفي شيئا [illegible] لا ان بعد
ما النفي في ذي قد نفيته فلا يجوز ما جاني احد الا زيد [illegible]
بعدم الاتيان [illegible] وقال ان ذلك لم يقع في كلام البلغاء السابقين
وان وقع في تراكيب الفصحاء الا حقين فقد ذكر صاحب الكشاف في
[illegible] في تركيب [illegible] فقال ويقولون [illegible]
عن ذلك [illegible] لا اسر شادا ومنها في قوله
تعالى ما ارسلناك الا نذيرا لا حفيظا مهيمنا عليهم ومنها في قوله تعالى
[illegible] الشهوات ما هو الاشتهاء [illegible] ومنها في سورة
النساء ما اردنا [illegible] الا احسانا [illegible] ومنها في [illegible] تعالى
وما [illegible] في الكتاب ما كان [illegible]
لا شبهة [illegible]

ان الامتناع الذي يدعيه الاصحاب ليس مبنيا على نقل والدليل المذكور
لا يتم لما فيه من التحكم بتخصيص لا من بين اخواتها ويبقى قصد التاكيد والتكرير
مع ظهور مسافته وغير نكرة اي في امتناع الاجتماع مع الاول
وعبارته قاصرة بل الصواب كما في المفتاح ان لكل حظ في افادة الغرض
وعدم مجامعة لا لكل الا لغلاف انما فانها تجتمع مع لا والا وان كان مما التزم
نحو انما زيد شاعر لا منجم لان النفي فيها اي في انما ضمني لا صريح كما اشار
اليه المتن وينقص معنى ما والا ولا يلزم من امتناع الاجتماع مع ما يفيد النفي
صريحا امتناع الاجتماع مع ما يفيده ضمنا فيجوز الاجتماع مع انما كما يجوز
امتنع من المجيء زيد لا عمرو مع امتناع ما جاء زيد لا عمرو وكذا جاز الاجتماع
مع انما التي هي بمعنى ما والا فاجتماعه مع التقديم يكون اجوز فلذا
لم يتعرض له وهذا اي جواز اجتماع انما مع لا اذا لم يكن الوصف مذكورا بعده
اي بعد انما والتذكير بتاويل اللفظ كما ان الا يلحقه تاويل اللفظ
مختصا بالموصوف المذكور في نفسه لانه لو كان مختصا لم يكن في النفي فائدة
ولكان كالاجتماع مع النفي الصريح لان النفي الضمني يتقوى ويتاكد
بهذا الاختصاص نحو انما يستجيب الذين يسمعون فلا يجوز لا الذين
لا يسمعون لان الاستجابة لا يتصور الا ممن يسمع ويعقل
انما يتذكر من يخشى الرحمن لا من لا يخشى اذ من المعلوم ان التذكر مختص بالخاشي
لا يتعدى الى الآمن فلا فائدة في النفي على انه في قوة ما يتذكر الا الخاشي
لا الآمن فيمتنع لما ذكرنا من تاكيد النفي بالاختصاص واعلم ان صاحب
المفتاح رحمه الله جعل عدم الاختصاص شرط جواز الاجتماع وتبعه المصنف
لكن الشيخ في دلائل الاعجاز جعله شرط حسن الاجتماع وهذا اقرب واصل
اي الطريق الثاني وهو النفي والاستثناء ان يكون لامر لا يعلمه المخاطب ويعلمه
المخاطب وينكره مع ابنائك كقولك لصاحبك وقد رايت شبحا من بعيد

ما هو

57

ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره مصرا اما ... او ... او اجتماعا
وذلك اذا اخرج الكلام على مقتضى الظاهر نحو قوله تعالى حكاية عن الكفار ان انتم
الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء فالمخاطبون وهم الرسل لا ينكرون
انهم بشر ولا يترددون لكنهم نزلوا منزلة المنكر لاعتقاد القائلين وهم
الكفار ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار الرسل على دعوى الرسالة فكانهم
في قوة الاصرار على نفي البشرية عن انفسهم في زعم القائلين فلذا استعملوا
طريق النفي والاستثناء ان انتم الا بشر المخاطب هم الرسل وهم
ينكرون هذا الحكم ... ما لا يخفى ... ان المقصود
بالمشتمل هو هذا الكلام ليكون من الاصرار الحقيقي ومن الادعاء على الظاهر دون
ما هو الاصل لا من قبيل الادعاء ... وانما نحو
قوله تعالى حكاية عن قول الرسل للكفار ان نحن الا بشر مثلكم هذا اشارة
الى سؤال مقدر وهو ان المخاطب وهم الكفار لا انكار لهم في هذا الحكم
ولا اصرار فلم استعمل الثاني فاشار الى الجواب بقوله فمن باب
مجاراة الخصم مجاراة الخصم عبارة عن تسليم بعض مقدماته حالا غير
بالمقصود والماشي معه وارخاء العنان اليه يقال جاراه في الحديث
من جري الماء في الوادي للتبكيت اي للغلبة عليه واسكاته من
بكته بالحجة اذا غلبه عليها في الخصم اي موضع الزلة فهو من العثار لا
من العثور بمعنى الاطلاع ثم بين المجاراة بقوله حيث يقول لهم ان ما قلتم
الكبرى شاكلم وكيت وكيت انه مسلم وما نحن من ان شان كيت
وكيت لكن هذا لا ينافي دعوانا لان هذه المقدمات المسلمة منكم لا تنفي
دعوانا ولا تقدح فيها فكان الرسل قالوا للكفار انتم صادقون في قولكم
انا بشر لكنه لا ينافي دعوانا للرسالة اذ لا منافاة بين البشرية والرسالة
في نفس الامر فصورة الحصر في قول الرسل للكفار كلام الخصم والموافقة هو الارادة عين الحصر

وهذا النوع من الكلام يسمى الاثبات بالقول الموجب وهو من اسلوب
الكلام المنصف واما لامر ادعائي اذا اخرج الكلام على خلاف الظاهر
نحو قوله تعالى خطابا لمحمد عليه السلام ان انت الا نذير فالمخاطب لا ينكرون
هذا الحكم لكنه للمبالغة اي كان الرسول عليه السلام لمبالغته في ارشاد الكفار
وهدايتهم وشدة حرصه على ذلك حتى عوتب بقوله فلعلك باخع نفسك على
مع نفارهم عنه فعلى هذا التأويل يكون من قصر الافراد ثم اعلم ان الاصل في القصر بالنفي
هو ان يوقع المقصور عليه مع اداة الاستثناء حتى لو اريد قصر الفاعل على المفعول
قيل ما ضرب زيد الا عمرا اي لم يقع فعل الفاعل الا على عمرو ويجوز تقديم المقصور عليه
مع اداة الاستثناء على المقصور بحكم الالتباس فالمقصور عليه هو ما ذكر بعد
الا سواء كان مقدما او مؤخرا نحو ما ضرب الا عمرا زيد وانما قلنا مع الاداة
لانه لو قدم بدون الاداة نحو ما ضرب عمرا الا زيد لم يجز لانعكاس المعنى وفيه
كالكافي وعلى هذا القياس الكلام في حصر المفعول على الفاعل نحو ما ضرب عمرا الا زيد
اذ لم يقع على هذا المفعول الا ضرب زيد وهو الاصل وجاز ما ضرب الا زيد عمرا
لتمام وبعدم المقصور عليه وان جاز ذلك لكنه قليل وانما قل لانه يقصر الشيء
قبل تمامه وهو خلاف الاصل لان المقصور في قولنا ما ضرب زيد الا عمرا
هو الضرب المقيد بكونه صادرا عن زيد دون الضرب المطلق نظرا الى الامر
من تأخر المقصور عليه اعني عمرا وبعدم المقصور اعني زيد حتى لا يلزم
قصر الصفة قبل تمامها وانما جاز على قلة لانها في حكم التام باعتبار ذكر
متعلقها اعني زيدا اصالة في الاخر وقد خص البعض ان منع تقدمهما جميعا
كالمالكي صحيح وان حصر الفعل سواء كان في الفاعل او المفعول او
حصر الصفة في الموصوف خاتمة لمباحث الاستثناء وما يليه
تحقيق كيفية افادة الحصر لا بد لانه اعتبر والبد المعرفة في الاستثناء
يريدون به المفرغ فانه الطريق المعهود في الاول الزائدة العامة من اهو الحد

المستثنى منه لان سببا هو نا فرات ولا تكلف [illegible]
المخرج منه وهو عمومه لعدم التخصيص بنوع او صنف من الجنس وغيره
لبعض الافراد المتساوية ويلزم ح وليساول المستثنى وغيره من الافراد
وفي المناسبة في الجنس والوصف اي في كونه من جنس ذوي العقول ان
كان المستثنى من جنسهم ومن جنس الناس ان كان المستثنى من جنس ذوي
وفي كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غيرها على حسب المستثنى بعد
المستثنى منه اذا قدر وهو في الاستثناء المفرغ اعم عام حال من جنس بعد
نفس المستثنى وغيره نحو ما ضرب الا زيد اي ما ضربت احدا الا زيدا فاذا
اوجب من ذلك المقدر العام الاعم من كونه زيد حصل معنى القصر ورده
على صفة الاستثناء وما ضربت الا راكبا اي ما ضربت على حال من الاحوال الا
راكبا اي ما ضربت لغرض من الاغراض وما سرت الا يوم الجمعة وعلى
هذا وبه اي ما ذكرنا من اشتراط الاول البلاغة عرف انه قرين في الاستثناء
وتخريج المنع في مساته ما اضافة لا اختلاف تقديم الاول على المفعول من قولنا
ما اختاره الا زيد تقديم المفعول على الظرف فانا التقدير في الاول ما اختار
ما بين جماعته من الطرف الاخر فيكون المقصور عليه جماعة التي
دون الثاني ما اختار من يسلم منهما بصفة من الصفات الا المعنى
والاول ابلغ في المدح ودونها قولك ما اخترت الا منكم فيكون ما اخترت
الا رفيقا منكم وكذلك انما يخشى الله من عباده العلماء تأخير العلماء فيه لانه انما
يخشى العلماء من عباده الله سعود العلماء فيه قول خشية من بين العباد
على العلماء وعلى الثاني خشية الله اي من بين سائر الخشية على ادعائهم
والثالث من طرق القصر وهو انما يعتبر ما بعده في الاكثر واما
من الكلام نحو قولنا انما ضرب زيد عمرا ليكون المقصور عليه
هو المفعول وفي قولنا انما ضرب عمرا زيد ليكون المقصور عليه هو الفاعل

بخلاف سائر الطرق فانها بعد النفي في الاول والآخر فلا يجوز فيه
اي في انما لعدم التصريح فيه بالا فيها التقديم والتاخير للمقصور عليه
ماجاز في الاول في الثاني وهو طريق الاستثناء للالتباس في الثالث
بسبب استتاره الا في اللفظ دون الثاني فان الواقع بعد الا متعين لان يكون
مقصورا عليه سواء كان مقدما او مؤخرا اولا له عطف على الا ان
وبطلانه لعدم التعرض فيه انما ذلك اي الثاني هو الاصل في افادة القصر
دون هذا اي انما فانه بعد النفي لتضمنه معنى ما والا مكون في افادة
القصر فرعا على ما والا ولهذا كان محلها في الاصل محل الفرع وبعضه
في اداة القصر لم يستعمل الا في الاحكام الكلية التي يعلمها المخاطب ولا ينكرها
نحو انما يعجل من يخشى الفوت وقولك انما هو اخوك وانما هو صاحبك
القديم لمن يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ترقيقه عليه والرابع من الطرق الاربع
وهو التقديم يحصل من من الطرق بانه ذوقي اي يدرك بالذوق فمن ذكاء
يدرك به المدلولات العقلية المفادة بتراكيب الكلام وان لم يقم عليها
برهان وقد يطلق على الحلاوة العقلية المترتبة على ذلك الادراك والمراد
هنا الاول لا وضعي اي التقديم يدل على القصر بفحوى الخطاب ومفهوم
الكلام بمعنى انه اذا تامل صاحب الذوق السليم في معنى الكلام
الذي فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يكن التقديم مما وضع للمعنى
بخلاف الطرق الباقية فانها تدل على القصر بالوضع لان الواضع وضع
لا وبل للنفي والاستثناء واما لمعان يفيد القصر واما من لطيف
النوع الذوقية فمما انكره اهل التراكيب ولطافتها مع
كمال قوته في الادراك في المنقول والمعقول روى عن بعض العلماء انه
كان اذا سئل عن ما يدرك بفعله في النزيل اجاب بان الله تعالى
فاعل مختار يفعل ما يشاء وقال ابن الحاجب رحمه الله قوله تعالى

اياك

٥٩

اياك نعبد وما يقاربه للحصر فلا دليل عليه الباب الثامن من الابواب
المعقود عليها قانون الجزري وضع الكتاب كل باب عنوانها مبنيا على
ما يعني والكلام اي البحث وهو معطوف في الوضع على طريقة التعبير
في الفصل والوصل قدم الفصل باعتبار ان الاصل عدم العاطف
وقد ذكر في ذو الذكر في فصل احدى الجملتين عن الاخرى ففي هذا النص
تلك الانواع وقد نبه عليه تكرار ذلك وذكره كما هو دابه في
غير ان المصنف نبه على صاحب المفتاح في تقديم باب القصر وافراده
عن هذا الفن لانه ليس من الاعتبارات الراجعة الى الكلام باعتبار التعدد
والاسناد النوع الاول من الانواع الثمانية المعقود عليها الفن
الرابع في الفصل والوصل ومازال العطف وايراده نشر على ترتيب اللف
اي الفصل ترك العاطف والوصل ايراده وعرف العبارة
ما يحذف عنه الواو من الحروف العاطفة المسماة على نحو التمام
بذلك بذكر ما يرى وافرد لاعمالها ما يفيد وكمن اي الكلام
في الفصل والوصل بالواو وحينئذ فلا تحتاج الى سائر العواطف
لها لان يحصله يستدعي بيانها ومن الجمل منها خصوصا
مشتملا على المباحث المخصوصة من تلك المعاني الجملة كالتعقيب
للفاء والتراخي لثم والتدريج لحتى وهكذا فلذا كان العطف بها
غير من النحو وكذا لو كان لاحد اذا كان البين اعرابا سواء
عطف بالواو او غيره لانه اذا كان للجملة الاولى محل من
الاعراب فان قصد تشريك الثانية في حكمها واعرابها عطف
والا فلا واما العطف بالواو في جملة لا محل لها من الاعراب
فما يشكل فيه الصراعات اذ ليس لهواء مطلق الجمع فائدة
ومجرد ذكر الجملتين بعدم لانا اذا قلنا زيد قائم عمرو قاعد

بغير واو علم امتناع التسمية فى الثبوت وان لم يمكن الفرق بين
الاجتماع كما فى صورة زيادة الواو وامتناع الاثبات كما فى تركه
لانها للربط المطلق كما ذكرنا والربط المطلق بلا خصوص
تعقيب او تراخ او نحوه يضعف بمظنة الصالحة عن غيرها
لانه لا يحسن اعتباره من كل امرين على العموم بل لا بد من حصول
شرائط فيها حتى يحسن الربط فيها كما سنفصلها ان شاء الله تعالى
فلذا دق المسلك فى هذا الباب وعظم الخطر حتى قصر بعض العلماء البلاغة
على معرفة الفصل من الوصل وما قصرها عليه لان الامر كذلك
وانما حاول بذلك التنبيه على مزيد غموضه وان احدا ان يكمل فيه
الا وقد كمل فى سائر فنونها ثم حيث عطف فى الكلام لا معطوف عليه
لفظا باول الكلام بان يقدر معطوف عليه حتى يصح اعتبار
الربط فانه لا يمكن بدون مربوط ومربوط به نحو قوله تعالى
واياى فارهبون بتقديم المفعول للتخصيص كما فى اياك نعبد
والمجى بالفاء مع عدم المعطوف عليه لفظا وجب التاويل
بان التقدير اياى ارهبوا فارهبون حذف المعطوف
عليه لدلالة المعطوف المفسر المذكور عليه والرهبة يراد
بها فى الثانية رهبة ابلغ واشد من الاولى على نحو كلا سوف
تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وهذا هو المصحح لعطف المفسر
على المفسر مع كمال الاتحاد بينهما واعلم ان انحصار العطف
المعطوف فى حكم مشترك فيه العواطف كلها كالاخفى و قوله تعالى
اوكلما عاهدوا عهدا بهمزة الاستفهام دخلت على الواو
ولا معطوف عليه فى اللفظ فاول بان التقدير
اكفروا وكلما عاهدوا احذف المعطوف عليه

لدلالة

البيان والاصول والمنطق اى المطابقة وهى ارادة تمام الملفوظ وارادة
تمام المعنى فقط من اللفظ والمعنى من غير زيادة ولا نقصان كدلالة
لفظ الاربعة على المجموع المركب من اشخاص اربعة وعلى جزئه اى على غير
تمام مسماه سواء كان داخلا فيه او خارجا عنه عقلية فاستعاراتها انما
بملاحظة العقل التعلق بينهما بالجزئية واللازمية وحكم بان حصول الكل او
الملزوم يستلزم حصول الجزء او اللازم وعلى جزئه تضمن كدلالة لفظ الاربعة
على الاثنين الذى هو فى ضمن المجموع المركب من اثنين واثنين وعلى الخارج
الالتزام كدلالته على الزوجية ونسبة الحيثية ملحوظة فى الكل لئلا ينتقض
تعريف كل منها بالاخرين فيما اذا فرض لفظ مشترك بين الكل وجزئه
ولازمه كلفظ الشمس المشترك بين الجرم والشعاع ومجموعهما فقد ويشترط
اى شرط الالتزام اللزوم ذهنا اى كون المعنى الخارجى بحيث يلزم من حصول
المسمى فى الذهن حصوله فيه ابتداء او بعد ملاحظة لوازمه والتامل
فى الامارات اذ لولاه لم يفهم المعنى الخارجى من اللفظ اصلا لانه لم يوضع
له ولا لاتصال الذهن من المسمى اليه واللزوم الذهنى بلا مرجح فلا يشترط
اللزوم خارجا والا لانتفى دلالة الالتزام على الملكات بما فيها
من المعاندة خارجا ولا عقلا مع امتناع الانفكاك فى العقل كما
كما شرطه المنطقيون فى اللزوم البين والاخص الاكثر المجازات والكنايات
عن الالتزام ولما كان المعادات بالخارجية [illegible] اشتراط
اللزوم الذهنى كما اشتهر عبارة ابن الحاجب فى اصوله فحمله على اللزوم
على البين والى هذا التعميم اشار بقوله اى تعلق بين مسمى اللفظ والمعنى الخارج
بوجه ذلك التعلق الاتصال اما بحسب ذهن السامع من المسمى اليه اى الى
المعنى الخارج لما كان حاصلا اى اعتقاد المخاطب واعتقاد المخاطب لعقل
كما فى الاربعة والزوجية او عرف عام كما فى الغيث والنبات او عرف غيرهما

من الشرع كالصلوة والزكوة والاصطلاح كالفاعل والرفع والعرف
الخاص امر يختلف بحسب الاسباب من العادات والصناعات والملل
والاديان وقد يكون العلق بمحض اعتقاد المخاطب من غير استناد الى شي
واعلم ان اللزوم قد يكون من جانبين كما بين طول النجاد وطول القامة وقد
يكون من جانب واحد كما بين العلم والحيوة قال اى السكاكى رحمه الله
فالانتقال من الملزوم اى اللازم مجاز وهو ان هذا الانتقال بالذات
لا يحتاج فيه الى غير اللزوم من القرائن والانتقال عن اللازم الى الملزوم
كناية وهو اى الانتقال من اللازم بمعونة الاول اى بمعونة الانتقال من
الملزوم ومقصوده انه لا يمكن الانتقال في الطريق الثاني الا اذا رد الى
الطريق الاول وآل اليه فان الملزوم خاص الطبع واللازم يجوز عمومه والانتقال
من العام مع عمومه اذ لا يمكن الانتقال الا عند المساواة مع الملزوم بحيث يكون
اللازم ملزوما فان قيل فلا يتميز الكناية عن المجاز اذ الانتقال حينئذ في كل
منهما من الملزوم الى اللازم قلنا يتميز بان المجاز ينافي ارادة الحقيقة دون
الكناية وان المجاز يتوقف على الملزوم واللازم فقط والكناية يتوقف عليهما
وعلى المساواة وانما من اللازم الى اللازم كالانتقال من ما هو الثلج الى برودته
فرجع البيان هذا جواب سؤال مقدر تقديره ان الانتقال لا ينحصر في طريق
المجاز والكناية لان المجاز انتقال من الملزوم الى اللازم والكناية انتقال من
اللازم الى الملزوم وههنا انتقال من اللازم الى اللازم فلا يدخل لا في الاول
ولا في الثاني فيكون طريقا ثالثا والجواب ان الانتقال ليس من البياض الى
البرودة بل منه الى الثلج على طريقة الكناية ثم من الثلج الى البرودة على طريقة
المجاز فهذا تركيب للطريقين والحصر كان للطريق البسيط فان قيل امطرت السماء
نباتا اى غيثا مجاز مع ان الانتقال فيه من اللازم لان الغيث يستلزم
النبات قلنا قد سبق ان اللزوم قد يكون من كلا الجانبين وكذلك

فرجع البيان ... بتصوير ... والكناية في كليهما بخلاف ... ما هو الا ...

الغيث والنبات بحسب العرف والاعتقاد فرجع الى الانتقال
من الملزوم ومن المجاز نوع يسمى الاستعارة وهو لانها عبارة عن ايراد
احد طرفي التشبيه وارادة الآخر وذلك متفرع على التشبيه كما لا يخفى فاضطر
اصحاب علم البيان الى اصل ثالث بعد الاصلين المذكورين ثم ان
الاستعارة وان كانت نوعا من المجاز لكنها تختص بكثرة الاحكام و
المباحث الغامضة والنزعات اللطيفة فافردوها فصار انحصار اصول
علم البيان وابوابه اربعة كما قال فصار اى فن علم البيان منحصرا في
التشبيه والمجاز والاستعارة والكناية واعلم ان الغاية لعلم
طرق المعبر لان دلالة الالفاظ التشبيهية على معانيها وضعية وتفسير الطرق
انما يكون في المعاني العقلية دون الوضعية لكن لما توقف احد قسمي المجاز
الذي هو معظم الطرق المعتبر به عليه صار مقصودا لا بالعرض واصلا وادخل
السكاكي انما اى ما ذكرنا من ان الحرام احوط امطرت السماء نباتا في سلك
رعينا الغيث يكل للضبط اى ضبط مرجع علم البيان في المجاز والكناية
فان ادراجه فيه ضم للنشر وتقليل للاعتبار فيكون اقرب الى الضبط
بخلاف ما اذا لم يدرج فيه فانه اكثار واعتبار والعجب من المصنف
رحمه الله انه مع التكلف لم يتعرض للذي هو محل التكلف من الادراج
المذكور وقد يروى انه قال في الدرر الغامضة الكاشف المشكلات
ان مدار علم البيان باحث عن الدلالات العقلية والاطلاق اللفظ على غير
مسماه لا بد من علاقة فتلك العلاقة اما تشبيه او غيره وعلى التقدير
الثاني اما ان يمكن ارادة معناه الاصلي اولا فان كانت التشبيه مع جواز
ارادة المعنى الاصلي فتشبيه وبدون جوازها استعارة وان كان
غير التشبيه مع جواز ارادة المعنى الاصلي فكناية ومع امتناعها مجاز
مرسل هذا كلامه وفيه فساد لانه يستلزم ان يكون معاني الالفاظ التشبيهية

عقله ولعل كون الكلام مما وضعه كما ذكر. فان قيل فعلى هذا يجب ان لا تتفاوت
التشبيهات قوة وضعفا قلنا لا نافي جوازها في القوة والضعف في الدلالات
الوضعية ايضا كما يقال الصفة المشبهة اقوى وابلغ من اسم الفاعل الاصل الاول
من الاصول الاربعة البيانية في التشبيه قدمه على المجاز المرسل لكونه مقصودا
بالعرض وكون المجاز المرسل مقصودا بالذات فان سرع الذهن من غير
المقصود لتحصيل المقصود هو اللائق بالتعاليم ولما سمع الفصل بين
قسمي المجاز وهي الاستعارة لتوقفها عليه وقدم المجاز المرسل على الكناية
لقلة مباحثه وكثرة مباحثها والمجاز على الكناية لكونه كالمفرد بالنسبة اليها
فان المجاز يتوقف على اللزوم فقط والكناية على اللزوم والمساواة وايضا
المجاز ينافي ارادة الحقيقة والكناية لا تنافيها وجواز الارادة كما لا ارادة
وايضا يعتمد المجاز على وجود القرينة الصارفة والكناية على عدمها والسلب
مركب بالنسبة الى الايجاب لانه رفع الايجاب وانما لم يذكر تعريف التشبيه لما
يظهر من مجرى الكلام وسياقه وهو الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى والمراد
بالمعنى ما هو اخص اوصاف المشبه به واشهر لوازمه كالشجاعة في الاسد فظهر
ان مراد المصنف معنى التشبيه لغة بل هو معناه اصطلاحا فان قيل هذا شامل
لمثل ضارب زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو قلنا ان اريد به الاشتراك
قصدا فلا يدخل لانه من التشبيه صحيحة وان لم يقصد الاشتراك يكون خارجا
من الدلالة لان المراد الدلالة المقصودة ولابد فيه اي في تحقيق التشبيه
من طرفين لانه مشترك بين امرين ممتنع بدونهما مختلفين اذ لو اتحدا
من جميع الوجوه حتى التعين لم يكونا امرين ووجه شبه مشترك فان الاشتراك
بدون ما به الاشتراك محال واداة وغرض فيه لان التشبيه من الافعال الاختيارية
والعاقل لا يفعل بالاختيار ما لا يؤدي الى فائدة وطرفاه من كونه منقولا
او مردودا قريبا او غريبا كما سيأتي مفصلا فان التشبيه لا يخلو عن هذه الامور

في الواقع

٦٢

في الواقع وصحيحة بعد التركيب كما ذكرنا فان المذكور مرجعه الى الاول
فالبحث فيه اي في التشبيه خمسة انواع لان التشبيه كما عرف بمن يكون
يشترك في شيء مع شيء على شيء بوسيلة شيء لطلب الترتيب على الانواع الخمسة
النوع الاول طرفاه قدمهما لكونهما العمدة في التشبيه فان الوجه وصف
لهما والغرض عائد اليهما والحال الاداة رابطة لهما والصيغة آلة الافادة في
ذكرهما المشبه والمشبه به وهما اما حسيان اي محسوسان بان يدرك الحواس
بالحس الظاهرة او عقليان كالعلم والحياة او مختلفان بان يكون المشبه عقليا
والمشبه به حسيا كما في التشبيهات المستقيمة او يكون المشبه حسيا والمشبه به
عقليا كما في التشبيهات المقلوبة والخياليات الخيالي هو المعدوم
المفروض مجتمعا من امور كل واحد منها يدرك بالحس ملحق بالحسي باعتبار
اي مادة الخيالات حسية لان المراد بالحسي المدرك هو او مادته باحدى
الحواس الظاهرة والخيالي مادته مدركة بها والوهميات ملحق بالعقلي لان
المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا بالحواس والوهمي لا يدرك هو
ولا مادته بالحواس لو ادرك لكان مدركا بها وكذا الوجدانيات ملحق بالعقلي
والوجداني ما يدرك بالقوى الباطنة كاللذة والالم والحاصل ان المعقولات
لانها تصدق عليها انها غير مدركة بالحواس لا هي ولا مادتها النوع الثاني
في وجه الشبه قدمه لكونه العمدة في التشبيه بعد الطرفين وهو اما حسي
كالطول المشترك بين طويلي انسان وفرس او حقيقة لعضو كالانسانية المشتركة
بين طويل وقصير والحقيقة هي تمام الماهية فكانها معنى الذاتي فيتناول
النوع واجزاءه او وصف خارجي كالالوان والاشكال مثلا واما عقلي
مستند الى العقل كالكيفيات النفسانية مثل العلم والمعرفة والكرم والعقل
على ثلثة اقسام لانه ان كان له تحقق ما ولو بحسب اعتبار العقل فاما ان
لا يكون معدولا بالقياس الى الغير فهو حقيقي كالاشتراك المذكور او يكون

متقولا بالقياس الى الغير فهو اعتبارى لان معناه باعتبار الغير يكون
الشى مطلوب الوجود وكذا الحجاب وان لم يكن له تحقق اصلا بل يكون
عدميا محضا اخترعه الوهم كالاظفار للمنية فهو الوهمى كما قال او وهمى والواحد ان بسيط
ان لم يكن له جزء كالجوهر او مركب ان كان له جزء كالانسان وكذا الصفة
اما بسيط كاللون او مركب كالسواد واعلم ان التقسيم الى الحسى والعقلى
باقسامه جار فى الذات ايضا لكنه الحق فى الوصف ملاحظة لما تقدم ظهر
بما ذكرنا ان وجه الشبه امر متفاوت بحسب الاقسامات وحسبه فهو اى وجه الشبه
سواء كان ذاتا او وصفا اما واحد المراد بالواحد ما يكون مدلولا للفظ مفرد
لا ان يكون له جزء اصلا فدخل فيه نحو الجوهر والانسان واما مركب في حكم
الواحد كذاب كرادرضاب مراده مقصد بمجموعها هيئة واحدة اى لم يقصد
تركيب الطرفين فى كل من تلك الامور بل فى الهيئة الوحدانية المنتزعة
منها واما كثير اى يكون وجه الشبه عدة امور يقصد اشتراك الاطراف فى كل منها
لكن ليس هيئة الا كذا فان قيل ما الفرق بين التشبيه بالوجه المركب الكثير ومن
التشبيهات المجتمعة مباشرة كما ان الملحوظ في الوجه فى كل منها امور عدة
قلنا الملحوظ فى المركب هيئة المجموع وفى الكثير نفس المجموع وفى التشبيهات
المجتمعة آحاد المجموع والاول اى الواحد قدمه لتقدمه بالاضافة
اما حسى وقد عرفت المراد بالحس فكذا طرفاه . حسيان لا غير اذ
المحسوس من غير محسوس جهة لامتناع قيام المحسوس بالمعقول فان المدرك بالحس
هو الجسم او ما قام به ومن الممتنع قيام الجسم او ما قام به بالامر المعقول
المحض وجه الامتناع من قوله لا المحسوس قائم بالمحسوس فى التقدير
واما كاعلام لاشتراك مسند الخبر على كونه لا يعقد وسع الدار علام واما
خبر لا لكونه لا رجل فى الدار قاعد كالورد ما خذ فى الحمرة فالواحد الحسى
هو الحمرة ولا شك انها حصة من الكونية الخصوصية مطهر ان لمبن المراد

(٥٥)

مجموع تشبيهات ... [illegible]
... [illegible]

ما حلا ان المركب لا ينبل
التوريه والكثير يتشكل
تكون غير مقصود للهن
القصد الى المجموع
والتشبيهات
المجتمعة تشبيه مقصود
[illegible]

٣ر

الوحدة الحقيقية بل المراد ما ذكرنا من كونه معنى اللفظ المفرد واعلم
بحكم يحتمل فيه الاقسام الاربعة لعدم ادراك العقل في المحسوس شيئا
ولذا قال السعد بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسى فالمعقول بالمعقول
ان تشبيهه فعلى بدل البعض من الاقسام وان رفعته فخبر مبتدأ محذوف
كعدم النفع اى كتشبيه وجود شى عدم النفع بالمعدوم فى العدم عن العاهر
قال العلامة الشيرازى رحمه الله وتبعه الفاضل التفتازانى اى الوجه
عن الفائدة نوع تركيب قلت وجه الشبه هو الوجود العارى
الفائدة وهو في نفسه واحد ومثل اضافة وهو لا ينافى الوحدة
والمحسوس بالمحسوس كما في تشبيه المرآة بالاسد على دون الكر عنه
نحو عقل عام بالمحسوس والمعقول بالمحسوس وهو التشبيه بالمستقيم لكونه
على الشباب من ابيات الحي في معرض كالى كالمعدوم وعقلى بالمستقيم
وهو حسى في مقيد ما من الزيادة والنقصان اى الهيئة الساذجة
وهو عقلى والوحدة فيه كما فى المراد عن الفائدة والمحسوس بالمعقول
وهو التشبيه المقلوب المنبئ عن الادعاء كتشبيه خلق كريم فى المزدوج
بالعطر فى الحلو على والمزدوج ايضا عقلى والثانى فى حكم الواحد
محسوس كسقط النار مما يسقط منها عند القدح بعين الديك فى الهيئة الحاصلة
من الحمرة والشكل الكرى والمقدار المعين والاول بعضهم الكرام المنير
فى الهيئة الحاصلة من مقارنة الصور البيض المستديرة الصغار المقادير
فى المرأى على الكيفية المخصوصة الى المقدار كيف قال الشاعر وقد لاح فى الصبح الثريا
كعنقود ملاحية حين نورا اى تفتح نوره . والعقلى بمثل الاقسام الاربعة
لكنه لم يذكر الا ما طرفاه محسوسان كما في قوله حمل الاسفار اى الكتب
كحذو الدرس جمع درس نحو كسرة وكسر وهى آثار الناس وما سود وه
كمطر اى فى حسن المنظر وسوء المخبر اى فى الهيئة الوحدانية الاعتبارية

فان قيل الحسن حسى قلنا المركب من الحسى العقلى
عقلى فتدبر

الحاصلة من الامرين ولا شك انها امر معقول وطرفاه محسوسان وكانه
ماخوذ من قول النبي عليه افضل الصلوات اياكم وخضراء الدمن
قيل وما خضراء الدمن قال رسول الله المرأة الحسناء في منبت السوء
وكتشبيه الاكفاء للمتساوين في الخصال المستحسنة عن بعض [illegible] معقول
اذا شبهوا بالحلقة المفرغة في الغالب في عدم تعيين ما هو بالوسط وهو بالطرفين
وهو معقول قالت فاطمة بنت خرشب حين سئلت عن
بنيها الكملة ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها
والثالث وهو ان يكون وجه الشبه كثيرا من تلك الامور المختلفة [illegible]
كتشبيه فاكهة بعضها [illegible] تفاح سمرقند في اللون والطعم والريح فهذه الامور الثلثة
كلها محسوسة الاول من المبصرات والثاني من المذوقات والثالث من
المشمومات وليس المراد اشتراكها في الصفة الحاصلة منها بل في كل واحد
منها لكن [illegible] منها او عقلي كما كله اذا شبه بالغراب في حدة النظر
وكمال الحذر اي الاحتراز واخفاء السفاد كالجماع لفظا ومعنى فالامور الثلثة
عقلية كلها ولم يقصد فيها الى الهيئة او مختلط بعضها حسي وبعضها عقلي كالانسان
اذا شبه بالشمس في الحسن الذي هو حسي والبهاء والعلو المعقولين فانه عقلي
لم يعتبر هذا القسم من المركب فانه المعتبر في المركب الهيئة الوحدانية
ولعد كان في حكم الواحد بل لا تعدد في الكل الواحد ذلك تعدد ما
[illegible] وجه الشبه التعدد الاول قد ينتزع [ذا] ذكروا وجه
الشبه بخلاف ما اذا لم يذكر [illegible] التشابه [illegible] ذكر الوجه
وهو امر اعتباري هذا ما ذكره صاحب المفتاح وكانه وجه الامثلة التي
ذكرها اصحاب البيان من قبيل الوجه الاعتباري والا فكيف يجوز [illegible]
والاستبعاد في الوصف الاعتباري كون انتفاء الوصف الحقيقي كما قال
في وصف الكلام الفصيح كلام كالماء في السلاسة وهي سرعة الانحدار في الحلق

والمراد

٦٥

والمراد لازم السلاسة وهو افادة النفس نشاطا والعسل في الحلاوة
والمراد لازمها وهو كونه مشتهى الطبع والنسيم في الرقة وهي سريانه
في [illegible] في المسالك اللطيفة منه والمراد لازم الرقة وهو
لذة الصدور انشراحا والتعجب [illegible] وجه الشبه
وذكرت والمراد لوازمها لا لاعتبارها [illegible]
المشبه لفظ الكلام التي هي الثاني وهو قريب من الاول [illegible]
ولهذا عطفه على [illegible] عند تقسيم به التشبيه ان وجه الشبه منه
اي قسم منه حسي مع ان المحسوس لا يكون الا حسيا لان المحسوس [illegible]
في الخارج [illegible] فلا يكون [illegible] تشبيها به هذا اي وجه الشبه
[illegible] على ما [illegible] المحسوس
حسي ووجه الشبه ليس كذلك فالمحسوس لا يكون وجه الشبه وكانهم [illegible]
[illegible] وجه الشبه مع كونها محسوسات جعلوا [illegible] وجه حسيا
مع ان التحقيق انه لا يكون الا عقليا الذي هو الثالث خروج وجه الشبه
ان يشمل الطرفين وان لا يكون [illegible] التشبيه [illegible]
لم [illegible] واحد منها فسد التشبيه [illegible]
الوجه فاذا انتفت المشاركة لم يصح التشبيه [illegible]
في التشبيه الواقع في قولهم النحو في الكلام كالملح في الطعام فانه [illegible]
[illegible] ذو هو باعتبار [illegible] اي الوجه في تشبيه
النحو بالملح هو الصلاح بالاعادة الفساد [illegible]
[illegible] والفساد [illegible] الكثرة وهذا باطل كما قال [illegible]
مجرور عطفا على الصلاح بكثرة [illegible] باطل اذ لا يعقل [illegible]
اي في النحو [illegible] في نوع مثلا ولا [illegible]
[illegible] ان يراد بكثرة [illegible] الاحتمال البعيد [illegible]

وهذا ايضا في غاية البطلان لعدم تلك الاحتمالات والوجوه والمأمور
بها ان لو اخذ الامر المستقبل النوع الثالث من الانواع الخمسة
المرتب عليها الاصل الاول الغرض من التشبيه اي الفائدة المقصودة للمتكلم من
التشبيه وهو اي الغرض من التشبيه الى المشبه عوده اغلبي ويجوز
ان يكون حالا وذلك لان المشبه كالمقيس الذي يطلب العلم بحاله والمشبه به
كالمقيس عليه المعلوم المقرر وانت تعلم ان الغرض من القياس يعود
الى المقيس من المقيس عليه ومن ههنا يقول المحققون نسبة البيان في فنه
الى الاصول ومثل المنطق باب واحد بالجملة وهو اي عود الغرض الى المشبه
بيان حاله اي حال المشبه كما في تشبيه ثوب بآخر في السواد اذا علم السامع
لون المشبه به دون المشبه او بيان مقدار حاله كتشبيه ثوب بالغراب
في شدة السواد او بيان امكان وجوده اي بيان ان المشبه امر ممكن الوجود
وذلك اذا كان امرا مستبعدا يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه
كما في قول المتنبي وان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال
فانه لما ادعى ان الممدوح فاق الناس حتى صار اصلا برأسه وجنسا آخر
برأسه وكان هذا كالممتنع احتج عليه بالمسك الذي هو من الدماء
ولا يعد منها لما فيه من الاوصاف الفاضلة وهذا التشبيه ضمني عن صريح
او لزيادة تقرير اي زيادة تقرير المشبه في نفس السامع وتمكين حاله
بمنزلة ثبات كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على
الماء فان فيه من تمكين المعنى ما ليس في غيره لان النفس بالحساب اعرف بها
وكثرة طرقها او تزيين للمشبه في عين السامع ترغيبا فيه كتشبيه وجه اسود
بمقلة الظبي او ما كان من وجوه الحسان او تشويه للمشبه تنفيرا عنه كما في
تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة وكتشبيه العسل
بالمرة المقيئة او استطراف اي عد المشبه طريفا حديثا بديعا

وبهذا المعنى عدو المشبه به الى المشبه فوجب ان يكون للمشبه امرا
مستبعدا او الدراسات بقولنا ما يعده اي بعد المشبه في الواقع
والخارج كونه في وصف الجمر الموقد على الفحم بحر من المسك موجه الذهب
وانما استطرف المشبه في هذا التشبيه لابرازه في صورة الممتنع عادة
او لبعد المشبه من الذهن وبعده في الذهن اما مطلقا عن ظهور زمان حضور
المشبه في الذهن لكل جديد لذة لتميز الشيء المعتاد وهذا كما قال
للمغروب انما فان البعد الواقع يستلزم البعد في الذهن كما مر
بحث التوضيح او لبعد المشبه به حضورا اي حين حضور المشبه في الذهن
كقوله في وصف البنفسج كأنها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار في اطراف كبريت
فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت حين يرى زرقاء
لا يندر حضورها في الذهن لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج
ومنه اي من قبيل الاستطراف لبعد المشبه به في الذهن حين حضور
المشبه قول عدي بن الرقاع تزجي اي تسوق اغن يريد به ولد
الظبي لما في صوته غنة وهي صوت في الخيشوم كأن ابرة روقه
قلم اصاب من الدواة مدادها اي لم يصب من الدواة الا
المداد اي الحبر وهذا مبالغة في شدة السواد وصفائه لكن
في ابرة الروق فان حضور اصابة القلم المداد عزيز نادر الحضور لكنها
مع صورة ابرة الروق نادرة ويروى عن الحريري انه قال وجدته
اولا وجدته آخرا وانما فضله على ما قبله لان الندرة في الاول على العموم
وفي الثاني بالنسبة الى هذا القائل المخصوص العدوي وقد يعود الغرض
من التشبيه على قلة الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اي المشبه به
اتم في ذلك اي في وجه الشبه من المشبه اذ حق المشبه به ان يكون اكمل اي اتم
في وجه الشبه لتعذر ما ذكرنا من الاغراض المشبه كانه اراد بالاتمية

جمع له

الاتميه في المعرفه حتى يصح الطلاق فان للمشبه به كالتميس عليه اظهر عند العقل
واقدم معرفه واقوى حتى يصح ان يستعمل به حال المشبه واما ان اراد بالتميمة
الاكمليه في الوصف الجامع فالكلام على التفصيل لانه في زيادة التقرير مسلم
وفي اثباتين ممنوع لعدم توقف بيان الحال على كون الوجه اتم في المشبه به
ولذا في سائر الاغراض بعضها ان لا يكون اتم كمقدار الحال فانه يتوقف
على ان يكون المشبه به على حد مقدار المشبه لا ازيد ولا انقص ليحصل تعيين
مقدار المشبه على ما هو عليه نعم يجب ان يكون المشبه به اشهر واعرف حتى
يمكن استعلام حال المشبه منه **وبدا الصباح كان غرته** هي ما في جبهة الفرس
فوق الدرهم استعيرت لبياض الصبح **وجه الخليفة حين يمتدح** اوهم ان وجه الخليفة
اتم من الصباح في الضيا وفي قوله حين يمتدح اشعار بكمال كرمه حيث
يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المدح **ومنه** اي من التشبيه المقلوب
لايهام المبالغة قوله تعالى حكاية عن الكفار من مستحل الربوا **انما**
البيع مثل الربوا الا ان تعالى انما الربوا مثل البيع اذ كلامهم في
الربوا لا في البيع فانه معلوم الحل مقرر لكنهم قلبوا التشبيه لايهام
ان الربوا في الحل اقوى حالا واعرف واهمين انه اذا جاز بيع المشترى
بدرهم بعشرة دراهم مثلا كان بيع درهم بدرهمين اجوز وهذا
وهم غافل لان الزيادة في البيع متوهمة وفي الربوا محققة فعند القياس
مع وجود هذا الفارق **ولقد افمن يخلق كمن لا يخلق** الظاهر افمن لا يخلق
كمن يخلق لان كلامهم في من لا يخلق وهو الاصنام لكن خولف
في خطابهم لمبالغتهم في عبادتها حتى صارت عندهم في العبادة اصلا
والخالق فرعا فجاء الانكار على طبق ما اعتقدوا وعزموا في الانكار
والتوبيخ ويجوز ان يراد بمن لا يخلق اولي العلم منهم فان
من لم يعقل تعريضا بانكار تشبيه الخالق بهم عن انكار التشبيه بالاصنام

انكار

كان م

انكار الملح وهذا اليق بالبلاغة القرآنية واما غاية ومنه احتمال
ان لا يكون من التشبيه المقلوب لما ذكر انه يحتمل ان يراد اثبات
الحرمة في البيع للالزام اي صار في نظرنا وفي وهم لا نعرف فارقا
الرازي رحمه الله المراد اثبات المساواة بينهما وحصل الغرض من
التلاوة وعكسها قلت فعلى هذا يكون من التشابه لا من التشبيه لكن
الظاهر من كلام كل من اعتبارهما متفق عليه ولذلك في ثبوت اعتبار
التشبيه واتفاق الناطق بالكلام واما الثاني فلا حاجة الى تفسيره
من جانب المخلوقات ولا التوبيخ على التشبيه لكان الحق الفسق
في النظم **واما لاظهار الاهتمام** اي بشان المشبه به وكونه مطلوبا وهو
الثاني من قسمي الغرض العائد الى المشبه به ويسمى اظهار المطلوب وانما
يصار اليه عند سنى المطلوب **كما اذا كان الصاحب** هو اسمعيل بن عباد تلميذ
ابن العميد وزير المعتصم ورئيس فضلاء عصره وهو استاذ الشيخ
عبد القاهر رحمه الله تعالى ان اربعا فيه جعل كذا وكذا وهو من نسب
الصاحب **بدا له ان يجيز** في الصحاح الاجازة ان تتم
مصراعا غيرك **كقوله** اي قول الصاحب في مدح فاضل سماه الحسن
دخل عليه فوجده منغمسا في العلوم **وعالم يعرف بالسجزي** حال
من حين نداه شرعيت انتسب اليه النبوة **اشهى الى النفس من خبز**
الحار اي الاهتمام بشان الخبز وكونه مطلوبا ولهذا سمي العائد
باظهار المطلوب واعلم ان ما ذكرنا من جعل احد الشيئين مشبها والاخر
مشبها به انما كان اذا ارتقى وجه الشبه في المشبه به اتم ليتم الادعاء والا فعند
الحاق الناقص بالزائد على احد الوجهين **واما اذا تساوى الطرفان** في الوجه
فالاحسن ترك التشبيه ليكون كل منهما مشبها ومشبها به احترازا عن ترجيح
احد المتساويين في الوجه على الاخر **وقال ابن ع** **رق الزجاج ورقت الخمر**

فتشابها وتشاكل الامر [illegible] زجاج خمر [illegible] اى الخمر قدح [illegible] خمر

لما ادعى ان الخمر والقدح متساويان في الوجه اى الرقة واللطافة صرح بانه

التشابه وجعل القدح تارة مشبها والخمر مشبها به وعكس الامر [illegible] اخرى

وظاهر كلامه يوهم ان [illegible] عند تساوى الطرفين لكنه [illegible] كما صرح به في

المفتاح والايضاح فان فعل [illegible] التشبيه الراجح [illegible] قلت [illegible]

جعل المتكلم [illegible] على قصد [illegible] من الاغراض [illegible] على [illegible] متعلقان

بالبحث عن وجه الشبه [illegible] ذكرنا ان [illegible] الا [illegible]

اذا كان وجه التشبيه وصفا غير حسي بان يكون اعتباريا او وهميا

منتزعا من امور اى امر من [illegible] الشبه [illegible] للمشبه به

مثالا للمشبه كتشبيه [illegible] بالسراج [illegible] والمجر [illegible]

والسعد [illegible] وعند الجمهور اذا كان الوجه

منتزعا من متعدد فهو تمثيل سواء كان حسيا او غير حسي [illegible]

مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فان تشبيه حال المنافقين [illegible] الموصوف [illegible]

الموصوف في امر غير حقيقي منتزع من متعدد وهو الطمع في حصول المطلوب

لمباشرة اسبابه القريبة مع تعقب الحرمان والخيبة [illegible] الاسباب

[illegible] باب التمثيل واما [illegible] لكون التشبيه فيه [illegible]

ومنه

كونوا انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصاري الى الله اى كونوا

انصار الله مثل كون الحواريين انصار الله حين قال لهم عيسى بن مريم من

انصاري الى الله اى من جندي متوجها الى الله [illegible] جندي مع الله

[illegible] على ذلك [illegible] الشبه وهو كونهم انصار الله بعد قول النبي لهم

ذلك امر اعتباري منتزع من عدة امور مذكورة ومحذوفة [illegible]

انغلاط في انتزاع الوجه من المتعدد في مثل قول الشاعر كما ابرقت

قوما عطاشا غمامة [illegible] فلما [illegible] تعرضت

والكلام

والكلام هنا على [illegible] الانفصال اى [illegible] [illegible]

اى [illegible] والكشف [illegible] بالمعنى [illegible] الثاني [illegible] مع ما [illegible] المراد

كالمصراع الاول [illegible] الشاعر [illegible] الاول المراد [illegible]

باعتبار اتصال الانتهاء [illegible] [illegible]

البيت [illegible] التشبيه بمجرد الاطلاع حتى [illegible] من المصراع الاول [illegible]

النوع الرابع من الانواع [illegible] من الاصول [illegible]

الثالثة في حال التشبيه من كونه قريبا او غريبا [illegible]

مقدمات اى هذه مقدمات [illegible] عليها معرفة اسباب [illegible]

وغرابته [illegible] المقدمة الاولى ادراك [illegible]

الانسان من حيث انه شي اسهل من ادراكه مفصلا [illegible]

انه جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق [illegible] الاول [illegible]

والثاني [illegible] من [illegible] المراد [illegible]

الاصوليين [illegible] دلالة [illegible] المسمى [illegible]

المقدمة الثانية المكرر على الحس الوارد عليه مرة بعد اخرى [illegible]

[illegible] حضورا في الذهن [illegible] على الحس [illegible]

[illegible] المقدمة الثالثة الشي [illegible] مناسبه

اقرب حضورا في الذهن [illegible] والسطل دون [illegible] اى [illegible]

فانه لا [illegible] في القلب المقدمة الرابعة استحضار

الشي الواحد ايسر من استحضار امور متعددة فان استحضار [illegible]

ايسر من استحضاره مع [illegible] على وجه يكون [illegible] المقدمة

الخامسة [illegible] الحسيات [illegible] من المحسوسات

مجردة عن المشخصات [illegible] العقليات [illegible] على [illegible]

اى الحسيات [illegible] بالتجريد [illegible] للمشخصات [illegible]

[illegible] [illegible]

لأن مدركها النفس فكأنها أمور حاصلة فيها ولكل شيء نزوع إلى ما يشاكله
من جملة أكثر من نزوعه إلى الغير وإن كان الغير أنزع إلى الفهم بعد إلف
النفس بالحسيات لكثرة ورودها أي الحسيات عليها أي على النفس واختلاف الطرق
في إدراك الحسيات أعني بالطرق الحواس الخمس الظاهرة فهو يحرض بجري العبارة
خسته أنهار بخلاف العقليات فإن طريقها واحد وهو العقل البحث
المقدمة والسادس النفس لما تقرر في النفوس أي أكثر مما لا يعرف وذلك
لمحبة النفس العلم طبعا ولهذا ترى أكثر الناس يميلون على أسماع الحكايات
والقصص ولا يعقلون على المسائل المشكلة المعروضة المسائل الجديدة الذي لا يألفه النفس
من المعاد حتى شاع أكره من معاد ولكل جديد لذة ويعلم من هذا
أن المكرر مستكره فيجب أن يكون المألوف أكره من غيره لأنه أكثر تكرارا
عليها وهذا ينافي ما مر من أن ميل النفس إلى المألوف أتم فلذا قال
وههنا نظر لصاحب المفتاح فإن الإلف بالتكرار يحصل فكيف يتنافى حكمهما
حتى كان المكرر مستكرها والمألوف محبوبا مع أن المكرر هو المألوف بعينه
والجواب أنا سلمنا أن المألوف مكرر لكن لا نسلم أن كل مكرر مستكره
حتى يعم منافسك الأول أن كل مألوف مكروه بل المكرر نوعان
نوع منه ما هو المكرر المكروه ونوع لابد منه كذكر الحبيب ورؤيته
وهذا المكرر غير مكروه وعندي أن الحق في الجواب الفرق بين معنى المألوف
والمكرر فالمألوف أصل وإن كان [illegible] ثم بعدها على المنزهات
السبعة المذكورة فاعلم له قرب التشبيه وابتذاله وسقوطه عن درجة
الاعتبار والاعتداد لوجه الحكمة الجامعة لما تقدم من أن إدراك
الظواهر وإذا كان من الأشياء الأسهل لم يختص [illegible]
بل يعم العام أيضا كتوزيع كالمجاز أو كيما نص الطريب وظهور [illegible] بينهما
نحو قولك في تشبيه العنبة السوداء بالإجاصة [illegible] فإن مثل

النفس إلى المألوف أميل منه
الكثرة

المشبه وهو مستدل سهل المأخذ لما تقدم من أن الشيء مع ما يناسبه
أقرب حصولا أو كونه أي كون المشبه وهو عطف على قوله وجه
أكثر حضورا في الذهن فإنه كون وجه الشبه [illegible] كان في المشبه
أكثر حضورا لكون المشبه به فيه غالب الحضور في خزانة الصور وبعده
أي بعد المشبه عن الابتذال وارتفاعه عن طبقة العامة بخلافه أي بخلاف
ما ذكرنا بأن يكون الوجه كثيرا أو يكون الطرفان متباعدين غير متجانسين
أو يكون المشبه به قليل الحضور وقد اجتمع الكل الثلث في تشبيه المشبه
بين الحضور [illegible] كأنما [illegible] بماء زبرجد فإن الوجه هو الهيئة
الحاصلة من مقارنة الصور المستديرة الحمر والخضرة للمسافة المحيطة
بها وهذا أمر كثيره وتركيبه متباعد الطرفين قليل الحضور ولذا كان تشبيها
في غاية الحسن والغرابة وكلما كان التركيب في الوجه أكثر والتباعد بين الطرفين
أوفر أو كان التشبيه أقل وأندر فهو أي التشبيه أغرب وأبعد عن الابتذال
أبعد وإن يثبت على ما ذكرنا دليلا ما مثل قوله تعالى إنما مثل الحياة الدنيا
كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الأرض مما يأكل الناس والأنعام
حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازينت وظن أهلها أنهم قادرون
عليها أتاها أمرنا ليلا أو نهارا فجعلناها حصيدا كأن لم تغن بالأمس
فإنه شبه حال الحياة الدنيا في سرعة زوالها وانقضاء نعيمها بعد
إقبال الناس عليها واغترارهم بما يحصل الحالة للنبات من ورود كاء
إلى قوله كأن لم تغن بالأمس وكثرة التركيب في هذا التشبيه ظاهرة
من اعتبار نحو الجمل المتداخلة وكذا ما مثل قوله أو كصيب
من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق فإن وجه الشبه في تشبيه المنافقين
بأصحاب الصيب كونهم في المقام المطمع في حصول المطالب مع أنهم
لا يحظون إلا بضد المطموع فيه من مجرد مقاساة الأهوال وهذا

كما في وجه مركب من عدة امور (وقبوله) اي قبول المشبه عند السامع (بان يكون
وجه التشبيه كاملا) من حيث قلنا حتى ان وجه المشبه ان يشمل الطرفين (صحيحا) اي
شاملا للطرفين كالصلاح بالاعمال في قولهم النحو في الكلام كالملح في الطعام
(معطيا للغرض) المقصود من التشبيه ككون حال المشبه او بيان مقدارها
او بيان امكانه او تزيينه او تشويهه او استطرافه (عطفا) على (كاملا) ثم انه
كما قال الكرماني حال اعطاء هذا المثال كلا اي كله (غير مبتذل) مستعمله
العامة كما في تشبيه شعر اسود بالليل المظلم في السواد ولا يكون بعيدا كما في
لا يدرك في هذا الكلام كما في قوله كان ن يجدر اما حواجبا ملت (ومردود)
اي مردود التشبيه (بخلافه) اي بخلاف ما ذكرنا من اسباب القبول مردود باستثناء
اسباب قبوله بان لا يكون شاملا للطرفين او معطيا للغرض المقصود او بان
يكون مبتذلا عاميا (النوع الخامس من الانواع الخمسة المشبهة في صيغة التشبيه)
واداته من الحروف والاسماء والافعال المفيدة للتشبيه وهي الكاف وكان
ومثل وشبه ونحو وشبيه وما يؤدي معناه (وقد صرح المشبه) بان ذكر اداته وهي
مؤكدا نحو زيد كالاسد (وقد لا يصرح) بان يترك الاداة (نحو زيد اسد) وهي سلطا
(وعكس مراد) وهو التشبيه اي انه ليس الارسال تأكيدا بحذفه منهما
(لاجماع الحال) بين زيد واسد بالمساواة فلا بد من الاول بانه مثل الاسد
(وحمية) اي في التشبيه المرسل (سالم) لسنة التشبيه المؤكد كما اذا ادعيت ان
زيدا عين الاسد ولهذا ذهب طائفة من اهل البيان كالفاضل ابن الاثير
وغيره انه من الاستعارة ورد بان مبنى الاستعارة على تناسي
التشبيه وفي المرسل حيث كان الطرفان ملحوظين لم يكن التشبيه منسيا
فلم يكن استعارة بل تشبيها بليغا (وقد ترك المشبه في اللفظ) اداة في المعنى
(اذ لو لم يرد) المشبه في المعنى كما لم يذكر في اللفظ فاستغنى ان المشبه
لكون المشبه مقدرا بالعرض ولا يستعد التشبيه الاحيث وجد الطرفان

التمام

جنبه

حقيقة او حكما (ومنه) اي التشبيه وهو ما حذف فيه المشبه (في ذم البصري) اي دون
ان المشبه المتروك متعين للتشبيه لبيسه المؤكد على قياس ما مر في نحت
حذف المسند اليه من دعوى التعين نحو والسر الالاخرة وهذا كما هاحظ
الاول يمنع من الحمل على الاستعارة (قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض
من الخيط الاسود) (تشبيه) لا استعارة (لذكر الفجر) الذي هو
في معرض البيان للخيط الابيض هو مشبه به فان ذكر الطرفين كما كان
لا ينافي الاستعارة بل ذكرهما على وجه ينبئ عن التشبيه لا الانباء عن
التشبيه ينافي تناسيه وهو المدار للاستعارة كما عرفت (و) قد يعتبر في التشبيه
(وجه التشبيه) كما ترك المشبه وسمي مجملا وخلافه مفصلا (اعتبارا بترك ذكر)
المشبه به سواء كان ظاهرا يفهمه كل احد نحو زيد اسد اي في الشجاعة
او خفيا لا يفهمه الا الخاصة نحو هم كالحلقة المفرغة (ومنه) اي في هذا النوع
وهو ما ترك فيه ذكر الوجه (قوله) لعموم وجه التشبيه بحسب الظاهر
الشجاعة المقصودة مثلا وغيرها من صفات الاسد ولو زيد (والمراتب
للتشبيه باعتبار المشبه وكلمة التشبيه ووجهه) اي باعتبار ذكر هذه الامور
وحذفها افرادا وتركيبا وانما لم يتعرض للمشبه به لانه لا يسقط
البتة الحذف اصلا فانه اصل التشبيه والمقيس عليه فلا يحذف (ثمانية)
لان المشبه اما مذكور او لا وعلى كلا التقديرين كلمة التشبيه اما مذكورة او لا وعلى
التقادير الاربعة فالوجه اما مذكور او لا (لا قوة لغيرهما) من القوة الضعف (ما ذكر ما)
في ترك كلمة التشبيه ووجهه فالمرتبة الاولى ذكر الاركان الاربعة نحو قولك زيد
كالاسد في الشجاعة ولا قوة لهذه المرتبة وثانيها ترك المشبه نحو قولك كالاسد
في الشجاعة اي زيد وهي قريبة من الاولى في القوة الا انها اقوى في الجملة
لانها تضمن دعوى التعين كما مر وثالثها ترك كلمة التشبيه نحو قولك زيد اسد في الشجاعة
وفيها نوع قوة لادعاء العينية ورابعها ترك المشبه وكلمة التشبيه نحو قولك

اسد في الشجاعة اي زيد وهي قريبة من الثالثة الا انها اقوى لان فيها ادعاء ضمنا
التقى اداة ادعاء العينية وخامستها ترك الوجه كقولك زيد كالاسد
وفيها نوع قوة لعموم الوجه ظاهرا او سادستها ترك المشبه ووجه الشبه
كقولك كالاسد اي زيد وهي قريبة من الخامسة الا انها اقوى لان فيها مع العموم
في الوجه دعوى العينية وسابعها ترك كلا المشبه ووجهه كقولك زيد اسد وهي اقوى
الجميع من حيث التعميم وادعاء العينية وثامنها افراد ذكر المشبه به كقولك
اسدا اي زيد وهي كالسابعة الا انها اقوى لانضمام التعميم وادعاء العينية
دعوى العينية وعلى هذا اتفق تمام عبارة المفتاح والايضاح وحصر [illegible] تمام القصر
من المراتب **تنبيه** على سند لطيفة مما ختمت [illegible] الامر الاول انه [illegible]
فقد عرفت ان وجه الشبه امر مشترك بين الطرفين والضدان عرضان وجوديان
يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف [illegible] وكان
في التضاد فنزل التضاد منزلة التشابه كما قال **قد ينزل التضاد** اي نزل
التضاد المشترك منزلة الوجه الجامع **قال للجبان اسد وللبخيل حاتم** مرسلا
لمضادة الجبن والشجاعة ومضادة السخاوة والبخل منزلة المشابهة **لتمليح**
هو تشبيه الشيء الى الملاحة كالتشبيه الى الشيء **او تهكم** وكلمة من الشاعرين
ان قصده للاشارة فللتهكم والا فللتمليح والملاحة حسن يخفى ادراك سببه
واما الاشارة الى قصة او مثل او شعر فانما هو التلميح بتقديم اللام على الميم
وعدم التفرقة بينهما سهو وقع من العلامة الشيرازي وتبعه اقوام
الامر الثاني من الامور العارضة **في تقسيم** اللفظ والخوض فيه يستدعي
بيان وجه دلالة الالفاظ على المعاني فانه انما يتحقق لو كانت دلالتها
بالوضع لا بالذات **دلالة الالفاظ على معانيها بعد وظاهر انها بالوضع**
وهذا مذهب الجمهور وسوى ذلك **قد اعتاد** بن سليمان الصيمري ان دلالة
الالفاظ على معانيها بالذات بمعنى ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية

بمعنى

تقتضي دلالة كل لفظ على معناه فاسد لوجوه احدها ان دلالة
اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ان لا تختلف اللغات
باختلاف الامم وان يفهم كل احد معنى كل لفظ [illegible]
[illegible] لانهم [illegible] الذات [illegible]
ان يكون اللفظ مشتركا بين معنيين متضادين كالجون للابيض والاسود
والقرء للطهر والحيض لان اتحاد المقتضي مع تنافي اللوازم محال والقرء
كلها كما ترى فاسدة فلذا تأول صاحب المفتاح بانه محمول على انه عند
الاشتقاقيين من علماء الواضع الحكيم **مناسبة ما** بين الموضوع والموضوع له
في الوضع فان للحروف في انفسها خواص تختلف بها كالجهر والهمس والشدة
والرخاوة وغير ذلك وكذلك الحركات تقتضي [illegible] اذا اخذ في تعيين شيء مركب
منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالقضم بالقاف الذي هو
حرف رخو لكسر الشيء من غير ان ينشق والقصم بالقاف الذي هو شديد
لكسر الشيء حتى ينشق وان للحروف للتركيب [illegible] خواص
كالفعلان والفعلى بالتحريك لما فيه حركة كالنزوان والحيدى
وكذا باب فعل بالضم مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة **ثم اختلف**
بعدما علمت انه دلالة الالفاظ بالوضع **اما توقيفي** والتعليم بان وضع
الله تعالى الالفاظ لمعانيها ثم جعل العباد واقفين عليها اما بالوحي او
بخلق العلم الضروري كما قال الله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها وهذا
مذهب ابي الحسن الاشعري **والامام** وذلك بان الهم الله تعالى عبادا
حتى وضعوها وهذا مذهب ابي هاشم الجبائي او يكون بعضها من القسم
الاول والبعض الآخر من القسم الثاني وهو مذهب الاستاذ وقال به
الاستاذ ابو اسحق **وتوقفهما** اي توقف القاضي والامام **الوضع** قال الله ان
الواضع على الاول هو الله تعالى وعلى الثاني العباد فعل القدرة [illegible] ان يكون

ودلالة الالفاظ بالذات من غير الوضع بتوارد وتعيين لفظة وتخصيصها
بازاء معنى من المعاني كتعيين لفظ الاسد للهيكل المخصوص واشار بقوله
الوضع الى ان المركبات غير موضوعة بنفسها اي بلا معونة قرينة فخرج
المجاز كالاسد للشجاع فانه بواسطة القرينة فان قيل فبعض المشترك لاحتياجه
الى القرينة قلنا هو معين بنفسه بازاء المعنى ولا احتياج الى القرينة
في الدلالة بل التعيين المراد به من بين معانيه وقد يطلق اللفظ وقد يطلق بها معناها
وضع له كالاسد في الحيوان المفترس وهو الحقيقة او يطلق بها معنى معناها
اي معنى هو لازم لمعنى اللفظ مع قرينة صارفة عن ارادة الموضوع له كالاسد
في الشجاع وهو المجاز في الحقيقة يراد في الموضوع فقط وفي المجاز يراد غير
الموضوع له فقط وقد يستعمل للفظ معنى فالمعنيان كلاهما مرادان
وهذا اشارة الى جواز ارادة المعنى الاصلي مع المعنى المستعمل كاطلاق
كثير الرماد وقصد المضياف فيه مع كثرة الرماد وهو الكناية واعلم انهم
ذكروا للحقيقة حدودا شتى ذكر صاحب المفتاح بانه كل ... غير
جاوزنا انها الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تاويل في الوضع
وفيه انه ترك ما لا بد منه وهو باصطلاح التخاطب ليعم الحقائق الاربع
من اللغوية والشرعية والاصطلاحية والعرفية وكم عنها كما ذكر
ما لا حاجة اليه فان قوله من غير تاويل في الوضع لاخراج الاستعارة
مع انها خارجة لان الوضع ... اذا اطلق لم يفهم منه الا الوضع التحقيقي
وليس في الاستعارة وضع تحقيقي بقوله فيما هي موضوعة له وذكر انها الكلمة
المستعملة فيما دل عليه بنفسها دلالة ظاهرة والقيد الاخير لاخراج الاستعارة
مع انها خارجة بقوله بنفسها لاحتياجها الى القرينة وذكر انها الكلمة المستعملة
في معناها بالتحقيق وهذا اشتمل الاول في ترك ما لا بد منه من قيد اصطلاح التخاطب
وزيادة ما لا حاجة اليه قوله بالتحقيق فانه لاخراج الاستعارة وهي خارجة لانها

لم تستعمل

لم تستعمل في معناها بل في معنى معناها واما على ان ... المجرد بشرط
بقوله الفرد المحدود وذكرنا اي مع ذكرنا كما في قوله تعالى ... ٥
على الكبر اي مع الكبر ان الحقيقة لفظ ليعم المفرد والمركب فانه ... حقيقي
ما هو عليه ... وبعبارة اخرى ... التام ...
واختار المصنف بقوله افيد به خرج المهمل والموضوع غير المستعمل لتعيين ... هو
له كان ادبا شرعا او اصطلاحا او عرفا فان الحقيقة تختلف باختلاف الاصطلاحات
التي تخاطب بها فقد يكون اللفظ حقيقة في اصطلاح مجازا في آخر بمجرد وضع ... و
خرج المجاز لان افادته المعنى ليس بمجرد الوضع الاول بل بملاحظة ... وملاحظة
العلاقة بينهما ايضا بمجرد وضع الالفاظ كما ذكر في شرح ... ودلالة ... دوقاني
رحمه الله والمجاز منصوب عطفا على الحقيقة لفظ مفرد او مركب ... تركيب
المحتمل والاسناد للمجاز ان افيد به اخراجا للمهمل والموضوع غير المستعمل في اصطلاح
التي اشعار بان اللفظ قد يكون حقيقة باصطلاح ومجازا باصطلاح اخر
فدخل المجاز الاربع لا بمجرد وضع اول احترازا عن الحقيقة لان افادته بمجرد
الوضع الاول بخلاف المجاز فان افادته بملاحظة الوضع الاول والعلاقة
والقرينة ولا حاجة في حد المجاز الى ذكر قيد العلاقة لبيان تعلق المعنى
المجازي بالمعنى الحقيقي كما قالوا الملاحظة تتعلق من الثاني والاول ... الى
ذكر القرينة المانعة للحقيقة كما زاده ... التجديد ولا ... فيه
اي في المجاز ذو ... دون العلاقة والقرينة فقوله افيد افادة ... بهما
والفرق عن ذكرهما وكلا منهما اي الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي واصطلاحي
الفرق بين الاخيرين ... المخصص ... الواضع في الحقيقة و
لما قال في المجاز قيل في المفتاح دال الحقيقة للمفرد ... بعينه
على معناه بعينها من غير قرينة لتعينها من جهة الوضع ودال المجاز
على معناه لا بنفسه بل بقرينة ملفية وتمثيله ... في ام وقد ... از

فى امرين واما اللفظ المشترك بين معنيين فموضوع لاحدهما لا بعينه وهو الاحد الدائر بينهما وهو فى الدلالة على هذا المطلق لا يحتاج الى القرينة وان احتاج اليها فى الدلالة على خصوص احدهما فلا يرد اشكالا على عكس الحقيقة وطرد المجاز والحصر لما رتبناه هذا الجواب عال وفيه حزازة وقلق لانه لو كان موضوعا للغير المعين لكان استعماله فى المعين منهما مجازا وهو باطل وايضا لو كان موضوعا له لكان حقيقة فيه فيكون مشتركا بين اربعة معان وتسلسل وايضا لم يستعمل المشترك فى الاحد الدائر اصلا فلا يكون حقيقة فى الاستعمال حصر الحقيقة والمجاز والتحقيق فى الجواب الفرق بين القرينتين فان قرينة المجاز للدلالة وقرينة المشترك لتعيين الدلالة واللفظان اى لفظا الحقيقة والمجاز فى معنيهما المذكورين مجازان لغويان وان كانا حقيقتين اصطلاحيتين ذالحقيقة فعيلة من الحق بمعنى الفاعل كالعليمة بمعنى العالم اى الثابت من حق يحق بالكسر اذا ثبت وهو لازمه وانما اطلق على اللفظ المستعمل فيما وضع له لثبات ما فى موضعها الاصلى وموضوعها الاولى والتاء للنقل لان الفعيل بمعنى الفاعل يذكر ويؤنث فى موصوفها مطلقا او فعيلة بمعنى المفعول كالنطيحة بمعنى المنطوح اى المثبت من حققت الشىء بالتخفيف اثبته بضم العين وهو مستعد والتاء اذا كانت مستعملة فى موضوعها كانت مثبتة فى موضعها والتاء على هذا الوجه اى الحمل على الفعيل المفعول مع استواء المذكر والمؤنث فيه تستدعيها اى لفظ الحقيقة وهو الظاهر لقول والتاء قيل اى قبل التسمية بها نقله جوازا على موصوف واذا كان فى الواقع صفة لموصوف مؤنث ولا استواء المذكر انما هو فى صورة ذكر الموصوف نحو رجل قتيل وامرأة قتيل اما اذا لم يذكر فقد ذكر بلا تاء ويؤنث للمؤنث نحو قتيلة بنى فلان وقال اصحاب الاصول التاء لنقل اللفظ من الوصفية الى الاسمية المحضة والمجاز الاظهر حمله على المصدر الميمى لكون

بمعنى الفاعل من جاز يجوز ان تعدى من جاز المكان يجوزه وانما سمى اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له مجازا لانه قد جاز مكانه وتعداه الى غيره فقد تبين ان لفظا الحقيقة والمجاز مجازان من باب اطلاق المصدر على ما كاسمى بمرتبة واحدة وسوطا وذكر بعض الاصوليين ان الحقيقة مجاز بثلث مرات ونقصد بذلك بيان المناسبة على حسب الامكان وتوضيحها نقل اولا الى الاعتقاد المطابق لكونه ذا الاثر الادلة الكار فى الثابت المثبت ثم الى القول المطابق المتعلق بالعقد الثابت ثم الى المعنى الاصطلاحى والمجاز مجاز بمرتين لانه مفعل من الجواز بمعنى المصدر او المكان ثم نقل الى الفاعل ثم الى المعنى الاصطلاحى واعلم انه لما حصل المناسبة فى التسمية بالحقيقة والمجاز كان مظنة ان يتوهم ان المناسبة تصحح لاطلاق الاسم حيثما توجد كان المعنى يصحح الاطلاق الوصفى فبيّنه ونبه على الفرق فقال واعلم ان المناسبة المصححة فى التسمية غير الوصف اى غير المعنى الوصفى فى الوصف فالمناسبة تصحح فى التسمية الوضع اى وضع الاسم للمسمى فيكون الاطلاق الاسمى حاصلا بسبب الوضع الحاصل بسبب المناسبة فلا يلزم ان يكون كل من له حمرة ان يكون مسمى بالاحمر وان لزم ان يكون موصوفا به لاستتباع الوضع ووجود المعنى والوصف يصحح الاطلاق اى وجود المعنى الوصفى كالحمرة مثلا يصحح اطلاق الصفة على الموصوف فلا يتوقف الاطلاق الوصفى الا على وجود المعنى الوصفى بخلاف التسمية فانها موقوفة على الوضع الحاصل بعد وجود المناسبة فالاطلاق يطرد باطراد المعنى والتسمية لا يطرد بل لا يطرد باطراد المناسبة بل يطرد باطراد الوضع ولذا اشترط فى الاطلاق بقاء المعنى ولا يشترط فى التسمية بقاؤه بل ابتداؤه فعبّره اى باعتبار ان المناسبة غير الوصف بالقارورة فانها مناسبة استقرار الشىء فيها وضعت لتلك الزجاجة المخصوصة ورجح هذا الاسم عليها لا لاختصاص المناسبة فيطلق عليها وان

وجود هو

لم يستقر فيها شيء ولا يطلق على الدّن وان استقر فيه شيء والجن سمي هذا
النوع بالجن لاجتنانهم اي استتارهم عن النظر يطلق على هذا النوع
وان تمردا ولا يطلق على الملك وان وجد فيه الاجتنان ونحوها كالرغيف
وقابلة شيئا والدبران والعيوق لانه لم يجر على موائد الاسم لوجوب
السبعية اي لا نقر لانه لا يخرج عن نهج الصواب ثم هنا كالملزم على الاسم
بالاعتبار بقوله فانه جزئي للاقوام ومضلة الافهام فان كثيرا يظنون
اطراد التسمية باطراد المعنى لعدم الفرق بين المناسبة والوصف فيتوهمون
ان كل كتاب مشتمل على فصول فهو مسمى بالمفصل ويعترضون على امام التحقيق
في قولهم انه مشتق من الوله قلبت الواو همزة سمي به الباري تعالى لكونه
محار العقول او من اله بالفتح اذا عبد سمي به لكونه معبودا فانه يلزم
ان يكون لفظ اله وصفا لا علما لعدم فرقهم بين المناسبة والوصف
وقد عرفت ثم اللفظ الموضوع بعد الوضع وقبل الاستعمال ليس حقيقة ولا مجازا
الاستعمال اطلاق اللفظ وارادة المعنى وقد عرفت انه لا حقيقة ولا مجاز
فاذا سمي الجنس اسم الانواع المندرجة تحته فليس فيهما منع الخلو في
اللفظ الموضوع وفيها كما لا يسمى الجسم حال حدوثه ساكنا لان السكون
عبارة عن كون الجسم آنين في مكان وهو حال الحدوث خال عن الوصفين
ولابد في المجاز بحسب المعنى المعهود الماخوذ فيه من تصرف وتغير اذ لو لم يوجد
فيه اصلا كان مستعملا كما هو في الموضوع له فيكون حقيقة لا مجازا وذلك
التصرف اما في لفظه او معناه او كليهما مع التصرف في اللفظ و
التصرف في المعنى بزيادة فيهما او نقص فيهما فهذه اربعة التصرف في اللفظ
بالزيادة التصرف في اللفظ بالنقصان التصرف في المعنى بالزيادة
التصرف في المعنى بالنقصان او نقل عطف على قوله بزيادة اي
نقل من لفظ الى لفظ او من معنى الى معنى وسعة في اللفظ والمعنى اما

لمفرد او مركب فهذه ثمانية اقسام حاصلة من ضرب الاربعة للفظ والمعنى
في الاربعة الزيادة والنقصان والنقل المفرد والنقل المركب بحسب في
اللفظ والاربعة في المعنى فالتصرفات اللفظية الزيادة في اللفظ النقصان فيه
النقل للفظ مفرد النقل للفظ مركب والتصرفات المعنوية النقصان في المعنى
والزيادة فيه النقل لمعنى مفرد النقل لمعنى مركب وجه تقديم اللفظ
١ تقدم اللفظ على المعنى لتقدم الدليل على المدلول الاول نحو واسأل القرية
الاول اي بعض من اللفظ شيء واريد به معناه بدون النقصان كما في
قوله تعالى حكاية عن اخوة يوسف عليه السلام واسأل القرية اي كن فيها
اي واسأل اهل مصر بحذف الاهل واريد معناه وتوسل على اطلاق
٢ اسم المحل على الحال كما في هذا التصرفات المعنوية الثاني نحو اي يراد في
اللفظ شيء واريد معناه بدون الزيادة نحو ليس كمثله شيء اي ليس شيء
من فرد الكاف واريد به معناه بدون زيادة فما اذ ليس المقصود
نفي مثل مثله تعالى والا لزم اثبات مثله تعالى الا ان النفي انما يتوجه
الى القيد ونفي ذاته تعالى لانه اذا احد ليراه مثل كان ذاته تعالى مثلا
لمثله وقال بعض النحويين بزيادة لفظ المثل وعلى التقديرين يصح مثاله
للمجاز بالزيادة وقيل زيد الحرف للتأكيد على نحو ليس زيد بمنطلق وما زيد بمنطلق
وحينئذ لا يكون من باب المجاز على انه لا شبهة باقي وهو في موضع الحال
من ليس كمثله شيء جملة اي جعل الكلام من باب الكناية من غير القول
بزيادة اهل التفسير في القرآن لنفي من يشبه ان يكون مثلا ولا شك ان
نفي مشابه المثل دون نفي المثل فيلزم نفي المثل بالطريق الاولى فان
انتفاء الادنى يدل على انتفاء الاعلى واليه اشار بقوله فقصد عن مثل
وتقدير الكلام فضلا عن وجود المثل انتفاء مشابه المثل في بحث
الاول الجملة من منه اسماء الثاني فانتصابه بالمصدرية عن فعل واجب الحذف

وملخص الكلام ان انتفاء مشابه المثل من لوازم انتفاء المثل فاورد
اللازم واريد الملزوم مع جواز ارادة اللازم فيكون من الكناية التي اطلق
فان قلت هل تجد فرقا بين هذا الكلام وبين ما ذكر في الكشاف من انه اذا
نفي عمن يسد مسده وعمن هو على اخص اوصافه فقد نفي عنه على طريق الكناية
كنحو مثلك لا يبخل قلت كلا التقديرين بيان للكناية الا ان هذا الكلام المختصر
ويبتنى على قصد التعريض بالمثل الى غير ما اضيف اليه لفظ مثل وكلام الكشاف
اظهر ويبتنى على ان لا يقصد بالمثل التعريض لانه جعله من قبيل مثلك لا يبخل
وصفها اي المجاز بالنقصان والمجاز بالزيادة القوم من علماء البيان مجازا
في حكم الكلمة اذ لا يكون فيها الا باعتبار العدول عن اعراب سواء الاصل فيها
الى غير اصلي ولم يرد بالقرية والمثل في الاصل غيرهما وضفاله اذ الاصل
في واسال القرية جر القرية باضافة الاهل اليها لان مفعول اسال هو الاهل
لا القرية فيكون النقصان مجازا وفي ليس كمثله نصب المثل بخبرية ليس لا جره بالكاف
على ان المثل خبر كان فان لم يوجب النقصان او الزيادة تغير الاعراب كما
في قوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم وقوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب
لا يكون في الكلمة مجازا في الحكم وقد جعل صاحب المفتاح المجاز بالزيادة والنقصان
من ملحق بالمجاز لا منه الحقهما بالمجاز للاشتراك في مطلق التعدي عن الاصل
لا غير واخرجهما عنه لعدم دخولهما في حده فان القرية والمثل مستعملان
فيما وضعا له كما عرفت وعند المحقق ليس قول السكاكي مختار القول القدماء
وقد ورد المصنف عليهم بقوله نعم اي اذا قلت واسال القرية
عليك سوال القرية او بدل الحكم بمعنى ان شيء كمثله موجودا جاء بلا تغير
في الاعراب لا في القرية ولا في المثل ثم الشك بحسب المعنى وما رادته فيهما
اي في عليك سوال القرية اي سوال اهلها فانه المعنى الصحيح ومن نفي شيء كمثل المثل
لانه المعنى الذي وضع له لفظه من شيء كمثله اي نفي للمثل فانه للمعنى الصحيح المراد

فلا فرق

فلا فرق بين نافية تغير في الاعراب وبين ما ليس فيه التغير في جعلهما
مجازا في الحكم ولحقهما بالمجاز دون آخر لكون كلما واقع ابهامها للمجاز في
او بعدول اللفظ عن المعنى الموضوع له الى النقص او الزيادة الى غيره على ان قول
لا فرق في التعدي بين واسال القرية وعليك سوال القرية فان جر القرية
باضافة الاهل اليها تغير جرها باضافة السوال اليها فيصدق التعدي
في الحكم بلا فرق الثالث من النوع الثالث اللفظ المستعمل مرسل غير
اي مطلق عن معناه الى معنى مقيد آخر لتعلق بينهما صح الاستعمال
وهو اي هذا القسم اطلاق لفظ الشيء المتعلق تعلقا حاصلا بوجه
من الوجوه المعتبرة في كلام العرب بالشيء كاليد الموضوعة للجارحة
المخصوصة للقدرة او النعمة لانها مظهرهما فان القدرة اكثر ما تظهر
سلطانها في اليد والنعمة تصدر من اليد وتصل الى المنعم عليه والراوية
وهي في الاصل بعير يحمل المزادة للمزادة اي تطلق الراوية ويراد بها
المزادة وهي ظرف يحمل فيه الزاد اطلاقا لاسم الحامل على المحمول
ونحش بالحاء المهملة وفتح الفاء متاع البيت اذا نسب للمحل
ينبغي للمثل اي المثل المتعلق المذكور في الراوية فالعلاقة في الصورتين المحل
عامة لان الثاني للاول اطلق اسم الكامل على المحمول وفي الثاني اسم
المحمول على الحامل وبينهما علاقة المجاورة والعين ومن امثلته اي الشرطة
الربيئة اي الطليعة اعني الديدبان من دبانات القوم اي رقيبهم يطلق
العين ويراد بها الربيئة لانها اي العين المقصودة منه اي من الربيئة
فصارت كانها الشخص كله ومن هذا القبيل اطلاق القيام والركوع
والسجود على الصلوة قال تعالى قم الليل الا قليلا اي صل وعكسه
غيثا اي نبتا لان الرعي انما يكون بالنبت لا بالمطر فالفرض
الرعي اطلق الغيث على النبت لانه اي النبت مسببه اطلاقا لاسم السبب

واصابتنا السماء اى الغيث

على المسبب اذا اصابة السماء غير ممكنة بل الاصابة للمطر اطلق السماء
واريد الغيث بقرينة الاصابة نكرة اى الغيث من جهتها وهذا ايضا
نوع من المجاورة وامطرت السماء نباتا اى غيثا لانه اى الغيث سبب اى سبب
النبات اطلاقا لاسم المسبب لكن من قبيل قول الشاعر يصف غيثا
اقبل فى المستن من ربابه اسنمة جمع سنام الآبال جمع الابل
فى سحابه فالسنام مسبب النبات والنبات مسبب الغيث
وقوله تعالى انما ياكلون فى بطونهم نارا اى ياكل فى بطنه اذا طلارة نار فما
اكلا اموال اليتامى سبب للنار واذا قرأت القرآن فاستعذ اى وان
القراءة على ارادتها لكون القراءة مسببة عن ارادتها والقرينة
الفاء التعقيبية والاتعدت القراءة على الاستعاذة على خلاف
السنة المستفيضة فان المقصود من الاستعاذة طرد الشيطان
لسلامة من وسوسة سهوا او غلطا عند قراءة القرآن وقد حمل
بعض على الظاهر البحت فنفوا الاستعاذة عن القراءة دفعا للتنجز
بالايجاب للترتب على القراءة ونادى نوح ربه فقال اى اراد نداءه
ربه نوح فقال وكم من قرية اهلكناها فجاءها اى اهلكنا والمعنى اردنا
اهلاكها والاتزم تاخر الاهلاك عن نفسه وما منعك ان لا تسجد اى ما نع
هذا البيت خبر قوله ومنه بل هو عطف على ما تقدم من عدة كما يدل انه من
انواع التعلق اتحاد المعنى الحقيقى والمجازى تحت الذات كما بين فهذه كما
ترى ولا تسلك او اسكن والا فرض وعليه حمل صاحب المفتاح قوله تعالى
وما منعك ان لا تسجد لان المنع من جهة الحق متحد مع الدعاء الى الترك فاطلق
المنع على الدعاء والمعنى ما دعاك الى ان عدم سجودك فقط هذا
الاقوى لا زايدة بل قوله على العدول وقال صاحب الكشاف واكثر المفسرين
لا زائدة ايضا على ما ان المنع لكن الالطاف والدقة مع المناسبة وتعلقه ويراد

ان السنور ما منعك ان لا تسجد وانت تعلم الفرق بين ما منعك
ان لا تسجد وبين ما منعك عن السجود فى الثانى للاجابة الى الادبر
اى ما منع والثانى لا وهذا ما يقوله لزن العمدة وهى الشرح
الى كذا والقرآن مملوء منه اى من المجاز مطلقا فان قيل
كان موضع ذكر هذا الكلام آخر الاقسام الثلاثة قلنا لما مرت
ابيات عدة من المجاز وكان تعليل الحكم بالاستقراء ناسب ذكره
ولا يلتفت اسما الى طرف من قول من منعه اى منع المجاز فيه اى فى
القرآن وهو ابو مسلم بن داود الظاهرى فانه منعه فى القرآن والحديث
فان منعه وهمه اى وهم الثانى وهذا فى المعنى جواب النص ودفع وهم
شبهة السلطان اما عدم جواز اطلاق المتجوز عليه تعالى بل لوكان المجاز
واقعا فى القرآن والقرآن صفته تعالى كان المتكلم بالمجاز فيما يقال
وذلك يقوم بمعنى المشتق منه كون الاطلاق المشتق عليه واللازم باطل
بالاجماع لا امتناع اطلاق المتجوز عليه تعالى اتفاقا طلا الكلام واجابه
عن هذا الوهم بقوله وذلك لعدم الاذن اى لعدم امتناع الاطلاق
لعدم قيام معنى المشتق منه اذ ادعى بل لا ان اسماءه تعالى توقيفية
اى موقوفة على اذن الشرع ولم يرد الشرع باطلاق اسم المتجوز عليه تعالى
وهذا على مذهب القائلين بالتوقيف فى اسماء الحسنى واما على مذهب
من يقول ان الله تعالى يجب كل موجود من قدرتنا لكانت اسماءه خاصا
دالا على معنى مخصوص الوجوه فى غيره من الاسماء فالجواب هو الثانى واليه اشار
بقوله او لا لا يهامه التوسع فيما لا يليق لفظ المتجوز كما يطلق على المتكلم بالمجاز
يطلق على المتعلل من صحات الى آخر فلو اطلق عليه تعالى لا وهم معنى لا ينافيه
وقيل لانه من ظن المتجوز مسقط فما الاشتباه موضع فما لا يليق علم على
علم الله تعالى بالدلالة تم ذلك الا انه لا يجوز فى كلامه ومراعاة دقائق الذكر كما فى

ومع الاستعارات معهود في البلاغة كما مر في التوشيح المذكور في آخر قانون
الطلب وانما قسم بقوله اما عدم الاطلاق المتحد ان يبنى عدم الثاني الاعلام
الاطلاق واما كون المجاز نوعا لما يراد اللفظ لاجل المعنى المجازي
بنفسه والمعنى الاباحي لان الشارع جاء بتعالى وتعبدنا بكل شيء فاشار الى
جوابه بقوله فلا الالتباس مع القرينة والمجاز ملزوم القرينة فلا يكون يرد ويباح
اذ في المجاز فائدة اجمالية كما يكون التفصيل مقصودا يكون الاجمال ايضا
مقصودا ولهذا وضعت اسماء الاجناس ومنه اي من المجاز بالنقل المفرد وانما
فصله لكونه ابعد من الاقسام للكثرة ولهذا جعله صاحب المفتاح دليلا على
جواز وقوع المجاز في القرآن لانه من غاية بعد لم يلتبس بسبب القرينة فما هو
اقرب اولى واحرى بذلك صنفي من الركبة اي الشر والجهد كي وركابا
فان الشقشق هو المعنى من السعة المتعقة والاسعة … لانه انما يقال
للخمار قبل الكفر لكن نزل جواز ارادة التوسعة منزلة وجودها بالفعل
ضيق فاذا جاز اطلاق الفعل على جواز ارادته فاطلاقه على نفس ارادته
اولى ما اراد ما لم التوسع المتوهم كما قال اي للتوهم لكن بالمجاز لشكه وسعة
على عشرة الامثلة فالعشرة مجاز عن السبعة بحركة الامثلة والزوائد
كان مثا … آخر الكلام اول الليل قيس منا العشرة بعد الثلثة ومن هذا
التسلسل قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم الرابع من التصرفات اللفظية
التصرف بالنقل تركيبيا اي هيئة تركيبية وضعت لمعنى الى معنى آخر لعلاقة بينهما
نحو انبت الربيع البقل فان هيئة التركيب موضوعة لملابسة الفاعل واستعملت
في ملابسة الزمان اي انبت الله البقل وقت الربيع ومثال النقل في
التركيب الخبري لتصنيع كلمة شار … فهيئة التركيب في تصنيع وشاربا
موضوعة لملابسة الفاعل ثم استعملت في ملابسة الزمان اي تصنيع فيه وفي الليل
وهذا مثال للنقل في التركيب الطلبي وذا صدر … للملابس … للمعلوك اي

وهذا

نقل السند

نقل المسند في كل ما اذا صدر ممن يعتقد اي لا يعتقد ظاهره وداوي
الظاهر فلا يكون موحد والا كان حقيقة كاذبة تكون الاسناد الى الفاعل عند المتكلم
مع علمه بحال الواقع وما بعده اي الابواب التركيب ماخوذ من تشبيه اي تشبيه
ملابسة غير الفاعل بملابسة الفاعل ثم نقل الهيئة المخصوصة … ولذا جعله
والا كان من قبيل الاستعارة التمثيلية ومن هو التصرف المعنوي وقد حمل كلام
الشارح من كلامه على تشبيه الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي على طريق الاستعارة
بالكناية كما هو مذهب السكاكي في المجاز العقلي وهذا المحمل لا يناسب
لان الكلام في النقل تركيبي وحينئذ يكون من النقل المفرد في القسم الى المجاز
التركيبي يسمى عند اصحاب البيان مجازا ملتقى عن اسناد الى غيره لا في نفسه
لسانا مفردا على قياسها وهذا بالنظر الى الاول … لانه لسعاده بالمتكلم
والاسناد وهذا بالنظر الى الدليل وتحقيقه … هذا البحث وتوضيحه من
قولهم حققت اللحم اذا احكمته وصرت منه على يقين اي علمت ما هو حقيقة
ان ذلك منه تركيب كلها بلزومه دون العقل الاعتقاد … في …
اللسان باللغات كما تقول في الفارسية كلاب وكشاب …
وفي العربية ماء الورد منزع القلب ومنزع للكرب وان كان العقل
لما رفع الاختلاف لاستواء الجميع في احكام العقل … الاربعة
وفروعه الثلثة واذا تحقق ان دلالة البيت بالوضع فاعلم ان هذه
البيتة التي هي انبت الربيع البقل وضعت بالنوع في اللغة
لملابسة الفاعل فاذا افيد بها اي من الهيئة ملابسة الربيع على انه فاعل
زمن والتنوين لعدم الاضافة غيره … على انه صفة ملابسة اي
ملابسة غير ملابسة الفاعل وفي بعض النسخ غيره على ان الضمير للفاعل
وحينئذ يضاف للملابسة اي غيره … التركيب … لفظ … لنقله عن المعنى
عن معناه الاصلي في اللغة الى غيره لا عقلا كما عرفت ان … الدال …

الاعجاز
بالفعل كما قال عبد القاهر قال قيل فقد قال في بعض مواضع دلائل
يكون عقليا قلنا يريد بكونه عقليا انه واقع في اثر عقلي هو اسناد
وهذا الاسناد كونه مجازا لغويا فان القول بكونه مجازا عقليا مبني على ان يكون
دلالة الهيئات بالعقل وهذا قول ظاهر الفساد كما حققه من قبل كالنقل
اي اذا كان في النهي ان يكون اثبت موضوع في اللغة المعدود عن ما هي الى ما
يكون المجاز في نحو انبت الربيع في المسند دون الاسناد كذا غيره وجه
بل وجوه كثيرة منها ان هذا فاسد لم يسلك من البعض من رواة اللغة
وترك النقد في مقام البيان يدل على الاطلاق فان نقل اذا لم ينقل منهم نقول لما
على اصحاب العقل قلنا الفعل يحكم بالاحسان الا باعتبار الاختصاص
ومنها ان الواضع في مثل هذه الافعال الموقعة بالفاعل المختار لوجب ان يعيد
في الافعال الطبيعية نحو شغل الجسم الحيز وقبل العرض ونال السواد البياض
ما يقتضيه طبيعة الجسم والعرض من غير اختيار بعد المختار دفعا للتحكم واللازم
منتف بالاجماع ومنها لزوم التكرار في مثل فعل الكاذب ومنها لزوم
ان يكون مجرد الفعل حكم خبره ومنها لزوم ان يكون نحو اوتي الناس واخرج
الثوب من المصر للمصوب لا غير المختار مجازا والفرق بين الفعل والمصدر
لا تؤثر في المسند فانه وقيل في بيان الايجاز والاضافة انه
اي المجاز في التركيب مجاز عقلي لا لغوي لان محل التجوز في نحو انبت
الربيع البقل هو الاسناد وهو امر عقلي يحصل بقصد المتكلم دون وضع اللغة
اذ انسب المتكلم حكما غير ما عنده اي غير حكم ثابت في اعتقاده ليفهم منه اي من ذلك
الحكم الذي اثبته ما عنده اي ما يعتقده من الحكم نحو انبت الربيع البقل
فان المقصود منه انما هو انبت الله البقل وقت الربيع والحاصل ان التصرف
والتجوز ليس الا في اسناد المتكلم وانه ينبغي ان يكون عقليا بهذا المعنى
لا باعتبار كونه مجازا لغويا فلا تدافع بين قوله ومن نحو مذهب الامام عبد القاهر كما اشرنا اليه

٧٧
ويسمى الحقيقة العقلية بعد ما اشار الى ما في اثبات حكم غير ما عنده وترديه
فان التجوز في نفس الغرض على انه لا يعتقد ظاهر ما تكلم بخلاف العادة فانه
متى اجده في نوع ظاهره خلاله ويخوض بعقد كما قال صاحب المفتاح انه
اي المجاز في التركيب اسناده كما انه فالتجوز في الفاعل لا في الفعل
ولا في الاسناد كانه اي كان للمتكلم شبهة في نفس الربيع بالفاعل القادر
ما بالغ حتى ادعى عينه وبالغ باثبات ما هو من لوازمه وهو الانبات وهو
المراد بالحالي ودع بعد هذا اعتبار حسنا فرع عن التعبير باللفظ فشرع العلماء
للمعونة منها اوجه التعرض للمعنى بالتفصيل اي بعضا عن المعنى بما
عليه شأن استعمال اللفظ كما هو لا بتقسيم بالمنقسم وهو في الاصل شبه التعبير بالمستند
على الاطلاق من غير التقييد بالاضافة وهو في الاصل الى الفرش
ان يكون مجاز المرسل اي المجمل الذي لا يتقيد من غير قيد المرسونة وهو اي هذا
النوع من المجاز مرجعه قلنا انه من معنى كل معنى بعض الكذب و
الاصطلاحات سموه اي هذا القسم من المجاز مرسلا لبعده عن حكاية التحقيق او مجرد
في وضع اللغة غير مقيد علله صاحب المفتاح بان المجاز في هذا القسم خارج عن
جنسه بحرى احد المرادين من الاخر وكونه شديد التقيد وقيل انه للصنعة نقول
سموه الى ان هذا التقسيم ليس كما ينبغي اذ لا فارق بين المراد في المعنى
وهذا تفاوت لانهم يعدلون باطلاق المتقدم الذم في تغليظ التشبيه فلعله
هذه الارادة فليست كلمة في كلام المفتاح وتكون ان يعمل هذا الافادة
على المعنى ان زاد زادت وان نقص نقصت وهذا لما نقص من المعنى نقص
من الافادة فبهذا الاعتبار يمكن ان يقال غير مقيد الثاني من وجوه التصرف
في المعنى بزيادة اي بزيادة قيد على المعنى ثم اطلاق اللفظ كما هو يدل عليه
وحاصله ان يؤتى بلفظ وضع لمعنى بلا قيد ويراد به ذلك المعنى مع القيد كقوله
في صفة المتقين والمؤمنين من ذكر شيء اي ما يؤول شيئا فان من النفس ان يتقي

بينهما ثبت

لم يوجد من كل ما يصدق عليه الشيء في الدنيا بل من بعضها كقوله للملكات
وهو ما اكتنفه القرينة كقوله تعالى وكل سحار عليم اي بكل سحار في
مملكتك وقولك جمع الامير الصاغة اي جميع صاغة مملكته وهو اي هذا النوع
عكس ما قبله لانه من اطلاق العام على الخاص وما قبله من اطلاق الخاص على العام
ومنه اي من باب اطلاق العام للخاص باب التخصيص سواء كان المخصص
العقل نحو خالق كل شيء اي غير الواجب او العرف نحو جمع الكرة اي بكرة مملكته
او السمع نحو والمطلقات يتربصن اي غير اولات الاحمال فان احكام ومنع الحكم
والمسئلة في علم الاصول على الخلاف واختيار المصنف كما ان السلف في المعرفات
المعنوية بالنقل المفرد اي نقل معنى لفظ مفرد الى معنى لفظ مفرد بسبب
ادعاء اندراج الثاني في الاول نحو اسد مثلا اي رجل شجاع نقل معنى
الاسد الى الرجل الشجاع ثم اطلق لفظه عليه ولو لم يكن لما نقل اللفظ لم يكن
مبالغة اصلا او هو من التصرفات المعنوية النقل المفرد اي نقل
هيئة تركيبية معنى الى هيئة تركيبية باخرى بادعاء اندراج الثاني في
في الاول نحو انبت الربيع البقل فان صيغته وضعت لملابسة الفاعل فقد
استعملت في ملابسة الظرف لتشبيه الثانية بالاولى وادعاء اندراجها فيها
اذا صدر ممن يدعيه اي يدعي اسناد الانبات الى الربيع مبالغة في التشبيه
اي تشبيه الملابسة الثانية بالملابسة الاولى والا كان من المجاز الحكمي ولكن التصرفات
اللفظية كما سبق وكما ان انه استعارة تصريحية في التركيب كما ان في الحكم
اسد استعارة تصريحية في الافراد لكن يرد عليه انك افردت الاستعارة
عن فصل المجاز فكيف تورده فيه وهل هذا الا تخليط وهذا النوع من
المجاز اعني الاستعارة في التركيب لم يذكر في كتب القوم مع انه محتمل وهو اي
النقل التركيبي في المعنى نظير اطلاق في النقل التركيبي في اللفظ بل هو مجاز عقلي
كما قال الشيخ او عقلي كما ذكره الرازي في النهاية وجعل المجاز في العقل كما جعله

من يدعيه

مستقيم

الجمهور

الحاجبي او الفعل على ما ذهب اليه السكاكي وهذا الكلام تكرار لما تقدم
فانه تفصيل ما تقدم واما من يعتقده اي يعتقد كون الربيع فاعلا حقيقيا نحو
اي هذا التركيب منه حقيقي لكون الحكم على وفق ما عنده ذهب لعدم ملاحظة التاويل
ولما كان مدار كون التركيب حقيقة او مجازا على اعتقاد المتكلم وعدم اعتقاده
وكان الكلام لا يعقد المتكلم حقيقة فلا بد من القرينة صارفة عن
حاليه او مقاليه وقد يكون اي ولان المجاز مشروط بعدم اعتقاد المتكلم
معاد الا كان حقيقة كما ذكره بانكم فيه اي في نحو انبت الربيع البقل قبل
اي بكونه مجازا وظاهر عبارته يوهم انه لا يحكم عليه اصلا لا بكونه حقيقة
ولا بكونه مجازا وهو خطأ صريح لوجوب حمله على الحقيقة فانما لا يعلم
بالقرينة لا صارفة عنها حينئذ اي دليل على انه لم يعتقد ظاهر مقالة
ثم تمثل على المجاز بقول ابي النجم [illegible] حيث اسند الفناء
الى الجديد ان اسند افناء الشعر عن الراس الى الزمان فلم يحمل هذا قال م
الاسناد على المجاز لان الظاهر اعتقاده ظاهره حتى علمنا انه قاله
قيل اي حكمه [illegible] فعلمنا من هذا ان الشاعر كان موحدا
يعتقد ان الافعال مسندة الى الله تعالى فلا محالة حملنا قوله اولا على المجاز
الصادق المقبول لا على الحقيقة الكاذبة المردودة [illegible]
من الاصول الاربعة البيانية الاستعارة [illegible] اي في هذا الاصل
مقدمة لبيان حقيقة الاستعارة وما يتعلق بها من كونها مجازا لغويا او
عقليا وبيان اقسامها في [illegible] اي انواعها وبيان ما يتعلق بها من عوارضها
تقدمة فنقول والقائلون بهم اكثر المحققين من اهل البيان الاستعارة جعل الشيء الشيء
اي تصييره اياه وادعاء انه فرد من افراده حتى يصح ان يذكر اسم
احدهما ويراد به الآخر وهذا التعريف يتناول المصرحة والمكنية والتخييلية
فقد صير الرجل اسدا واطلق اسمه عليه وصير المنية سبعا واطلق

اسمها عليه وصيّر الصورة المتوهمة المخترعة صورة منحصرة فالمراد عليها
وحينئذ فيستدرك قوله لتشبيه اللهم الا ان يقال كأنه اشار الى كون
العبارتين في تحديد الاستعارة بل المصرحة جعلت حقيقة الاسد للشجاع الى اشتمالها
على نحو جعلت ابدا اي اثبت له صفة الامارة ومعناها وفي المكنية جعلت
حقيقة السبع للمنية واثبت لها وفي التخييلية جعلت حقيقة الصورة المتحققة للصورة
المتوهمة واثبت لها ما يلائم الاصلية للتحقق اي جعل المشبه عين المشبه به
لاجل المبالغة في التشبيه كقولك رأيت اسدا مثال للاستعارة المصرحة واذا
المنية انشبت اظفارها مثال للاستعارة المكنية والاظفار للتخييلية ويسمى
اي الجعل المذكور استعارة المجاز المناسب تسمية الجعل المذكور من الاستعارة
ولفظ الكل [illegible] بمعنى الوجود [illegible] اذا كان المشبه [illegible] اولا
وبالذات واستعار لفظا ما وبالعرض فالمشبه مستعار له والمشبه به
مستعار منه والحقيقة مستعار [illegible] فيبرز المستعمل [illegible] العارية
في صورة المستعار منه [illegible] في احدهما [illegible] والاولى ان ذلك
وكذلك يبرز المشبه في صورة المشبه به [illegible] الا ان احدهما مستعار منه
والآخر مستعار له فان قيل كيف يستقيم هذا في المكنية مع ان المشبه به
صورة المشبه فانها كما قال صاحب المفتاح ان يذكر المشبه ويريد به المشبه به
قلنا ابراز المشبه به في صورة المشبه من غير ادراج المشبه في افراد المشبه به
فيكون نفس ابراز المشبه في صورة المشبه به ولا سيما اذا انضم اليه اثبات اللازم
التخييلي [illegible] اي لاجل ان معنى الاستعارة [illegible] المشبه في جنس المشبه به
[illegible] الاستعارة في العلم اذ ليس معنى جنس يمكن الادراج فيه وهذا مما دل على
ان الاستعارة ليست مجرد اللفظ والا لما [illegible] في العلم كلاما [illegible] تضمن وصف
لوجه لزم من ذلك الوصف وذلك العلم وحينئذ [illegible] العلم جنسا وصورة
الاستعارة فيه كحاتم جودا [illegible] اي كتضمن وصف الجود في لفظ حاتم كاشتهار مسماه به

وذات العلم

وكذا مادر

وكذا مادر والمراد بالعلم العلم الشخصي [illegible] متبادر وهو علم
التحقيق فلا استعاضة باعلام الاجناس ثم قال وهو قول بعض
المتقدمين من علماء البيان وهو للزمخشري المقصود وصاحب [illegible] الامام
شرف الدين الكاتبي وصاحب المفتاح [illegible] ان الجعل المذكور الذي
هو الاستعارة مجاز لغوي لا عقلي كما قال بعض [illegible] مع [illegible]
[illegible] الرجل [illegible] الذي هو معنى وضعي [illegible]
لم يكن موضوعا للحيوان المفترس بل كان موضوعا لمعنى الشجاع [illegible] لفظ
الاسد مع لزوم الاشتراك [illegible] نحو الشجاع [illegible] الكريم [illegible]
ما دل على الذات باعتبار معنى هو المقصود [illegible]
لا بهذا الاعتبار لكنه اسم بالاتفاق [illegible] كما في الرجل الشجاع [illegible]
لكونه حينئذ مستعملا في احد افراده للمواطئة واطلاق العام على خاص
لكونه فردا من افراد حقيقته وان كان اطلاقه عليه من حيث خصوصه مجازا [illegible]
اذ لم يعبر عن معناه الموضوع له ولم يتعد عن موضعه الاصلي فان قيل
معناه الاصلي هو المعنى الكلي العام وقد استعمل هنا في المفرد والكلي
الخاص فكيف يكون حقيقة قلنا هو مستعمل في معناه العام والمراد انه
دخل تحت القصد والارادة الخصوصية [illegible] لكونه ما صدق عليه وكذا
وكذا المفهوم العام كانه استعمل في المعنى العام [illegible] لان [illegible]
يكون مجازا لو استعمل في الذات لكنه مجاز بالاتفاق و كان لفظ الاسد
في الرجل الشجاع ثم عند تشبيهها له بالحيوان المفترس الذي هو في غاية الشجاعة
كان اطلاق الاسد الموضوع لما له [illegible] التسمية بالشجاع
الذي هو في غاية [illegible] وحاصله ان اطلاقه عليه حينئذ بالتحقيق فلا [illegible]
لكنه بعد التشبيه بالاتفاق [illegible] لفظ الاسد في الرجل الشجاع الى قرينة
لعدم اصطلاح [illegible] الى القرينة لكنه يحتاج الى القرينة بالاتفاق واللوازم كلها [illegible]

كان في فكذا اللازم فلا يكون الاسد موضوعا للشجاع بل للحيوان المفترس
فيكون اطلاقه عليه مجازا لغويا باقيا والقائلون الاولون من امكان
انسان لا اي الحمل المذكور ليس مجازا لغويا بل هو مجاز عقلي بمعنى ان التصرف
في امر عقلي لان الاسد لم يطلق على الشجاع الا بعد ادعاء دخوله في جنس
الاسد واما تصير الاسد به او هو تصرف عقلي واذا ادعينا دخوله
كان لفظ الاسد مستعملا فيما وضع له ولهذا اي ولان [illegible] لم يكن مجازا لغويا بل
لو كان لغويا بان [illegible] اي الحمل المذكور المسمى بالاستعارة ادعاء [illegible]
اي الشجاع ولم يكن ادخالا في جنس الاسود واللازم باطل ولذا
الحمل المذكور [illegible] اي الشجاع المشبه ليس ادميا انما هو [illegible] في قوله
بالاتفاق لانا اذا قلنا انه اسد لابد من يسلم انه ليس ادميا [illegible] ولم يكن [illegible]
الضمير للشمس [illegible] تظلله اي [illegible] عليه الظل وهو حال من فاعل [illegible]
[illegible] قوله شمس والجملة حال من فاعل تظللني [illegible] شمس
لانه اذا لم يرد بها الشمس كيف يكون تظليلها من الشمس محلا للتعجب
ولا استبعاد ولم [illegible] اي انكار التعجب وقوله فلعمري [illegible] بالكسر ثوب
يلبس تحت الدرع [illegible] للغلالة فلو لم يرد بالبدر
ما هو موضوع له لم يكن للنهي عن الكتان موجب لبلاه فلا يكون النهي من
بلى الغلالة قوله اسم [illegible] عن المحذورات انه مبالغة [illegible] ذكر من
من اللوازم ومن كون الاستعارة مجازا لغويا وذلك ان الموضوع له
اي المعنى الذي وضع له لفظ الاسد هو [illegible] وهو الحيوان المفترس
[illegible] وهو الرجل الشجاع ومعنى [illegible] الموضوع له [illegible] الموضوع
له الادعاء [illegible] فلا يلزم من ادعاء كون الشجاع موضوعا للاسد
ان يكون موضوعا له حقيقة [illegible] ما ذكر من ادعاء الاسدية للشجاع وكونه
في قوله انه ليس ادميا انما هو اسد وكونه محلا للتعجب في السد الاول ولا [illegible]

التحقيق

٨٠

التحقيق في السد الثاني [illegible] ومبنى التشبيه لادخال المشبه من
افراد المشبه به جنسه واذا بطل [illegible] فقد ثبت
كونها مجازا لغويا لدلالة [illegible] اي في
التوطين فالشيخ في دلائل الاعجاز تارة يقول [illegible] لغوي [illegible]
بانه عقلي ولم يرجح احدهما [illegible] مترددا بل [illegible] ذكر من الوصف اي
النظر الى كونه مستعملا في غير الموضوع له حقيقة والنظر الى كونه مستعملا في
الموضوع له ادعاء [illegible] قال لغوي بالنظر الاول وعقلي بالنظر الثاني
لكن الحق [illegible] هو النظر الاول [illegible] اشار الى [illegible] الكون
كونه مجازا لغويا بقوله فان قيل [illegible] من ادعاء الاسدية
للشجاع على ما هو موجب الاستعارة [illegible] على [illegible]
ما هو مقتضى المجاز اللغوي [illegible] فلعله اي المتكلم
البليغ [illegible] المشبه بصورة [illegible] من الهيكل المخصوص [illegible]
وهو الرجل الشجاع ولما كان ادعاء صورتين في نوع واحد مما يستبعد
ازال الاستبعاد بان هذا الادعاء وارد في عرف البلغاء [illegible] المعنى [illegible]
[illegible] ان لباس [illegible]
[illegible] يكون [illegible] الاول [illegible] الاعتبار
الاول [illegible] من هذا الاول [illegible] وكذا [illegible]
[illegible] اي [illegible] جمع [illegible] الحبال والجبال [illegible]
[illegible] صورتين وكذا [illegible] على ارادة [illegible] منهما [illegible]
[illegible] الاستشهاد [illegible] استعارة اصلا [illegible]
الادعاء [illegible] المخيلات [illegible]
[illegible] الخيال [illegible]
[illegible] ادعاء [illegible] صورتين [illegible]

شخصا

مع الدلالة على ارادة غير المتعارف و حكمهم اذا ارادوا اثباتا
لا يعادون معه احدى هذا الباب بانسان اى هو اسد في صورة انسان فمع ادعائهم
ان للاسد صورتين مع الدلالة على ارادة غير المتعارف وذكر [illegible]
اللفظ على المتعارف لانه المتبادر السابق الى الفهم لولا القرينة وحاصله
الجواب انا نجمع بين ادعاء الاسد به غير المتعارف وعدم ارادة
الاسد به المتعارف فلم يكن ما نفذ وعليه اى على ادعاء الصورتين
نصب القرينة على ارادة غير المتعارف بعضهم [illegible]
قوله رجل قد دلفت لها كجيل ذلك اى من شبا لينا
والنار في كل اما المعاجة او النقرة واراد بالكل او الاخلال الاعداء
وثابا خلاف والغرب منهم كلحلس وصف الغرب بالوضع مجازا اى ذو وضع
ويجوز ان يكون الوضع بمعنى الموضع والمعنى رب خيل للاعداء اقبلت عليهم
بكلكلها كان في العجة منهم ضرابا وجيعا فادعى ان للحية صورتين احديهما
متعارفة وهي [illegible] والثانية غير متعارفة وهي القرن الوضع
وصف القرينة وهي حمل المشبه على المشبه على ارادة غير المتعارف
ولهذا انفصلا عما قبله اذ ليس القرينة فيه الحمل بل ذكر بعض خواص المشبه
وعليه قوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم
باستثناء الوصول من المال والبنين اى الا سلامة من اتى الله كانه
جعل المال والبنين على صورتين متعارفة وهو المال والبنون المشهوران
وغير متعارفة وهي سلامة من اتى الله بقلب سليم اى سلامته عن الشرك و
المعاصي وفي الآية الكريمة اوجه او ان يحمل لا ينفع مال ولا بنون على معنى
لا ينفع شيء ما كما يحمل لا ينفع زيد ولا عمرو على لا ينفع انسان ما ويكون
من منصوبا اى لا ينفع شيء احدا الا مخلصا اتى الله بقلب سليم او مرفوعا
والمعنى الا مال من اتى الله بقلب سليم صرفه بالبر وفيه ارشاد وتعليم او يكون

ماله الى البر   الاستعارة

81

الاستعارة منتظمة تحت الآية المباركة لانها من المجاز على ما هو من
ان الاستعارة والبدل وسائر ابواب التخصيص من المجاز بالزيادة في المعنى
والامثلة السابقة من التشبيه المضمر و هو المراد الثاني من الاركان
الثلاثة المقصود عليها الاصل الثالث واذا ابدل في الاستعارة من مستعار منه
وهو مستعار كالحيوان المفترس ومستعار له وهو المشبه كالرجل الشجاع ومستعار
وهو اللفظ كلفظ الاسد ثم قد يتبعه اى اللفظ المستعار حكم من احكام المشبه به
او المشبه فهي اى التشبيهات اربعة وهذا جواب او لتضمنها معنى الشرط
التقسيم الاول المشبه به ان ذكر نصا بالتصريح بذكر المشبه به نحو بتبسم
اى انسان جميل الوجه وان لم يذكر اى المشبه به بان ذكر فيه المشبه
سوء المشبه اذكيف في الاستعارة ذكر احد الطرفين فيكنى عنها لكون
للمشبه به على سبيل الكناية دون التصريح نحو لسان الحال افصح من لسان
هذا المصراع لم يوجد تمامه شبه الحال بانسان متكلم وطوى ذكر المشبه به
واستند الى المشبه ما هو من خواصه وما يقوم [illegible] الكلام وهو اللسان
ليكون قرينة على المراد ولو ذكر بدل اللسان الراس او اليد لم يكن
التقسيم الثاني المشبه اما موجود حسا كالمحسوسات الخمس او عقلا كالذكاء والشجاعة
فتحقيقية لتحقق وجود المشبه او [illegible] نحو لسان الحال [illegible]
لا وجود لها لا حسا ولا عقلا فالحقيقية سواء كانت مصرحة او مكنية اطلاق
اسم الاقوى رتبة كالاسد للشجاع للاضعف منها كالرجل الشجاع لنزول
على سائر المجهول [illegible] في الحقيقة وهو [illegible] من اطلاق اسم الاقوى
للاضعف على تساوي اللوازم والصفات [illegible] اى كاطلاق
اسم الاسد الذي هو اقوى للرجل الشجاع الذي هو اضعف لتدارك تساويهما
في جنس الاسدية مقصد لتساويهما في الصفة اللازمة اعني الشجاعة
والبدر موجه الجميل منه اى من باب الاستعارة المحضة الاستعارة بالحد

كالاسد للشجاع

اي استعارة احد الضدين للآخر بتنزيل التضاد منزلة التناسب تمليحا
واستهزاء او تهكما ونظرنا كقوله فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت البشارة
وهي الاخبار بما يوجب السرور للانذار الذي هو ضده بادخاله في جنس
البشارة وتنزيل تضادهما وتباعدهما منزلة تناسبهما وتقاربهما
على سبيل التهكم والاستهزاء وكقوله حكاية انك لانت الحليم الرشيد
يعني السفيه الغوي ومثال التمليح كقولك رأيت اسدا وانت تريد
جبانا وقولك رأيت حاتما تعني بخيلا واذا كان المشبه منتزعا من امور
اي امرين فصاعدا كما يقال للمتردد في امر اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى
تمام مثلا له ان اشتغل تارة ويميل الى ان يمتنع عنه اخرى فشبه صورة
تردده في ذلك الامر بصورة تردد من قام ليذهب فتارة يريد الذهاب
فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى واستعمل في الصورة الاولى
اللفظ الموضوع للصورة الثانية ويسمى هذا النوع من الاستعارة
تمثيلا على سبيل الاستعارة اما كونه تمثيلا فلكون وجه الشبه فيه منتزعا
من متعدد واما كونه على سبيل الاستعارة فلانه قد ذكر فيه المشبه به
واريد المشبه كما هو شأن الاستعارة ومتى فشا استعماله سمي مثلا
ولكون الامثال كلها مستعملات على سبيل الاستعارة لا تغير لان التمثيل
على سبيل الاستعارة قسم من الاستعارة التحقيقية والواجب فيها
اطلاق المشبه به على المشبه فلو غير لفظ المشبه به لم يكن من الاستعارة
في شيء ولهذا لا يلتفت في الامثال الى مضاربها تذكيرا وتأنيثا وافرادا
وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مواردها كما يقال للرجل بالصيف ضيعت اللبن
بكسر التاء لانه في الاصل خطاب لامرأة والاستعارة التحقيقية التخييلية
علما على اسم المشبه به لموجود كاطلاق الاظفار الموضوعة للصورة الموهومة
عاد المشبه الموهوم كالصورة المتوهمة المخترعة للمنية مثل قول الشاعر

82

وقد يقصد مع الايضاح المدح كما في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما
كذا في الكشاف والاولى ان يقال ان ما يدل على الوصف على قياس ان الموصوف
لجواز ان يقال زيد الرجل العالم منطلق ولا يلزم كونه علما لكونه يحتمل
في الجملة يحصل الايضاح واما كونه افيد فلجواز حصول الايضاح
بالايضاح كما عالما ان علمه فلذا هو الكثرون شرائطها
والمعنى اي كالتفصيل باثنين ايضاح تمام لو اللفظ نفسه ايضاح
وجزء من قوله قال الله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين شفع الهين باثنين بيانا
لقصد النفي وهو العدد وان كان للجنس على طريقة وكذا الكلام في انما
هو اله واحد اي المقصود الاصلي بالاثبات هو الوحدانية واعلم ان الآية
الكريمة نظير لتصور الايضاح لمعنى خفي وليس من عطف البيان بل من
قبيل الوصف للتأكيد كما في المفصل وغيره وذلك لان اثنين وواحد من
الوصف وهو ما يدل على بعض احوال المتبوع دون عطف البيان اذ
هو يدل على نفس المتبوع دون حاله ومنه اي من الايضاح لمعنى خفي وما
من ذاته في الامر والاكتنان بما يرمي اليه شفع الوصفان والاعم ان
القصد الى الحصر والتخصيص كما في الآية السابقة والافتتاح بما مع افراد
ذاته وهو بالنظر الى كمال المعنى وانما فصلها عن الاول بقوله ومنه
لانها عكس الاول بحسب الوضع البدل بحماده لذلك المقصود بعد التوشيح
اي ليتعلق الحكم بالمقصود بعد تعلقه بما هو ممهد لذلك المقصود من اول
تعلقه فلا محالة بعد تقرر الحكم وتقرره هو المقصود بالنسبة والتوطية
التمهيد والتنوية من وطأ الشيء يوطئه صار وطيا كما في اخوك
سند بدل الكل وهو ما يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان تغاير مفهوما
ونظيره اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين وجاءني القوم اكثرهم في بدل البعض
وهو ما يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه مغايرا كما هو

فلو جعلنا اثنين بدلا من الثنين يكون بدل الكل من الكل لاتحاد ما صدق
عليه وسلب عمرو ثوبه في بدل الاشتمال وهو ما لا يكون عينه ولا
بعضه بل يكون ملابسا له بحيث يدل على البدل اجمالا الا في الغلط اي
الا في بدل المتوسط الا في بدل الغلط فانه لكونه اجنبيا ليس فيه توطئة ومبنيا ما
على السلب كما مر وهو انه لا يقع في فصيح اي بدل الغلط لا يكون في الكلام البليغ
هو المشهور وقد فصل فيه بعض المحققين من الادبة وقال الغلط على ثلثة
اقسام صريح كما اذا سبقك لسانك ثم تداركته نحو جاءني رجل حمار
وغلط نسيان كما اذا نسيت المقصود فذكرت غيره ثم تداركته
وهما لا يقعان في فصيح الكلام وان وقعا في الكلام فالحق الاضراب عن
المغلوط فيه وغلط بداء وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد
ثم توهم انك غالط وهذا يعتمده الشعراء كثيرا مبالغة وتفننا وشرطه
الارتقاء كقولك هند نجم بدر شمس وادعاء الغلط ههنا واظهاره
ابلغ من الاضراب لان الاضراب لا يستلزم غلط الاول انما يفيده
للتوجه الى الثاني بخلاف ادعاء الغلط كما لا يخفى هذا كلامه وما احسن مقاله
اقول كان اطلاق الجمهور في هذا المعنى لارادتهم الغلط الاول
والعطف يكون لستة امور وهي التفصيل والاقتران والرد والتشكك والشك
والتشريك فالتفصيل قد يكون لمدخول العاطف وقد يكون لصاحبه لما حمله او
مع محله فقط لوضع محله وتدريج والى ذلك اشار بقوله للتفصيل مع اختصار
احترز به عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا وليس من عطف المفرد
بل من عطف الجملة فلما دخل عليه الواو اي التفصيل ما دخل عليه العاطف الواو
فالواو مبتدا وما قبله خبره فاعلم ان ذلك للدخول نحو جاءني زيد وعمرو
او مفعولا نحو رأيت زيدا وعمرا او مبتدا نحو زيد وعمرو قائمان
او خبرا نحو زيد عالم وكريم او غيرها من متعلقات الفعل والحاصل ان الواو

فيه

٨٣

ومراتبه يوجب مراتبه نحو ان زيدا لعالم لمن لا سائغ في الانكار واذا
ان يسقطها فيه بالتأكيد واحد كالاثني وواحد ان زيدا لعالم بزيادة القسم
لمن سائغ فيه ويسمى هذا النوع من الخبر انكاريا لكونه مسبوقا بالانكار
ومنهم من خص الاول بالاخباري والثاني بالاصراري ويشهد اي
يدل على ما ذكرنا من وجوب زيادة التوكيد بزيادة الانكار دلالة بينة
قوله حكاية عن رسل عيسى اولا يعني يؤكد والثالث يعني انا اليكم مرسلون
فان قيل لم يسبق بالنسبة الى الثلثة انكار فما وجه التوكيد في المرة الاولى
قلنا تكذيب الاثنين تكذيب للثالث ايضا لاتحاد مقالتهم ثم ان اعتبار
بالتوالي الانكار بوجوه ثلثة الحكاية والسمع والتصريح زاد الرسل
المرة الثانية اللام وما هو في معنى القسم اعني ربنا يعلم وهو المراد بقوله ثانيا
اذ بولغ في تكذيبهم ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون وحمل صاحب الكشاف التأكيد
في المرة الاولى على الاعتبار بالخبر لعدم سبق انكار في الكلام وما ذكرنا
ادق واحق واستحسب اولا وثانيا على المصدرية او الظرفية المقدرة للقول
وهذا الظاهر واعلم انه يقصد بالتأكيد سوى دفع الشك ورد الانكار
كوفور نشاط المتكلم به وكونه عن صميم قلبه كما في قوله تعالى حكاية نشهد انك
لرسول الله والرد على ظنه ابطل كقولك احسنت اليه ثم انه اشار الى قوله
فقال حكاية عنهما اي ربنا انني واظهار كمال العناية كقوله تعالى انك
لمن المرسلين وكمال التضرع والابتهال نحو ربنا آمنا وكمال الخوف نحو انك
من تدخل النار فقد اخزيته الى غير ذلك مما يناسب التأكيد ثم هذا كله اي جميع ذلك الكلام
يسمى مقتضى الظاهر اي ما ذكرنا من اخراج الكلام حال الخلو والتردد والانكار
على الوجوه المذكورة من التجريد والتأكيد استحسانا ووجوبا يسمى عند
اصحاب المعاني اخراجا على مقتضى ظاهر الحال وعند اصحاب البيان تصريحا واما
العالم فلا افراد معه فلا يحسن نظمه مع هذه الاقسام كما فعله بعض الفضلاء رحمه الله

وقد يعدل عنه اي عن الاخراج على الظاهر ويسمى في علم المعاني اخراج
الكلام لا على مقتضى الظاهر او في علم البيان كناية فمقتضى الحال قسمان مقتضى ظاهر
الحال ومقتضى خلافه والثاني ابلغ من الاول لما سيأتي ان شاء الله تعالى
ان الكناية ابلغ من التصريح واقسام الاخراج لا على مقتضى الظاهر تسعة حاصلة
من تنزيل العالم منزلة احد الثلثة المذكورة ومن تنزيل كل منها منزلة الآخرين
واقسام الاخراج على الظاهر ثلثة كما عرفت فيكون اساليب الاخراج مطلقا
اثنا عشر قسما واما تنزيل احد الثلثة المذكورة منزلة العالم فممتنع لانه كلام
لا يتصور معه الاخراج فمقام هذا تفصيل لما اجمل في قوله وقد يعدل عنه
كالعالم بالفائدة ولازمها مقام الجاهل بها المقدمة يتناول
الخالي والطالب والمنكر لكن المراد هو الاول فان الثاني يعلم بالمقايسة
والثالث بالاولى تنزيل غير المنكر منزلة المنكر فمثال الخالي قولك لمن هو في
ابائه زيد ابوك ومثال الطالب قولك ان راتب زادا ساره ان زيدا
ابوك ومثال المنكر قولك ان زيدا غالبا فيها ان زيدا لابوك باعتبار
تعلق مقام خطابة اي اقناعية يعتد بها بكونه غير عالم لعدم جريه على
موجب العلم والخطابة صناعة تمكن بها اقناع الجمهور فيما يراد ان يعدوا
به بقدر الامكان مرجعها ومحصولها التخييل اي تخييل العالم بوجوه مختلفة
هي عين تلك الاعتبارات على هذا التنزيل حمل المحققون عبارة المفتاح
وانا اقول يمكن ان يراد بالوجوه المختلفة الكيفيات المختلفة فان تنزيل
العالم قد يكون مرتبة منزلة الخالي وقد يكون بمنزلة منزلة الطالب وقد
يكون مرتبة منزلة المنكر كما فصلنا وسيعود لا يتكرر هي في عبارته
ولما كان تنزيل العالم بفائدة الخبر منزلة الجاهل امرا مستبعدا من حيث
انه يشتمل على تنزيل وجود العلم منزلة عدمه ولا مدخل لخصوصية المعلوم
في الاستبعاد ازال الاستبعاد بالاستشهاد فقال كان قوله تعالى

لو كانوا يعلمون حيث نفى عنهم العلم بعد قوله ولقد علموا مؤكدا بلام القسم
وصف الله سبحانه اليهود بالعلم بان من اختار كتاب السحر والشعوذة
على كتاب الله ليس له في الآخرة نصيب على سبيل التوكيد القسمي لان اللام في
ولقد علموا جواب قسم محذوف ثم نفاه عنهم لانه لولا نفيا التي لا يعتبار
غيره اي لو كانوا يعملون لما اشتروا ولو يكون المنافية لتتبع حالهم يعلمون
ما يعلق به علموا الان التنبيح اشد مع ان ردا ما اشتروا به عدم يعني
نفع به في الآخرة فيتحد محمول النسبتين وان كان نحو الاستعاد بيان ذلك
نزل وجود الشيء منزلة عدمه حتى ان جاز ذلك لم يستبعد تنزيل وجود العلم
منزلة عدمه اورد لذلك نظيرا ازالة للاستبعاد تعالى ونظيره اي
نظير تنزيل العالم بفائدة الخبر منزلة الجاهل او نظير قوله تعالى ولقد علموا
في تجرد توارد النفي والاثبات على شيء واحد باعتبارين قوله تعالى
وما رميت اذ رميت اي ما رميت حقيقة اذ رميت صورة لان اثر
ذلك الرمي كان خارجا عن طوق البشر وقيل ما رميت خلقا اذ رميت
كسبا وليس بظاهر لانه في جميع الافعال ان قلت بالكسب والا فمصحح
روي انه صلى الله عليه وسلم لما التقى الجمعان يوم بدر رمى كفا من الحصباء
في وجوه المشركين فلم يبق مشرك الا شغل بعينه فانهزموا ثم عطف
الآية الثانية آية ثالثة تشتمل ايضا على تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه وهو
قوله تعالى وان نكثوا ايمانهم من بعد عهدهم فقاتلوا ائمة الكفر
انهم لا ايمان لهم اثبت لهم الايمان حيث اضيف اليهم وارتفع
عنها لكنهم لم نفيت عنهم بقوله لا ايمان لهم لانهم لم يفوا بها فان قيل
نكث الايمان مذكور في جزاء الشرط فلا يلزم وجودها قلنا هذا
ينفي ان يكون حصول الفعل مشكوكا دون قيوده فانك اذا قلت
ان نكث زيد يمينه فهم منه عرفا ان له يمينا وقد يلقى الخبر عطف على قوله

مقام العالم اي المنكر مجردا عن المؤكدات تنزيلا له منزلة من لا يبالي
اذا كان معه اي مع المنكر من الدلائل على حقية ذلك الخبر وقيل اي
مع الخبر وفيه نظر اذ مجرد حصول الدليل مع الخبر لا يوجب الارتداع
ما موصولة او موصوفة ان تأمله ارتدع عن الانكار والمراد
بحيثية كونها معلومة له حاضرة عنده كدلائل حقية الاسلام فانها معلومة
للمنكر حقيته بان تأملها فكذلك يقال للكافر الاسلام حق مجردا عن المؤكدات
لوضوح دلائله اي مع الكافر دلائل شاهدة على حقية الاسلام وما
قيل معنى ما اذا تأمله شيء من العقل مردود بان اللائق حينئذ ان يقال
اذا تأمل به لانه لا يتأمل العقل بل يتأمل به وكذا ما قيل ان المراد
بكونها معه كونها موجودة معه في نفس الامر اذ لا يكفي ذلك في الارتداع
كما لا يخفى ونحو لا ريب فيه اي مثل تنزيل المنكر منزلة من لا ينكر تنزيل
المرتاب منزلة من لا يرتاب لوجود القاطع ولما كان تنزيل وجود الانكار
منزلة عدمه مظنة للاستبعاد اورد هذا النظير ازالة له واشعارا بالفصل
على انه نظير لا تمثيل فكان الاولى في العبارة ان يقال ونظيره ونحوه
قوله فيما بعد وصف على اعتبارات النفي وقال صاحب الكشاف معناه
لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه لسطوع البرهان على حقيته وحينئذ يكون مثالا
لانه حكم بنفي كثير من الاشقياء وقد ترك تاكيده فتنزيل انكارهم
منزلة عدمه فان قيل لم ما تقول بانه وصف على اعتبارات النفي
قلنا هذا السابق اثباتا باعتبار الاعم الاغلب هذا اذا نزل
المنكر منزلة الخالي وقد ينزل منزلة الطالب فيلقى اليه الخبر مؤكدا بتاكيد
واحد وان كان مصرا على انكاره نحو قوله تعالى ثم انكم يوم القيمة تبعثون
فان الكافرين وان اصروا على انكار البعث لكن لما كانت دلائله
واضحة وكان جديرا بان لا ينكر بل غاية ما يقال انه مشكوك فيه او متردد فيه

في حصول الحكم من غير التفات الى حصول صاحبه واما اذا جاء
زيد غير مجيء عمرو وشاء على ان الغرض الواحد لا يحصل الا بحصول كل
المجيء ايضا فليس من دلالة اللفظ بل من دلالة العقل وللترتيب
مع التعقيب الفاء اي يستعمل صاحبها دخل عليه العاطف الفاء
على ان ملابسة الفعل للتابع مع ملابسته للمتبوع بلا مهلة حقيقة نحو جاء
زيد فعمرو او عادة كقوله تعالى فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة
عظاما فكسونا العظام لحما وقوله تعالى وانزلنا من السماء ماء فتصبح
الارض مخضرة فان هذه الامور العجيبة التي من حقها ان لا تاتي الا
في زمان اكثر مما هي اخذه فيه كالمتعاقبة في العرف والحاصل انه قد يعد
متعقبا بحسب العادة وان تخلل بينهما زمان كثير وثم للتراخي اي ثم
كالفاء في الترتيب الا ان فيه تراخيا ومهلة وحتى للتدريج اي حتى مثل ثم الا
ان فيه تدريجا ومعناه الترتيب الذهني اي ترتيب عطفه بالمسلم وعلمه
بجعل المعطوف هو الادنى او الاعلى او الاقدم او نحو ذلك ولا يعتبر الترتيب
في الوجود الخارجي اذ ربما يكون المعطوف سابقا كما في مات كل اب لي حتى
آدم او مخالطا نحو تقدم ... مثل مات الناس حتى الانبياء او
متأخرا نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاءك معا وخالد اقواهم او اضعفهم
والحاصل الكلام انه لا بد ان يكون ما قبل حتى ذا اجزاء يتعلق بها الفعل شيئا فشيئا
الى ان يصل جزؤه الاخير معها ان يكون تعلقه بما قبلها اقرب واولى
عند الامن من تعلقه بما بعدها واعلم انها اذا كانت ابتدائية
تشرط ايضا ما ذكر وكذا اذا كانت جارة الا انه يجوز في الجارة ان
يكون ما بعدها ملاقيا آخر جزء ما قبلها نحو نمت البارحة حتى الصباح
ولا يجوز في العاطفة والابتدائية حيث لم يفهما عن مرتبة الكاره لان الاصل
فيها ان يكون جارة فان قيل نحو جاني الاطفال والشبان فالشام اذا كان المعطوف

واعلم انه يصلح ما ذكر علة دون صاحبه وهو المجيء قلت معنى التركيب
الذي يأكل فالذي يشرب فالذي ينام فاكان زيد واقعا على الموصول المتحد
المتصل في الصلات المتعددة والصلات المعنى جنده والصنفى حكم
يخبر فصح القول بان الفاء لتفصيل صاحب ما ذكر علية العطف على ان ما ادعينا
حصرا كليا مبنى ان يحفظ هذا المقام (وللاضراب) بل عطف على قوله للتفصيل
اي بل لصرف الحكم عن المتبوع الى التابع فالمتبوع في حكم المسكوت عنه يعني
نحو جاءني زيد بل عمرو ويحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه واما للنفي فقال المبرد
كان الحاجب وصاحب اللباب يحمل الامرين فاذا قلت ما جاءني زيد بل عمرو
يجوز ان يكون من باب الغلط فيكون عمرو غير جاء كأنك قلت ما جاءني عمرو
فلا يقع كالمثبت في القرآن ولا في فصيح الكلام ويجوز ان يكون مثبتا
لعمرو المجيء فلا يكون غلطا كذا في شرح المفصل وانا اقول صرف الحكم
الى التابع والقياس على المثبت يقتضيان الاحتمال الاول فان حكم المتبوع المصروف
الى التابع يعم النفي والاثبات وفي الاثبات يصرف عنه الاول من الثبوت
الى الثاني فكذا ينبغي في النفي ان يصرف ما للاول من الانتفاء الى الثاني
ولرد قالب للحكم او شاك فيه ومعتقد له او لكن كقولك جاءني زيد لا عمرو
لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او شك في انه اياهما اتى او اعتقد
انهما جاءاك ويسمى الاول قصر القلب والثاني قصر التعيين والثالث قصر الافراد
فان قيل رد المخاطب عن الخطاء في القلب والافراد ظاهر دون التعيين اذ
لا حكم له فيه قلت يجوز ان يكون الجائي زيدا او ان يكون عمرا وما زال نحو زيد
حكم ولكن متردد في افادة جزء للاقسام الاربعة مما كان للاستدراك
وهو مقتضى كلام مساعدي كان انسب بقصر القلب لحصول التعارض فيه كلا
فلذا اقتصر في المفتاح والايضاح عليه وقيل استعماله في غيره مما لم يوجد
ولم يقل به احد وانا اقول مقتضى كلام النحاة ان لا يستعمل لكن الا في قصر الافراد

لانهم

لانهم قالوا ان لكن في ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع توهم المخاطب انتفاء
المجيء من زيد بنا على تعلق بينهما من مصاحبة وغيرها لانه للاستدراك
وهو دفع توهم متولد من الكلام السابق كالاستثناء فعلى هذا انما يقال
ما جاءني زيد لكن عمرو لمن يعتقد ان المجيء منتف عنهما لكن الواقع
انتفاؤه عن زيد دون عمرو فالمخاطب يعمم الحكم السلبي والمتكلم يرده
عن الخطاء في التعميم الى التخصيص الذي هو الصواب وهذا معنى قصر
الافراد (وللتشكيك) اي ايقاع المتكلم السامع في الشك ومنه قوله
تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون اي الى قوم يظنهم الرائي في الكثرة
بحيث يشك في انهم مائة الف او زادوا عليها (او للشك)
من المتكلم (او) بمعنى (اما) نحو جاءني زيد او عمرو واما زيد واما عمرو
والفرق بينهما ان الشك مفهوم في المثال باما دون او واختلف
الاقوال في ان العاطف هو اما وحده والواو لعطف اما على اما
على اما او على المجموع مع ان الشيخ الفارسي والامام عبد القاهر رحمهما الله تعالى
صرحا بانها ليست للعطف اما الاول فلعدم دخولها على معمول الفعل نحو ضربت
اما زيدا واما عمرا وهو معمول الفعل لا عطف عليه واما الثاني فلدخول
الواو العاطفة عليها وامتناع دخول العاطف على العاطف لا يقال ان
الواو هي العاطفة وانما ذكر اما لافادة احد الشيئين فقط وقد
يستعملان للابهام من غير شك وللتشكيك لغرض من الاغراض وان
كان وضع الكلام للافهام كقوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في
ضلال مبين وللاباحة وللتخيير والفرق بينهما ان الاباحة لا تمنع
من الجمع كما يقول جالس الحسن او ابن سيرين بخلاف التخيير كما تقول خذ
هذا الكتاب او ذاك وانما ذكر ما صاحب المفتاح (وللتفصيل) اي تفصيل
كقولك جاءني اخوك اي زيد بناء على انه للتشريك في الحكم والاعراب متوسط

حيث كان هو الشائع في عطف النسق فان جمهور النحاة وما اليه الشارح جوز
كلمتنا فاطبة ما بعدها اى عطف بيان لما قبلها محتجين بوقوعها تفسيرا
للضمير المجرور من غير اعادة الجار وللضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد
او فصل ولو كانت للعطف لم يجز وانا نقول هذا انما تم هو اثبات
الوقوع في كلام من يحتج في عباراته وهو ممنوع ومع ذلك يحتمل ان لا يكون
ان يزيد ما حكام خصوص ... كما في ... عندكم وبما يرجح هو شبه
ان عطف البيان لم يعهد بتوسط الحرف ولهذا انه اعلق بالطبع من
اختار انه لا يخفى على المنصف ان ادراجه في عطف النسق انسب بالاصول
من ادراجه في عطف البيان ولو اجتمعا في المعطوف والمعطوف عليه المغايرة
ما فوات لا يمنع العطف التفسيري والتعاطف بين الصفات مع توكيدها
في كلام الفصحاء ولم يعرض لام العاطفة متصلة ومنفصلة لكونها خارجة
عن قانون الجر خاتمة لمباحث الطرفين والقصر بعد مباحث
خاتمة كما اصبح في مباحث الاسناد بما هو جار على مقتضى الظاهر وختم
بما هو جار على خلافه كذلك افتتح من مباحث الطرفين بما هو جار على مقتضى
الظاهر وقد اتى عليه كلا وختم بما هو جار على خلافه والآن اوان للاعذار
قد يعدل عن مقتضى الظاهر الى خلافه لاقتضاء المقام اياه اى قد يرد
العدول فوضع اسم الاشارة موضع الضمير فيما اذا جرى عند ذكر حقيقة او سهوا
لكمال العناية بتمييزه وجعله كالكافر المشاهد وذلك لاختصاصه بحكم بديع كقول قطب الدين
بن الراوندي فيما قال كم عاقل عاقل اعيت مذاهبه وكم جاهل جاهل تلقاه مرزوقا
هذا الذي ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير زنديقا اى كم عاقل متناه
في العقل اعيت عليه اعجزته او اعيت عليه وضعفت والاسناد الاول
الى مذاهبه اى طرق معايشه مجازي هذا اى كون العاقل محروما والجاهل
مرزوقا البال وهو لكونه مذكورا كان حقه ان يعبر عنه بالضمير لكنه لما اخفى

بحكم بديع وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن زنديقا كملت
العناية بتمييزه فابرز في معرض المحسوس كانه يرى السامعين انه اى
المعنى المتميز هو الذي له تلك الصفة العجيبة والحكم البديع والزنديق هو
المبطن للكفر اثاني في مصانع الحكيم قائلا لو كان له وجود لما كان الامر
كذلك وهو معرب الزندي وزند كتاب مزدك الذي ظهر في زمن
قباذ الملك واباح النفوس والاموال فقتله انوشروان ومقدره عليه
المصنف بقوله كم عاقل عاقل اعيت مذاهبه وجاهل جاهل في نثر
تجرائه من في هذا اعتقد لهم هذا الذي اوجب الايمان بالغيب والتسليم
الشرعي قدر ليسر وجعل مع الاغنياء حيرة في اجابة قوله
تكذ الاديب وطيب عيش الجاهل هو ارشدك الى العلم كان بك
ونجم الزنديق في ظلام منتبشا اذ بات وتم غافل
والتحقيق عندنا ان الله تعالى رب العالمين علم الرحمة شامل الكرامة للكفر
تربيته بعض من عباده دون بعض فاعطى طائفة منهم كمال الصورة
وزينتها وطائفة منهم كمال الحسنة وزينتها ولو جعل الكمال والكامل نحو
الا من يبغي الاخرون محرومين مطلقا ولا يرضى بوكل كرم القديم فهذا
موجب حكمه ووقوع الكل على الكل او التهكم والسخرية بالسامع كما اذا كان
فاقد البصر او واجده ولم تكن ثمة مشار اليه اصلا او النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك
غير المحسوسات كما قال الفرزدق اولئك اباي فجئني بمثلهم اذا جمعتنا يا جرير المجامع
والبلادة ضد الذكاء قيل بليد بالفتح فهو بليد او على كمال فطانته
بان غير المحسوس عنده كالمحسوس عند غيره وتعبير لفظ الامام بالنداء كان عيانا
للمناداة والافصاح اولى بالمبالغة المطلوبة من الاقوال على خلاف الظاهر
التي هو كونه بالحقيقة وانسب باسم الاشارة الذي هو كوضع اليد او ادعاء ظهوره
فهو عنده كالمحسوس اى هو كمال الظهور كانه عند المخاطب محسوس بالبصر كقوله

تعاللت كي أشجى وما بك علة * تريدين قتلي قد ظفرت بذلك اي بقتلي
ولم يقل به كما هو الظاهر لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر و وضع
المظهر غير اسم الاشارة موضع المضمر الغائب لتمكن نفسه في ذهن
السامع فان ضمير الغائب يشير الى شيء سابق والمظهر يحصل شيئا
مستأنفا نحو الله الصمد مكان هو الصمد لسبق الذكر وهو من صمد
اليه اذا قصده لانه الذي يصمد اليه في الحوائج ونحو فبدل الذين ظلموا
قولا غير الذي قيل لهم فانزلنا على الذين ظلموا مكان عليهم تنبيها على
ان علة انزال العذاب هو الظلم لا ذواتهم و وضع المظهر موضع ضمير
المتكلم لتربية المهابة وادخال الروع في روع السامع او لتقوية داعي المأمور
اي داعيه من امر بشيء الى الامتثال والاتيان به مثالهما
نحو وعلى الله فليتوكل المؤمنون واذا عزمت فتوكل على الله مكان علي
اذ في ذكر اسم الله الجامع لصفات الجلال والجمال مزيد تعظيم لشأنه وهو
موجب زيادة الروعة في ذهن السامع وفي تقوية داعي المؤمنين الى التوكل
عليه ونحوه قول الخلفاء امير المؤمنين يأمرك بكذا والتقوية والتربية
وان تلازمتا لكنهما متغايرتان فيذكر احدهما لا بغير الاخرى كما وهم انه علم
انه يوضع المظهر موضع المتكلم للاستعطاف اي طلب العطف والرحمة كقوله
الهي عبدك العاصي اتاكا * حيث لم يقل انا العاصي على ان يكون العاصي حالا
لان في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في قوله انا
او للتمكن من اجراء الوصف كما في قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول
الله اليكم جميعا الى قوله فآمنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله
وكلماته حيث لم يقل فآمنوا بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات التي ذكره
عليه وليشعر بان الذي يجب الايمان به بعد الايمان بالله تعالى هو الرسول
الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان انا او غيري اظهارا للنصفة وبعدا

من التعصب

٨٨

من التعصب لنفسه و وضع المضمر موضع المظهر فيما اذا لم يتقدم ذكره اصلا
نحو قل هو الله احد مكان الشأن او القصة ونحو ومكان لا يفلح
الكافرون ونحو فانها لا تعمى الابصار ونحو نعم رجلا وربه رجلا
لانه اذا لم يفهم السامع من الضمير معنى لعدم ما يرجع اليه ينتظر ما يرد عليه
كيف يكون فيتمكن المذكور بعده فضل تمكن لان الحاصل بعد الطلب اعز من
المنساق بلا تعب ولهذا لا يستعمل هذا النوع من الكلام الا فيما له
خطر فلا يقال هو الذباب يطير وبنات الله كبر وانما ينتسب هذا
الضمير على اعتبار لفظ الشأن او القصة كما ينسبه الكوفيون بل الاسناد
دال على اختصاره تأنيثه اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة
قصد اللمطابقة لا لانه يرجع اليه ولم يسمع من العرب قولهم هي زيد عالم
ولذلك التزم تقديمه اي لقصد التمكين التزم تقديم ضمير الشأن
لانه من مسلك البيان هو الابهام فلا كلام شرط فيه سبق ما يبين الابهام
وهو الضمير ثم الحكاية والخطاب والغيبة ثلاثتها ينقل كل منها مكان
غيره الاسلوب لانه نوع آخر من الاخراج على خلاف الظاهر فان السابق كان
كناية عن وضع المظهر موضع المضمر وعكسه وهذا كله من وضع مضمر مكان
مضمر آخر ويسمى اي كل منها بالنقل الى الآخر الالتفات اعلم انه اختلف
المذاهب في معنى الالتفات فعند اصحابنا ان يكون متعبر الالتفات هو التعبير
طريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق آخر وما بينهما
ان يعتبر طريق منها بعد ما عبر بغيره منها وكل منهما ستة اقسام فالمجموع
اثنا عشر وقد اشار المصنف رحمه الله الى القسم الاول بقوله ويسمى والى الثاني
بقوله ويسمى عند الجمهور ... الاخير ... الكشاف بقوله الاول
ويسمى هذا الاسلوب من الاخراج عند علماء المعاني التفاتا ماخوذا من التفات
الانسان من اليمين الى الشمال وبالعكس ويسمى ايضا شجاعة العربية فقولهم

الكشاف رحمه الله اذ سمى التفاتا في علم البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان
على العلوم الثلاثة حملا له على معناه اللغوي او اطلاقا لاسم اشرف الاجزاء
على الكل او لانه من النكات المبحوث عنها في علم البيان او علما بذلك الالتفات
من حيث انه يشتمل على نكتة هي خاصية التركيب من علم المعاني ومن
حيث انه ايراد المعنى في طرق مختلفة في الوضوح من علم البيان ومن
حيث انه يزين الكلام ويحسنه من علم البديع وصاحب المفتاح اورده في
علم المعاني والبديع وصاحب الايضاح في المعاني وصاحب التبيان في البديع
ولا استبعاد في ان يبحث عن مسئلة في علمين من جهتين كما يبحث عن كروية
الفلك في الطبيعي لمية وفي الرياضي انية واما الانتقال من المفرد الى
الجمع او عكسه في نوع واحد من التكلم والخطاب والغيبة كقوله تعالى
يا ايها النبي اذا طلقتم النساء مكان طلقت فليس يسمى التفاتا وعلى هذا
ما حدث عن اصحاب العربية تسميته التفاتا مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب
واطلقنك انه منه الحمد لله اعبدا مكان اطعني والتمثيل بقوله تعالى
وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون كان الانفعاع والتخلص محل بحث
لاختلاف المعرفة واعتبار التوسل لا يجدي نفعا كما ذكره الفاضل التفتازاني
رحمه الله لان نفسه دال على مغايرة المعرفة لانه عبارة عن انسان محل
للاتحاد واللادة غيره وما يرتب على اعتباره من المعنى بحسب الاتحاد الذات
وانا وجب اتحاد المعرفة ولذا قالوا [illegible] لا تعبدون الذي فطركم ومن
التكلم الى الغيبة قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر
ومن الخطاب الى التكلم كقوله طحا بك قلب في الحسان طروب بعيد الشباب عصر حان مشيب
يكلفني ليلى وقد شط وليها وعادت عواد بيننا وخطوب ومن الخطاب
الى الغيبة نحو قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم ومن الغيبة الى التكلم
قوله تعالى والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه ومن الغيبة الى الخطاب

فالكلام في ومالي والخطاب في واليه ترجعون منه

قوله

قوله تعالى مالك يوم الدين اياك نعبد وزيد اي الالتفات في الكلام
عند الطباع وفي الانشاد اذ لكل جديد لذة لسبب للعادة وهو اسم للفائدة
العامة الموجودة في كل التفات ثم مثل للمعقول بالمحسوس تقريرا وتوضيحا
كاختلاف الالوان شيء وتشابهن اي كما يزيد اختلاف الالوان الاطعمة
القبول والنشاط في قوى الاجسام يزيد الاساليب في اساليب الكلام
واقسامه القبول والنشاط في قوى الارواح فان الكلام المتنوع عند [illegible]
كل الايراد الصورة اشهى غذاء واطيب قرى الليس ذلك الا اختلاف الالوان
والاطعمة ذريهم اي عادتهم والمراد لا تحاد الغنى وتوفر الاثبات
والجملة مستانفة لبيان ان العرب يستكثرون من اختلاف الاطعمة
في ضيافة الاجسام حتى فرغ عليه استكثار الالتفات في قرى الارواح
فكذلك علوم في قرى الارواح والتشبيه في الكثرة وكون كل منها دابهم
المستمرة المتكررة ويختص الاختصاص يتعدى ولا يتعدى موقعه بفوائد اي
يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام وجه يختص به بحسب مناسبة المقام
كان متابعة الجمع بالجمع يقتضي ترجيح الافراد على الاحاد نحو القدم ركبوا
اذا سمع ذكر ذريهم اي علمت بكسر اللام وفتحها تذوق المراد
مزيد ذكاء تعرف به المعاني الخفية من خواص التراكيب ولطائفها وان
لم تقم عليها براهين كالمعرفة اياك نعبد ومقصوده ان تفسير الخفي المختص
وبعده غير ممكن بل هي لطائف ودقائق تحذيرك الغايات لم يدركه
الا سلامة الطباع وسلامة الافهام فيزداد على الحسن الحاصل
بسبب النكتة العامة الحسن الحاصل بسبب العامة للخاصة كان يشكو وشكر
بكلام بدر الخاصة الحاصلة في هذا التفصيل وعن مقدمه بعد [illegible]
عهد له السان نكتة الالتفات في سورة الفاتحة وما كان قصة للمتقدم اقرب
الى المقصود وقصة الكاف اقوى في انتاج داعية للمواجهة قدم حكاية الكاف على الكم

حاضر فى مجلسك اى عبده من يخاف من فتجد من نفسك فى اثنا تعديد الجنايات
وتعصل الايمان دعيا الى مواجهة اى مواجهة ذلك كما هو المعاين او المنعم
بهما ادها شكاية والسكر يغالبه اى يحمل منك وبين داعى المواجهة
مغالبة فكانك تغلب عليه مرة وهو يغلب عليك اخرى حتى يغلبك اى
حتى يصير الامر بالافوه الى يغلبه الداعى عليك ويغلبك بضم اللام لان
باب المغالبة مبنى على فعلة افعله بضم العين فى الماضى وجمعا فى المضارع
قال عالمنى فعلته وبعالمنى فاعلمه او يا كر عطف على سكوته اى
للحاضر وفيه اشعار بان المخاطب فى الكالين واحد لان ذكر الصفات
صفات جلال من كونه حقيقا بالمحامد كلها وربا بالكالعالمين لا يمنع
منهم شئ من ملكوته وربوبيته ومنعما بانواع النعم جلائلها ودقائقها
ومالكا للامر كله فى العاقبة يوم الحشر للثواب والعقاب كصورتك
وتذكر نفس تعقل فيه انت وعندما انت تزداد زيد الحضور عند
كل صفة حتى ينتهى الامر الى حيث كما ماثل حاضر بعينه اى من يرى ذلك
للموصوف بعونة الكلال فتقول غير تمالك على سبيل الخطاب اياك نعبد يا من هذه
الكلالات صفاته تحكانك بامر آه تلك الصفات عليه نبهت على سبب
تخصيصه بالعبادة فانها مؤذنة بالتنبيه على كفه العبادة حتى نظائر
المنطوق والا كان كالعلاوة بهذا تقرير للشارح وحاصل كلام الكشاف ان
ملاحظة الاوصاف المختصة تحصل الغايب حاضرا والمعقول محسوسا فلذا صير
الى الخطاب فى اياك نعبد وقال اهل الحقائق من اهل الله تعالى اول الكلام
على ما هو مبادى حال الطالب من الذكر والفكر فى اسمائه وآلائه ثم
قفاه بما هو منتهى امره وهو الخوض فى لجة الوصول وفى بيان اسم جحدر
بضم الحاء المهملة وسكون الجيم وهو من مشاهير ملوك العرب والعالم بوكيف
ما سمى بهذه النقبة لان نكات الالتفات فى الابيات مبنية على كونه من

الملوك

من الملوك فذكره بالبعث اشعارا بكونه منهم وهو مشهور بين
البلاغة والمقصود ما اشتهر فى بيان الفصاحة بانه التفات
فى ثلثة ابيات فى كل بيت التفاتة والابيات هذه تطاول ليلك بالاثمد
ونام الخلى ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذى العاير الارمد
وذلك من نبا جاءنى وخبرته عن ابى الاسود الاثمد بفتح الهمزة وضم
الميم موضع وقد يروى بكسرهما والخلى الخالى عن الحزن وما بعد ليلة بمعنى
والعاير القذى الرطب الذى يلفظ العين حال الرمد والارمد من زيد الرمد
اذا ما جت عينه والمراد تشبيه نفسه بذى العاير فى القلق والاضطراب
وتشبيه ليلته بليلته فى الطول الا انه اختصر فى الكلام وذلك اشارة الى
ما فى البيتين من سوء الحال وخبرته اى خبرت ذكر الشاعر عن ابى الاسود قيل
هو جد قتل ابيه وابو الاسود كنيته وقيل هو ذكر الحزن كان يحكى له
تركها اى ترك الالتفاتات الثلث واما بان يسوق الكلام على التكلم
فى الابيات الثلثة ويمكن الاكتفاء بواحد منها بان يسوقه على خلاف كله
فان استعمال لسان الالتفاتات الثلث فى الابيات الثلثة ثم وان يسلم
وبات وباتت له كانه جعلها بكل بيت منها تنبيه يريد الاشارة الى الالتفات
المحقق فى كل الالتفات فالاول هو الالتفات من التكلم الى الخطاب
فى قول السكاكى وهو على مذهب صاحب المفتاح رحمه الله وفائدته التنبيه على انه جعل
نفسه ليلة النصب ولكنه الجمع لمراة ثابت ولداها فيتسلمها تسليه
الملوك وزيل عنها حزنها اوانه لما لم يصبر كالملوك اى كما هو شان الملوك
وديدنهم عند طوارق النوائب وبوارق المصائب فطن جواب لما اى
ظن امرا القيس نفسه عجزه من مكروه لا يفعل الا ستتبع الملوك لهما فان
الالتفات الثانى لنفسه للاول ومرجعها فقصد تهويل الخطب واراد التسليه
والتشنيع فلم تزد الالتفات لكونه على خبر الكلام بعدما صار الاسلوب هو الخطاب

في قوله لملك شيء في الغاية الثاني في قوله وبات من النحر تحزن صدو ذا دائم
والشك ان تحزن المستلي اذا كان لامساوت تحضر الصحابة وعصية كان
صادقا واذا كان صادقا كان اقوى في السلسلة ولهي ناتت ذالنفاخ
كا بينا فهلم ترقد وهذه الفائدة بالمناسبة لقام من لوكو زنخيف النفاس
الا الى اولانه لماذهي فقال دهش الرجل بالكسر دهشا تحير ودهش ايضا
على بناء المجهول فهو مدهوش من مصطفى تمام الحال لشدة المصائب الواردة
عليه وفضاعة المصيبة غلبة الحاد الجائرة للملوك من الخطاب الدائر
في محاورات الكبار امراء ونبلاء وحاصل هذا الكلام ليس الا ان خطاب
للملك صادر عنه بلاروية وفكر كلام الحائرين فلا يكون معتبرا اصلا
كذا قيل ويمكن دفعه ثم شعق الالتفات ودرج العقل مدبر منه بل وجدها
غائبة عنه فلا مجال في الكلام على الغيبة ولا غائظ اي اغضبه فزعه وعدم
نصرته ولما كان الغضب يستدعي دفع المنافر بعد نقيه عنه فاقاميا
مقام المستحق للعتاب فوبخ على سبيل الصعود مخاطبا فقوله تطاول للملك
ثم سكت عن الغضب بالعتاب الاول فان سورة الغضب سكنت بالخطاب
والعتاب وفي سكت مبالغة كانه جعل الغضب الحامل على نحو كالامر للمغري
عليه فعبر عن سكونه بالسكوت فاعرض عن خطابه وتوبيخه متوليا عنه الوجه
وهو يدمدم الدمدمة الكلام مع النفس خفيا واما قوله فلعلي من ذلك
الدكوني العتيبتين من مساوي الحال كلها ما يرى اذ في الغيبة مجال لتكرر الاحتمال
وفي الخطاب ايضا في الجملة وان كان ابعد بخلاف التكلم على انا نقول التحسر
المقام ذو الحزن اذ ليس فيه من آثار الحصر فذكر الالتفات الاول لا يجع بكافة
مضبوطات والثاني ثلاثا والثالث واحدة فان قيل الالتفات من خلاف
مقتضى الظاهر فلا يكون في البيت الثالث التفات مردود على مقتضى الظاهر
قلنا هو على خلاف الظاهر بعد ما صار الاسلوب الغيبة في قوله وبات

لان

لان الظاهر ان يكون اللاحق على سنن السابق واسلوبه والجواب
بمنع انحصار الالتفات في خلاف الظاهر كما وقع من بعض ابه هذا
العلم ليس كما حقق فعلم ما ذكرنا ان عدد التفات الثلث في قول امرئ القيس
انما هو على مذهب صاحب المفتاح دون الجمهور وان من ههنا صاحب الكشف ضده
موافقه حيث قال فقد التفت امرؤ القيس ثلاث التفاتات في ثلاثة ابيات
ومثاله السعود بالسعد يدل على التوزيع واما على الجمهور فلا التفات
في البيت الاول وفي الثاني واحدة فيصير ان يكون في الثالث التفاتان
حصل جاني حاني احدهما باعتبار الانتقال من خطاب للملك والاخرى
باعتبار الانتقال من غيبة بات وسمي مثل هذا الالتفات التفاتا مركبا
وما فيه انتقال من طرفين واحد التفاتا بسيطا وفيه نظر اذ لم يسبق
الخطاب بعد تعبير الاسلوب الى الغيبة فلا يمكن اعتبار الانتقال منه ونقل احدهما
منه ذكر ورد بانه ليس خطابا للنفس بل المراد سليق منه الكلام
اي ما ذكرت من جوامع النواهد من التفاتات امرئ القيس انما ذكرته
ليعلم ان لا يعرف بالرفع اي انه لا يعرف فان المذكورة بعد العلم في المحققة
من المثقلة وليست ناصبة بالتواتر ولا اشهد بالفصاحة وهذا عود
الى قول وهو المشهود له بكمال البلاغة لمن لا اطلع على اقسامه اي
فنون كلامه وكل الالتفات افنان والتفضل اي التفاوت في الفضل
والمرتبة في الكلام اي بين كلام وكلام فلن يكون اي لا يكون فان الفعل كثيرا ما
يراد بها العدم وما اما مصدرية فحينئذ ان يكتب مفصولا عن كل
لانها حينئذ متعلقة بما بعده واما كافة لتكف عن العمل في الفاعل كسر
الظاهر فحينئذ ان يكتب موصولا به والفاعل في المعنى هو الكون لقصرها
اي لعدم ما ذكرت من لطائف الالتفات واشباهها وما لعجائب علم
القرآن وارتفاعه عن طاقة الانسان بل عن حدود الامكان الا الاحياء

فى تلك الاساليب المحلية المشتملة على اللطائف الكثيرة على ما هو الصحيح من المذاهب كما ذكرنا فى شرح الخطبة تذنيب عبر عن خاتمة مباحث الاخراج على خلاف الظاهر فى الطرفين بالتذنيب لانها كالذنب لها وفصل لانه نوع آخر من الاخراج على خلاف الظاهر ومن هذا القبيل اى من قبيل العدول عن الظاهر وهو من الاصل الخامس من الثلاثة فصاعدا من قوام شتى مثل الروم والترك والعرب وحجم قبيل وضع الماضى موضع المضارع الاستقبالى للتنبيه اى للدلالة على تحقق الوقوع فان ما هو للوقوع كالواقع ومستقبلات اخبار الله تعالى كلها فى التحقق كالماضى نحو قوله تعالى ونادى اصحاب الجنة مكان ينادى ونادى اصحاب الاعراف وانا فتحنا لك اى نفتح لك مكة اخبر به قبل الوقوع ومثله التعبير عن المستقبل باسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع وكذا اسم المفعول كقوله تعالى يوم مجموع له الناس وذلك يوم مشهود فان اسم الفاعل واسم المفعول يدلان على الوقوع وعلى الحصول والاسم ملاحظ فى وضعهما ان اصلا والحاضر عطفا على الماضى اى من هذا القبيل وضع المضارع الحالى موضع الماضى لايهام المشاهدة واستحضار الصورة وذلك فيما اذا كان فيه غرابة من الشاعر وهو تأبط شرا فاضرب بها بلا دهش فخرت صريعا لليدين وللجران اى كان اضرب بها لتصور الحالة التى تشجع فيها على ضرب الغول كانه يبصرهم اياها ويطلب منهم مشاهدتها تعجيبا من جرأته على كل هول وثباته عند كل شدة الفن الثالث من الفنون الاربعة المترتب عليها قانون الخبر فى وضع الطرفين كل منهما بحذاء الآخر من الظرفين عند صاحبه والنظر فى التقديم والتأخير وفى الربط فى الفن فاعلم هذا الفن من ثلاثة انواع ونبه عليه باعادة فى وقدم مثلا ولا يخفى ان هذا الحكم من التقاسيم الاستقرائية وضبطه ان النظر فى وضع احد الطرفين بالنسبة الى الآخر اما من حيث تقديمه عليه وتأخيره عنه او من حيث ارتباطه به

او من حيث حصره فيه النوع الاول فى التقديم والتأخير قدم مباحثه وذكرها وعموم مباحثها قال الشيخ عبد القاهر رحمه الله لا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه ويلطف عندك موقعه ثم تنظر فتجد سبب ان راقك ولطف عندك ان قدم فيه شئ على شئ وحول اللفظ من مكان الى مكان التقديم حيث الترجيح كتقديم الفعل على الفاعل والمبتدأ على خبر اذا كانا معرفتين او متساويين او كان الخبر فعلا لفوز زيد قام او كان المبتدأ ضمير الشأن او كان الذى او كان النفى فى اداة خبارية او كان متضمنا ماله صدر الكلام كالاستفهام نحو من ابوك وتقديم الخبر على المبتدأ اذا كان مصححا كقولك فى الدار رجل او متعلقه ضمير فى المبتدأ نحو على التمرة مثلها زبدا او كان خبرا عن ان المفتوحة نحو عندى انك قائم ولا حد كتقديم المبتدأ المعرف وتقديم العامل على المعمول وتقديم ذى الحال المعرف على الحال وتقديم الفاعل على المفعولات والمفعول الثانى وتقديم ما هو فى الاصل مبتدأ من المفعولين كما فى باب علمت او ما هو فاعل فى المعنى منهما كما فى باب اعطيت وكتقديم المفعول بلا واسطة على ما هو بالواسطة وكتقديم التابع على متبوعه كعطف البيان ونحو زيد فالتقديم فى بعض الصور واجب او راجح كما علم في صاحبها فى النحو واما تقديم ما ليس تقديمه واجبا ولا راجحا فانما يكون للاهتمام والاهتمام لوجوه كما قال الشيخ لوجوه فقوله التقديم مبتدأ وللاهتمام ظرف مستقر خبره ولوجوه لغو متعلق بالاهتمام كما قال رحمه الله الاصل المطرد فى جميع مظان التقديم هو الاهتمام بكل ما اخبر بسبب الاهتمام من وجوه الاهتمام عند العلماء كما تجدك قد شنفت بحبيبك وقيل لك تتمنى سواد وجه الحبيب تمنى وعلمه قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن السامع كما اذا قال رجل عاش فى البلد وكثر

فنزيلك واردت ان تخبر بمثله فتقول قتل الكارجي فلان بتقديم الكارجي
اذ ليس للناس فائدة في ان يعرفوا القاتل وانما الذي يريدون علم
وقوع القتل به ليتخلصوا من شره او لادعاء اي وان كان عند المتكلم
على سبيل الادعاء دون الواقع كما في قوله تعالى في يس فقصد بتقديم
عليه السلم وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور لانه مظنة
اهتمام الى معنى تذكره لانه لما اشتمل ما قبله على سوء معاملة
اهل انطاكية وقد وامرارهم على تكذيب الرسل عليهم السلم كان مظنة ان
يلعنهم السامع على مجرى العادة ويقع في خاطره اكانت تلك القرية
اللذة مع هوائها وجوهها كذلك ام كان هناك قطر دان ان اقاصر
منبت خير مستطر النزول الحدث تذكره بخلاف قصة موسى عليه السلم
في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة التشويق اي يكون فيما
تقدم تشويق الى ما يوخر ليتمكن الوارد بعده كقول الشاعر
ثلثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر هو اي المشوق
احد جوامع الاخبار والذي لما في الذي من الابهام والاستطالة بالصلة
قال الشاعر والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد
التفاؤل لكون اللفظ صالحا له والمراد ما يكون مستعمل الكلام و
التفاؤل كتقديم الخبر والشر وكثيرا ما يكون ما كثر وستعلمه النقل التسطير
وعلى هذا الفرق سيدفع اعتراض الايضاح عن المفتاح ولا كان
في اجا ليوم التعجيل وكذلك اتيان الخ لا نعيد اي قد يقدم المسند اليه للدلالة
على ان المطلوب هو انه مصمون الخبر على سبيل الاستمرار لا مجرد
الاخبار بحصوله فالمراد بالخبر خبر المبتدا وحضر ما الاخبار على طريقة
الاستخدام قال الفاضل التفتازاني رحمه الله معترضا على المفتاح لا نسلم
ان للتقديم مدخلا في افادة الاستمرار بل انما يدل عليه صيغة المضارع

قلت

قلت للتقديم مدخل فيما لانه يحملها فيه في صورة الاسمية وهي العلم
في معنى الاستمرار وافادته فان مثل الفعل الاستمرار مستفاد ما يكون الخبر
اسما وههنا فعل قلنا نعم لكن اصحاب المعاني كثيرا ما ينظرون الى
الصورة المحضة يدلك عليه كلامهم في قوله تعالى ما لو انتم تملكون وفي الى
رحمة ربي وفي قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم نحو تحطيط ويشرب
في جواب الخطيب فان كيف كما هي فسال عما عن امر الا سامع
استمرار اي يوصيهم به وهي العرب تقري الضيف وتحمي الجار اي هذا
هجيراهم وديدنهم وحال اذا كان المطلوب كون المسند اليه مشابها
الخبر وموصوفا به لا كون الخبر مثبتا وحصاله وهما اعتبار بين
وان هذا مثل رئيس فقد يفيد الاول كما اذا كان الكلام في الزاهد
وانه على اي حال في الاعلى وقد يفيد الثاني كما اذا كان الكلام في
الشرب وهذا التقرير اسلم من كونه محل التعجب والاستبعاد اي قد يقدم
اللفظ لكونه محل التعجب وموقعه والمجز من الخبر وهو الفعل كما
قال الشيخ عاذم الاسد قال الشيخ رحمه الله اذا كان زيد ممن لا يتاتى
والاقتدار فيه ان يقدر ان يقتل فقتل رجلا واردت الاخبار
قلت زيد قتل رجلا بتقديم المسند اليه لانه محل الاستبعاد
لا ذوقوع الفعل مطلقا ولا وقوعه على من وقع فيما يرجع قد ذهب
بعد مستقد وجوبه فان كان الاستبعاد في نفس الانخداع وانه
كيف يكون مع انه يمتنع ان لا يكون بعدم الخداع وان كان المخدوع
وهو الزبير مع خالد بعدم الرعب وان كان في المخدوع فرد هو
زمان المشيب الذي لا يناسب الانخداع بل المناسب له زمان الشباب
وعدم حصول التجارب بعدم الشيب والفرق بين التعجب والاستبعاد
ان التعجب يكفيه مجرد الغرابة والاستبعاد للغرابة مع نوع استنكار فهو اخص من التعجب

وقد تقدم متعلق الفعل عليه سواء كان ذكر المتعلق فاعلا معنى
هو تابع الفاعل لفظا من التاكيد والبدل احترزنا عن الفاعل اللفظي
فانه يمتنع تقديمه لذاته لانه اسم اسند اليه الفعل ولا يصدق هذا المفهوم عليه
اذا قدم على الفعل لانه المسند اليه هو الجملة لا الفعل وحده كما هو ثبت
ذاته وبعض ما هو او مفعولا مطلقا او به او فيه او له او معه او ملحق الملحقات
والظرف المنادى وان منعت النحوية التقديم في المفعول معه وغيرهما كالحال
ويسمى التخصيص وهو قصر الفعل على ما تقدم عليه وبعض يمكن اخذهما للمذكور
والاخر المتروك نحو قولك في تقديم العامل المعنوي ما ضربت الا متى العزب
عنك ونفيته لغيرك وهذا يسمى قصر القلب كانه من قلب حكم
المخاطب وبجعل عطف على سبق انك فيه اي في الضرب شريكا فيه اليك
والى ذلك الغير جميعا وهذا يسمى قصر الافراد ويدرج فيه قصر التعيين
وهو ان يتردد في ان الضرب لك او لغيرك وصاحب الاتفاق افرده
قسما براسه فجعل القسمة ثلاثية [illegible]
لصراحته في نفي الضرب عما لعله الذي يعتقد السامع لذلك الغير ودعوى
وان اراد لكن للنفي الصراحة هناك فهذا هو الوجه في الاختصاص
وانما كان تاكيد الاعادة اما افاده انما ضربت بالمفهوم وهو النفي
عن الغير في الثاني اي الافراد وصدق فانه المجوز للافراد وقطع الاشتراك
والعكس جائز وتعسف وكذا اي مثل انا ضربت في افادة الطلب
والتاكيد نحو لا غير وافادة الافراد والتاكيد نحو وحلوه زيد شهر
في تقديم المفعول به خبر حرف ومنه قوله تعالى اياك نعبد واياك
نستعين اي نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ونخصك بالاستعانة
لا نستعين احدا سواك وبه مررت في المفعول به بالواسطة واليوم
قدمت وفي المسجد صليت وتاديبا ضربت وبين الزيدين مررت ونحوها

المفعول معه

للمفعول معه فانه لا يقدم على عامله اتفاقا ولا على مصاحبه [illegible]
وراكبا جئت اي ما جئت الا راكبا لا راجلا وراكبا جئت منطقا وقوله ورجعه فيه
في التمييز عند من يجوز تقديم التمييز على الفعل كالمازني والمبرد نحو نفسا
في ما زيدا ضربت ولا عمرو اذا ثبت ان التقديم عند التخصيص اسم
اشيا لا يستعمل لولاه فالكلام فيه ومنحصر وكذلك القول ولا غيره ومن ثبت
على الخطاب فحرمه قوله بعد الا من ترك وانما يمتنع ما زيدا ضربت
ولا غيره لمنافاته منطوق الثاني مفهوم الاول فان ما زيدا ضربت
منطوقه نفي الضرب عن زيد ومفهومه ثبوت الضرب لغيره ومن مفهوم لو
الا استثناء متعين اي لا يحتمل الاحد من الناطق الا تحريرا ويستعمل انك
نظمه ضربت عمرا فاتضح ردك الى الصواب عنده زيدا ضربت على التكلم بفي ذلك عمرو ولكن
ان اعتقاده ذلك باطل اذ ليس قطعك انه ضرب احدا مقولا في جواب ما جا
ما زيدا ضربت ولا غيره فمتناقض ولا غيره اذ لم يعتقد بالتقديم التخصيص
حتى يلزم التناقض بل كانه قولنا ما زيدا ضربت وكذا الحكم في تقديم على
المعنوي ما انت ضربت ولا غيرك الا من يعتقد انك قطعت ان
الضارب عمرو فقط الا ما ضربت زيدا عليك مقبول لا انت فقط لا غيرك
والسر ما عرفت ولا تقل فيه اي في ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اي يمتنع
ان يعقب الفعل المنفي باثبات ضده لان تقديم المفعول دال على ان الخطأ
في المفعول دون اصل الفعل ولا استدراك بالاكرام دافعا للخطأ
في الفعل دون المفعول فيصدق فانه لا محالة واليه اشار بقوله لا ما كنا
تخطيه في المفعول ولو قلت ما ضربت زيدا ولكن اكرمته بدون التقديم
صح لعدم التداعي مع ولا تقل ما انا قلت شعرا لان المنفي صيغ على المذكور
هو القول الواقع على كل شعر والمنفي على المذكور هو المقتضى فيلزم ان
يكون انسان غير المتكلم قال كل شعر وانما يلزم اذ يعتقد ذلك السامع

اكلت كل شيء وهو محال اذ لا يعتقد انك قد اكلت كل شيء ولا ما انا ضربت
الا زيدا قال صاحب الايضاح رحمه الله لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك
قد ضرب من عدا زيدا من الناس لان المستثنى منه مقدر عام فيلزم العموم
في جانب الاثبات وهو محال وعلل الشيخ عبد القاهر رحمه الله في دلائل الاعجاز
وتبعه صاحب المفتاح بان نقض النفي بالا يقتضي ان يكون زيد مضروبا وايلاء
الضمير النفي يقتضي ان لا يكون وذلك تناقض واعترض عليه بانا لا نسلم
ان ايلاء الضمير يقتضي ذلك بل انما يقتضي ان لا يكون ضرب من عدا زيدا لو
كان يقتضيه لو لم يستثن واجيب بان التقديم دل على ان الفعل ثابت
متحقق متفق عليه وان النزاع في فاعله ففي هذه الصورة يجب ان يكون
المخاطب مصيبا في اعتقاد وقوع ضرب على من عدا زيدا مخطئا في اعتقاد ان
فاعله انت فقصد رده الى الصواب بقولك ما انا فتثبت الا انه ليس
ان يكون انت فاعلا لا نفي الفعل يعني ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيدا
مسلم لكن فاعله غيرك فلا يكون زيد مضروبا فكذا لا قد وصلا وليعين ان الكلام
في التعليل الاول لكن تعليل صاحب الايضاح اجدر واظهر فان قيل لا لا يجوز
ان يكون صرفا الى احدهما ما وقع النزاع في فاعله وزيد ان لم يكن منه
يكون مضروبا لا اذ مبنى الكلام على عدم الافادة فان المستثنى هو الفرد
الثاني قال يعني الشارح رحمه الله القول بمقتضى النفي انه بالا
لانه يتوجه الى على الا الى الفعل فيكون الاستثناء مخصوصة من الاثبات
فان الاستثناء واعلم ان ثمرة الخلاف في التعليل انما تظهر في مثل اذا
قرئت القرآن الا الفاتحة فيجوز على الاول دون الثاني وقد يقدم له على
معنى ما قبله اي حصر هذا التقدير مخصوصا بما قصد على علة كالعاد
وذلك او صفته ذلك ما وجد الاختصاص
ان تقدم غيره عليه اي على الفعل على

لا تعتقد انك ضربته ولم تضربه

95

نحو انا عرفت لتقوية الحكم اي تقرره وتمكنه في ذهن السامع نحو هو
يعطي الجزيل لا تريد ان غيره لا يعطيه فيكون تخصيصا حقيقة ولا تعريضا بان
غيره فيكون حصرا غير حقيقي ولكن تريد ان تقرر في ذهن السامع وتحقق
انه يعطي الجزيل البتة وكذا ذكر ما الفعل منفيا نحو انت لا تكذب
فانه اشد لنفي الكذب من قولك لا تكذب لما فيه من تكرار الاسناد المحكوم عليه
بالحكم وعلته قوله تعالى والذين هم بربهم لا يشركون فانه يفيد
التأكيد في نفي الاشتراك لا لنفيه وقوله والذين هم فانما
افاد تقديم الفاعل المعنوي تقوية الحكم لان المسند اليه كالمبتدا من حيث
انه محكوم عليه بحرف النفي يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح
اليه بلا شبهة يجوز ان يكون المسند بعد المسند اليه خبرا
صرفه الى انيابي فلا محالة يكتسي الحكم قوة لتكرره فان قلت فقد تقرر
وجماعة على ان التقوي من التقديم بعد التأكيد ان هذا الغرض من الكلام
انما يجيء فيما سبق فيه انكار وفيما اعترض فيه شك وفي تكذيب مدع
وفيما يقتضي الدليل ان لا يكون وفيما يستغرب وفي الوعد والضمان
وفي المدح والافتخار ولا يخفى عليك ان هذه المواضع مظان التأكيد والطلبة
الى الشروع وان لم يبن الفعل على منكر افاد دون الحكم والمراد النكرة من نحو رجل جاءني
وعرفت انه بعد تسليم الكلام اي الاشتمال على التاكيد وان لم يفد دون التأكيد
فلتعين محل الاشتباه فلذا لم يفد اي تاكيد المحكوم عليه عن تاكيد الحكم
فان الاول يفيد تكريرا وتقريرا في ذات المحكوم عليه بسبب عليه النوع المؤكد
في بحث التاكيد دون الحكم والثاني على العكس ومعلوم ان تكرير الانتساب
غير تكرير احد المنتسبين تذنيبات هذه مباحث كالتتمة لما تقدم
من تقديم معمولات الفعل عليه ولهذا سماها التذنيبات الاول
وان بنى الفعل حماه خبر المبتدا احد الاسماء المتصلة بالافعال

لتحمل الخبر عن المبتدأ بعد تعريفه اللام لكنه دون ما عرف في افادة التقوية
وذلك لعدم تعين الضمير الكائن نحو انا عارف والكائن نحو انت عارف والغيبة
نحو هو عارف والسبب عدم تعينه ان المعنى على تقدير مصدوق مرجع على
جميع السادة اي هو رجل عارف وعلى هذا اجراه تحكما لا ضمير في الخبر فلذا
ضعف فيه امر التقوية علم الحكم عليه بانه مع الضمير جملة ولا عونك مما ملة
الجملة في السادة حيث اعرب في نحو عارف عارفا عارف والمراد انه يعرب
عارف بالاعراب الذي يستحقه موضع الضمير فاذا كثر في زيد عارف هو كجمع
خلاف زيد يعرف فان الفعل دع في نفسه نحو اما والمجموع الجملة اعراب آخر
محل نظرا الى انراث التقوية وانتبع عارف مع الظاهر عارفا مع الضمير في
حكم الافراد طردا للباب على وتيرة واحدة للضبط انه بنت الثاني قال
صاحب المفتاح رحمه الله زيد عرف يحتمل وكذا يحتمل التخصيص لانه عنده
مشروط بالتأخر وزيدا اذا قدم وتعلق عرف بزيد كان فاعلا لفظا فيمتنع تقديمه
وقوله قال يشير الى ان المصنف رحمه الله يرتضي قول المفتاح لان صاحب
الكشاف صرح في مواضع منه بوجود التخصيص في مثل زيد عرف فالحق انه كما
يحتمل التقوية يحتمل التخصيص الا نادرا استثناء من قوله كان فاعلا الى المطو
بعد الفعل فاعلا في الاكثر ومانع من على في الاقل فلكنه اكلوني البراغيث
نحو واسروا النجوى الذين ظلموا على القول بالابدال من الضمير فلا تقدم زيد وشبه
تقريب على قوله كان فاعلا وان زيد فيحمل على التأكيد ويواتيه مثاله على اللفظي
وذكر لاجل الضرورة عند عدم جواز المبتدأ نحو رجل عرف فانه لفقدان شرط المبتدأ
فيه يقدر موخرا على قصد الابدال النادر ثم يقدم فيفيد التخصيص جنسا اي ان ذو
كما اذا اعتقد المخاطب ان فذا ما كان امرأة ولم يود حسبه انه رجل هو امرأة
او اعتقد انه امرأة او فيفيد التخصيص شخصا اي لا رجلان كما اذا عرف ان
فذا ما كان من هو من جنس الرجل ولم يدر انه رجل هو لم رجلان او اعتقد انه رجلان

٢٦

واذا المنه انشئت انكارها التي كل منهما لا يمنع شبهه
البيت في اعيال النفوس بانه والعلية بعد نبوته بالسبب واد بها
في جنسه ثم توهم لما صورته مجرده شبهه الالف زعال الكوهري
نبت الشيء في الشيء بالكسر اي على قد والشبه اياما به اي علقه
سؤال اي هذا سؤال مع الاستعارة المقيد المكنية جنس مطلق
الاستعارة انما يكون اي كون المستعار له غير جنس المشبه وادعيت
انه من جنس المشبه به وفرد من افراده والمكنية مما على ذكر
المشبه باسم جنسه وبهذا يتضح بان المستعار له من جنس المشبه وجوابا
جوب اي هذا جواب عن السوال المذكور الذي بنا ان المعرض نقل
المشبه اي المشبه كنقل الاسد به الى الرجل الشجاع فيه اي في المكنية
مبالغة بعد نقل معنى المشبه به الى المشبه وجعلها جنسا
واحدا كل انه معناها وصيغتها بسبب منها لفظان مترادفان
والمخلصه ان للمنية اسم سبع لانها سبع بل لكونها سبعا وكون
اسم السبع منسيه فلا يلزم التشبيه بان المستعار له من جنس المشبه
بل من جنس المشبه به لان ذكر المستعار له بلفظ المشبه باعتبار كونه
لفظ المشبه به لا باعتبار كونه لفظ المشبه فان لفظهما واحد وهو المشبه
فكلمة المسمى بالسبع باسمه الظفر للسبع اي كنت لا ابالي السبع منسيه وهي اسم
السبع كما بينا وانما اورد السوال على المكنية في بحث الاستعارة لانها
من مهمات المكنية ومن لوازمها فان التخييلية توجد بدون
المكنية كما في قولك اظفار المنية الشبيهة بالسبع لكن المكنية لا توجد بدون التخييلية لان

۱۱۴۳

از جمله .... مجلد کتابی است که بموجب صیغه حجة الاسلام
حاج آقا محمد ... ... حضرت آیة الله العظمی آقای حاج آقا حسین
طباطبائی بروجردی مدظله العالی ... ... وقف بکتابخانه مسجد
اعظم قم اهداء فرمودند

سرپرست کتابخانه مبارکه ....

کتابخانه مبارکه مسجد اعظم حضرت آیة الله ...
قم
... ۱۵ ... ۱۳۳۹
... حاج آقا حسین طباطبائی بروجردی